المركز العربي
للدراسات الإنسانية

مستقبل الأزهر
بعد الثورات العربية

د/ أحمد محمود السيد

رئيس التحرير
م. حسن الرشيدي

تدقيق لغوي
عبد العزيز مصطفى الشامي

إخراج فني
أحمد أبو الفتوح حسين

المركز العربي للدراسات الإنسانية
القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من
الخليفة المامون - مصر الجديدة
www.arab-center.org
mail: info@arab-center.org
هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ ٢٠٢+
فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ ٢٠٢+
نقال : ٠١٠٥١٢٥٩٥٦ ٢+

سلسلة كتب المركز العربي للدراسات الإنسانية

سلسلة دورية استراتيجية تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي. يتركز اهتمام السلسلة على التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات الأمة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل العالم الإسلامي.

مجالات الاهتمام:

تهتم السلسلة بخدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي من خلال الجوانب التالية:

- تقديم دراسات تحليلية لقضايا واقعية ملحة تشغل اهتمام صانع القرار في العالم العربي والإسلامي.
- عرض حلول عملية لمشكلات معاصرة في مجالات الفكر والاستراتيجية والسياسة.
- تعريف بقضايا أو مشكلات جديدة على ساحة العمل الإسلامي.
- طرح رؤى جديدة متميزة وعملية حول بعض المشكلات والقضايا المعاصرة.

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة : ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المأمون ـ مصر الجديدة ـ هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦، سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص. ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠، البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ المنامة: ص. ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١، السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠، السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ ـ فاكس: ٧٩٣٢٨٤ ـ ص. ب ١١١٦٦ الخرطوم، الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣، قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ ـ ٤٥٥٧٨١١ ـ ٤٥٥٧٨١٢ ـ فاكس: ٤٥٥٧٨١٩، الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩، المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩، اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص. ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ - فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ٤٣٩٩ / ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحرير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله:

وبعد:

تمر الأمة الإســـلامية بمنعطف خطير في تاريخها يتحدد بعد عبوره -إلى حد بعيد- وضعها الاستراتيجي: الإقليمي والدولي، فإما أن تبدأ رحلة الصعود السريع لتأخـــذ مكانتها ووضعها الطبيعي في ترتيب النظام الدولي. وإما ســـوف تقبع في وضعها الحالي لعقود عديدة.

فقد اســـتيقظ العالم على نار هبّات وانتفاضات شعوب الأمة في أنحاء عديدة تريد الحرية، بل تريد استعادة مجدها القديم، ودورها الرائد بين الأمم لكي تسطر معادلة جديدة تكســـر فيها القيود، وتزيل الحواجـــز التي تحول بينها وبين تحقيق كامل معاني العبودية لربها لتُخرِج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

ولكن الطريق أمام هذه الشعوب وأمام طليعتها من التيارات والحركات الإسلامية ليس مفروشًا بالورود والرياحين، ولكنه ملغم بالأشواك والفخاخ ومؤامرات شياطين الإنـــس والجن الذين يريدون الحيلولة دون نور الله أن يشـــرق على البشـــرية من جديد. وأنى لهم هذا؟!

ولذلك يقع العبء الأكبر على طليعة الأمة وروحها. وهم أبناء الصحوة الإسلامية المباركة. وهم يقودون الأمة في خِضم هذا البحر المائج المضطرب.. هذا الحمل الثقيـــل الذي تنوء من ثقله الجبال ينبغي أن يقوم على أســـس جديدة في التفكير والعمل. ومن بين أهم مقوماته محاولة إصلاح المؤسسات التي كانت في زمن فات منارة ومصدر إشـــعاع ينير طريق الأمة. ويرسم معالم نهضتها. ولا شك أن الأزهر يقع على قمة هذه المؤسسات.

ورغم أن الأزهر في أصل نشـــأته كان محاولة لنشر التشيع وتعليمه في أوساط أهل السنة. ولكن بسقوط دولة العبيديين في مصر تحول إلى منارة سُنية في العالم الإسلامي: ينتشر نورها في أرجائه، ويحمل علماؤه راية العلم في البلاد، بل حملوا مشعل المقاومة في أوقات تجبُّر حاكم ظالم، أو لمقاومة سلطة محتل غاشم.

لـــم يكن الأزهر منارة مصرية فقط، بل امتاز بعالميته. وكان بعض شـــيوخه من غيـــر المصريين. ودرس في أروقته وتتلمذ على أيدي علمائه الآلاف من غير أبناء مصر.

ولكن الأزهر أصابه ما أصاب مؤسســـات الأمة مـــن الضمور والتراجع والتقزم تحت زعامات سياسية تحمل نفس الصفات، وكان همها الأول تثبيت أركان حكمها بالتحالـــف مع أعداء الأمة. ففرقـــوا في وحل العمالة. وحاولوا أن يشـــدوا الأمة بمؤسســـاتها لتغرق معهم، ولكن قَدَر الله كان هو الغالب: حيث اســـتيقظت شعوب هـــذه الأمة لتصنع فجرًا جديدًا وتعبّد طريقًا مســـتقيمًا نحو العلا، ومن الطبيعي أن يحاول أبناء هذه الصحـــوة ابتعاث الأزهر من دوره المحدود الذي آل إليه لكي يتبوأ مكانته السامقة. وأول طريق الإصلاح هو معرفة الطريق إلى الغاية المنشودة بتضافـــر الجهود بعقد ورش العمل. وكتابـــة البحوث المعمّقة في طريقة إصلاحه وسُبل النهوض به من محنته.

ويشـــارك المركز العربي للدراسات الإنسانية بهذا البحث (مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية) للدكتور أحمد محمود ليمثل إضافة جديدة. ومشـــاركة في جهود إصلاح الأزهر. واستعادة دوره المنشود.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

م/حسن الرشيدي
مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية
القاهرة في ٢٠١٣/١/٢٩م

مقدمة المؤلف

لا شـــك أن الأزهر كمؤسسة تعليمية دينية قد لعبت دورًا بالغ الأهمية في حياة الشـــعب المصري، امتد أثر هذا الدور إلى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، هذه المؤسســـة التي استمرت ألف عام أو يزيد. تؤثر وتتأثر. تفعل وتتفاعل. تقاوم وتنزوي. تلك العراقة التاريخية التي تفاوتت في درجات الصمود والتصدي لجديرة بدراسة مستقبلها الديني والسياسي بعد الثورات العربية في عصر الإرادة الشعبية، ودعوات التحرر والعدالة الاجتماعية التي حملتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر. وســـارت على نهجها ثورات ليبيا وتونس واليمن وســـوريا. إلا أن الخصوصية التي ميّزت الأزهر في ارتباطه بمصر وارتباطه بالعالم العربي والإسلامي والعالم أجمع. جعلت من دراسة تاريخه وحاضره ومســـتقبله أمرًا يستحق المتابعة والتحليل في المرحلة الانتقالية التي تمر بها الأمة، واللحظات التاريخية الحاســـمة التي تكتب فيها شعوب المنطقة العربية دساتيرها المعبّرة عن ثوراتها.

المشكلة البحثية:

تكمن المشـــكلة البحثية في التعرف على ماهيـــة العلاقة بين الأزهر والأنظمة الحاكمة في مصر عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر: من خلال الإجابة على بعض الأسئلة البحثية الآتية:

- هل كان للأزهر دور سياسي محدد عند إنشائه؟
- هل استُخدم الأزهر لخدمة الأنظمة الحاكمة؟
- كيف تعاملت الأنظمة السياسية الحاكمة مع الأزهر؟
- هل اســـتطاع الأزهر أن يقوم بدور سياســـي في إصلاح بعض الأنظمة أو توجيهها؟
- ما هي المخططات التي استهدفت الأزهر لتخريبه أو تذويبه أو تطويعه؟

المنهج البحثي:

الهدف الأســـاس من البحث هو استشراف الدور السياسي والديني للأزهر بعد الثورات العربية. والسيناريوهات المحتملة في هذا الصدد.

ولقد اســـتخدمت الباحـــث المنهج التاريخي للتعرف على المحطات الرئيســـة للأزهر التي كان له دور سياسي وديني بارز فيها.

واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لفهم المخططات التي حِيكت لإضعافه. وتحويل وجهته لخدمة أغراض الأنظمة السياسية المختلفة.

أما فيما يخص المناهج المستقبلية فقد استخدمت منهج السيناريوهات لدراسة توقعات طبيعة دور الأزهر فيما بعد الثورات العربية.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، على النحو التالي:

الباب الأول: الأزهر عبر التاريخ:

وفيه عرضت للبدايات الأولى للأزهر وسبب التسمية، مكانة الأزهر في العصور المختلفة، شيوخ الأزهر ودورهم في التغيير السياسي والاجتماعي، دور الأزهر في الكفاح الوطني والقومي.

الباب الثاني: استهداف الأزهر ومحاولات تخريبه:

وفيه عرضت للنقاط التالية:

مسارات التخريب، ومراحل استهداف الأزهر:

المرحلة الأولى: مرحلة منافسة التعليم الحديث للأزهر وازدواجية التعليم.

المرحلة الثانية: مرحلة تغريب المناهج الأزهرية تحت دعاوى الإصلاح.

المرحلة الثالثة: مرحلة سحب الوظائف والأدوار المميزة.

المرحلة الرابعة: مرحلة إلغاء الاستقلال المالي والإداري للأزهر.

المرحلة الخامسة: مرحلة تجفيف المنابع.

الباب الثالث: تحولات الأزهر بعد الثورات العربية:

وفيه عرضت للنقاط التالية:

موقـــف الأزهر من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، موضحًا الفرق بين موقف الأزهر قبل الثورة وبعدها، وموقف الأزهر من الثورات العربية في تونس وليبيا، واليمن وسوريا،

موقف الأزهر من تطبيق الشريعة مقارنة بين دستور ١٩٧٧م ووثيقة ٢٠١١م.

ثم سيناريوهات مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية:

السيناريو الأول: سيطرة الليبرالية الدينية على الأزهر وتفريغه من محتواه.

السيناريو الثاني: تلاشي الأزهر وظهور مؤسسة بديلة.

السيناريو الثالث: سيطرة الحركات الإسلامية على الأزهر.

خاتمة الدراسة، وبها أهم النتائج والتوصيات.

الباب الأول

الأزهر عبر التاريخ

الفصل الأول: مكانة الأزهر في العصور المختلفة

يعتبر استقراء تاريخ الأزهر أحد العوامل التي توضّح طبيعة الأدوار التي قام بها. ومدى تفاعلاته المختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية. فضلاً عن الوقوف على نوعية علاقاته مع الأنظمة الحاكمة. وملامح تواصله مع الشعب. ودوره العلمي والديني. وتحولات هذه الأدوار إيجابًا وسلبًا قوةً وضعفًا. وطبيعي أن نبدأ بتقصّي هذه الوظيفة مع الدولة الفاطمية التي أسّست له. وجعلت منه جامعًا وجامعةً لنشر الفقه الشيعي. والسعي لقبول الشعب المصري السنّي المذهب لحكامهم الجدد من أنصار ذلك المذهب.

للفاطميين أثران عظيمان خالدان على مر الزمن: هما القاهرة والأزهر. فقد أمر المعز لدين الله قائده جوهر الصقلي. بعد إنشاء مدينة القاهرة. بإنشاء الجامع الأزهر. «فأرسى قواعده في ٢٤ من جمادى الأولى عام ٣٥٩ هجرية. الموافق عام ٩٧٠م. وأقيمت الصلاة فيه أول مرة يوم الجمعة في ٧ من رمضان سنة ٣٦١ هجرية الموافق عام ٩٧٢م».[١]

الغرض من إنشاء الأزهر:

أنشأ الفاطميون الجامع الأزهر. ليكون المسجد الرسمي الجامع للقاهرة العاصمة الجديدة. أسوة بالجامع الطولوني بالقطائع. وأسوة بجامع عمرو بن العاص بالفسطاط. وليتلقى به الطلاب أصول المذهب الشيعي؛ مذهب الدولة الفاطمية الحاكمة. على أساتذة شيعيين. ليكون «مركزًا لنشر الدعوة الفاطمية. ومناهضة الخلافة العباسية في بغداد والخلافة الأموية في قرطبة. بغية انتزاع زعامة العالم الإسلامي منهما».[٢]

(١) د. جمال الدين سرور. تاريخ الدولة الفاطمية. دار الفكر العربي. القاهرة. ١٩٩٤م. ص ١٢٣.

(٢) د. أيمن فؤاد سيد. الدولة الفاطمية في مصر. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. ١٤٢٣ هجرية ١٩٩٢م. ص ٧١.

وقد «عُرف الجامع الأزهر في أول الأمر، باسم - جامع القاهرة -. ثم سُمّي باسمه الحالي. نسبةً إلى السيدة فاطمة الزهراء. بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. والتي تنتسب إليها الدولة الفاطمية. أو لعل هذا الاسم نسبة إلى كوكب الزهرة. وكان يزمع إطلاق اسم الزهراء على مدينة القاهرة».[١]

عمارة الأزهر وتطوره:

أما عمارة الأزهر فقد مرت بمراحل مختلفة؛ حيث جدد في الجامع الأزهر الحاكم بأمر الله، ثم أضاف إليه علاء الدين طيبرس المدرسة الطيبرسية، ثم بُنيت المدرسة الأقبغاوية. التي أنشأها الأمير أقبغا. وهي المقابلة للمدرسة الطيبرسية. وتشغل مكانها الآن. مكتبة الأزهر. ثم أنشأ الأمير جوهر القنقبائي. المدرسة الجوهرية.[٢]

وممن جدّدوا في عمارة الأزهر السلطان قايتباي والسلطان قنصوه الغوري وعبد الرحمن كتخدا الذي جدّد الجزء الأكبر من الأزهر.[٣]

وقد عُنِي سلاطين المماليك، وأمراؤهم، وغيرهم، في مختلف العهود بإنشاء الأروقة العديدة، منها أروقة الطيبرسية والأقبغاوية، والأكراد والهنود، والبغداديين والمغاربة، والجاوة والشوام، والدكارنة والصعايدة، والبرابرة والشراقوة، والحرمين، وغير ذلك من الأروقة التي ضمت الكثير من طلاب البلاد الإسلامية في مختلف العهود.[٤]

أولاً: الأزهر في عهد الفاطميين:

كان الأزهر في عهد الفاطميين، يمثل ركنًا مهمًا من أركان الحياة الإسلامية والرسمية في الدولة، فبين جنباته كانت تُقام الصلوات الخمس وصلاة الجمعة، على حين كان جامع الدولة الذي يجتمع فيه الخلفاء بالشعب يوجهونهم ويأمرونهم

(١) المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢) د. محمد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٤) المرجع السابق ص ٤٨.

ويعظونهم. كما كان الخليفة يخطب فيه بنفسه خطب الجمع في رمضان وخطب العيدين. وقد صلى فيه الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ثاني الخلفاء الفاطميين. صلاة الجمعة الأولى من شهر رمضان سنة ٣٦١ هجرية الموافق ٩٧٢م إيذانًا باعتماده الجامع الرسمي للدولة الجديدة، ومقرًا لنشر المذهب الشيعي.[١]

وكان الأزهر بمثابة المسجد الجامع الرسمي للدولة. فبجانب ما كان يؤديه الأزهر، من خدمات دينية وعلمية في العهد الفاطمي. كان كذلك مركزًا لتصريف بعض نواحي الحياة الرسمية في الدولة. فكانت تُعقد به الاجتماعات المهمة لكتابة صِيَغ الاتفاقيات الرسمية، كما كان مركزًا للاحتفالات الرسمية. كالاحتفال بمولد النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، والاحتفال بيوم عاشوراء، وغيرها.[٢]

وأول كتاب دُرس في الفقه بالأزهر، كان على مذهب الشيعة. وضعه أبو حنيفة بن محمد القيرواني قاضي المعز لدين الله الفاطمي. وفي عام ٩٧٥م أملى علي بن القيرواني، على جماعة بالأزهر، مختصرًا لكتاب والده سُمي بالاختصار. وتوالى أبناء القيرواني، وهم من المغرب على التدريس بالأزهر.[٣]

ودُرس بالأزهر أيضًا كتاب في الفقه الشيعي، ألّفه يعقوب ابن كلس وزير المعز لدين الله، وجعله أساسًا لدروسه في شهر رمضان، وكان يقرؤه بنفسه على العامة والخاصة، ويجلس في حلقته الفقهاء والقضاة وأكابر رجال الدولة.[٤]

يعتبر ابن كلس أول من فكّر في اتخاذ الأزهر معهدًا علميًا للدراسة: إذ استأذن العزيز بالله -وقت أن كان وزيره الأول - في تعيين جماعة من الفقهاء للتدريس بالأزهر.[٥]

أسهم الأزهر في عهدي المعز لدين الله والعزيز بالله، بنصيب كبير في الحركة العلمية؛ إذ كانت تُعقد به حلقات لدراسة الدين، واللغة والأدب،

(١) د. عبد الحليم عويس، الدولة الفاطمية الإسماعيلية، صور من تاريخها وعقائدها وآثارها الفكرية، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٩٠.

(٢) د. سنية قراعة، تاريخ الأزهر في ألف عام، مكتب الصحافة الدولي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ١٥٧.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٠.

(٤) المرجع السابق ص ١٧٣.

(٥) المرجع السابق ص ١٧٦.

والقراءات والنحو والمنطق والفلك.[١]

وفي عهد الحاكم بأمر الله[٢] شـــاركت دارُ الحكمـــة الأزهرَ في الحياة العلمية. وكانت حلقات الدروس مجالاً خصبًا للبحث والجدل والمناظرة. واختصت المسائل الدينية بالمكانة الكبرى في تلك الحلقات.

مستويات الدراسة بالأزهر في العصر الفاطمي:

كانت الدراســـة في حلقـــات الأزهر في العصر الفاطمـــي تجري على الأنماط الآتية:[٣]

١- بعض الحلقات، كان يجتمع فيها من يرغبون في الاســـتماع إلى تلاوة القرآن الكريم وتفســـيره. وضمّت هذه الحلقات من اتصفـــوا بالتقوى والورع وعُنوا بتفهُّم كتاب الله.

٢- بعـــض الحلقـــات، كان يجتمع فيها الطلاب حول المدرســـين يُمْلُونَ عليهم المسائل العلمية. ويجيبون على أسئلتهم، ويقبلون مناقشاتهم.

٣- والبعض الثالث من الحلقات كان لمحاضرات تُلقى في أيام الاثنين والثلاثاء، وأغلـــب ما تكون هذه الحلقـــات للمثقفين. وكانت تعقبها مناقشـــات في موضوع المحاضرة من فقه أو حديث أو تفسير.

٤- بعض الدروس كانت تُعقد للنساء اللائي أقبلن لتفهم بعض مسائل الدين.

ثانيًا: الأزهر في العهد الأيوبي:

لما قامت الدولة الأيوبية السُّنّية المذهب على أنقاض الدولة الفاطمية الشيعية عام ٥٦٧ هجرية، حاولت أن تقضي على كل أثر للشيعة. وكان الأزهر هدفًا أساسيًا للحملة على التشيع؛ باعتباره ركن الشيعة الركين. فأبطل صلاح الدين صلاة الجمعة

(١) د. محمد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، ص ٤٩.

(٢) الحاكم بأمر الله المنصور، الخليفة السادس في الدولة الفاطمية، حكم مصر في الفترة من ٩٩٦م إلى ١٠٢٥م. أنشأ دار الحكمة في القاهرة، وحمل الكتب إليها من كل مكان، وانتصب فيها الفقهاء والقراء والنحاة والعلماء من أرباب العلوم المختلفة. فأحدث نهضة علمية كبيرة في عهده بهذه الدار. انظر في ذلك: (د عبد المنعم ماجد، الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٧٣).

(٣) المرجع السابق ص ٥٧.

فيه -في بادئ الأمر- معتمدًا على مذهب الشافعية في بطلان صلاة الجمعة في مسجدين في بلد واحد. وتحرك الأيوبيون بكل الجهد لإزاحة المذهب الشيعي. وطمس رسوم الدولة الفاطمية، وإحلال مذهب أهل السنة في جامع الأزهر وفي عدة مدارس أنشئت لتعزيزه ومنافسته في حركته المذهبية والعلمية الجديدة. وقد أُعيدت صلاة الجمعة إلى الأزهر في دولة المماليك في عهد الظاهر بيبرس.[١]

أمعن الأيوبيون في خطتهم تجاه الأزهر إيذانًا بإهمال شأنه، ومسح الأثر الشيعي عنه، فعملوا على أن يصرفوا الناس عنه، فأغروا علماءه بترك التدريس فيه، والقيام بالتدريس في مدارسهم التي أسسوها. وأغدقوا عليها الأموال لتنافس الأزهر. وتزعزع مكانته العلمية.[٢]

وقد تولى التدريس في مدارس الأيوبيين جميعها علماء من الأزهر. وبذلك تُعتبر هذه المدارس امتدادًا للحركة العلمية التي حمل لوائها الأزهر. أما المواد التي تدرس في العهد الأيوبي، فهي: القرآن والقراءات، والنحو والصرف والبلاغة، والتفسير والحديث، وفقه المذاهب الأربعة، وأصول الفقه والكلام، والرياضيات والمنطق.[٣]

ثالثًا: الأزهر في العهد المملوكي:

انتعش الأزهر في العهد المملوكي، بعد النكسة التي أصابته على يد الأيوبيين، وعادت إليه، مرة أخرى، مكانته العلمية. ليكون حفيظًا على لغة القرآن وعلوم الشريعة. وكان «الظاهر بيبرس، أكثر سلاطين المماليك عنايةً بالأزهر. ورعايةً له، فأمر بإعادة خطبة الجمعة إليه بعد أن كانت قد قُطعت عنه منذ أيام صلاح الدين».[٤]

وعُني الكثير من سلاطين المماليك بعمارة الجامع الأزهر. ووقف الأموال عليه.

---

(١) المرجع السابق ص ٦٠.

(٢) د. جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، ص ١٣٤.

(٣) د. عبد المنعم ماجد، الدولة الأيوبية في تاريخ مصر الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ط٢، ص ١١٣.

(٤) المرجع السابق ص ١١٥.

ومنـــح الهبات لعلمائه وطلابه، كما عادت إليه حلقات الدروس التي ازدهرت بعلوم الفقه والتفســـير والحديث، وعُمِّر بمجالس الوعظ، وجُعل لكل قراءة من القراءات السبع مدرس خاص.[١]

ودرس فيه بعض الطلاب الفلســـفة والرياضيـــات والعلوم الطبيعية، وتردد على حلقاته للاســـتفادة كبار رجال الدولة، وعُين له إمام يصلي بالناس، ويخطب فيهم خطبة الجمعة، كما عُين له مشرف يتولى الإشراف على مختلف شئونه، وكان كبار رجال الدولة يرعون كافة شئونه الإدارية والمالية والتعليمية.[٢]

بلغ عدد طلاب الأزهر حينذاك ٧٥٠ طالبًا، من أبناء الريف المصري، ومن الفرس والزنوج، ومن شمالي إفريقيا، وخُصص لكل جنسية من هؤلاء رواق يقيمون به.[٣]

عادت للأزهر، في عهد المماليك، مكانته كمركز لأعمال الدولة الرسمية، ففيه كانت تُتْلَى المنشـــورات العامة وقوانين الدولة، كما شـــغل علماء الأزهر في ذلك العهد وظائف كبرى كالقضاء، وحملوا مســـئولياتهم في الهداية والتوجيه، وكان لهم أثرهم في توجيه سياسة الدولة العليا.[٤]

وكانت الشـــهادات تُعطى للطلاب في صورة تزكية مكتوبة من قِبَل الشيوخ الذين أخذوا عنهم العلم.[٥]

وسُمح للمرأة في هذا العهد أيضًا بأن تدرس بالأزهر.

من كل هذا تبدو مكانة الأزهر في العهد المملوكي، فقد كان مســـجدًا للعبادة، وجامعة عليا للدراســـات الإسلامية والعربية، ومركزًا لأعمال الدولة الرسمية، كما كان مثابةً للشعب وأمنًا، يُلتمس فيه الهداية، ويفزع إليه المظلوم طالبًا حسر الظلم عنه، كما كان يأوي إليه القراء والحجاج والمتصوفة وغيرهم.[٦]

---

(١) المرجع السابق ص ١١٧.

(٢) المرجع السابق ص ١١٩.

(٣) د. سنية قراعة، تاريخ الأزهر في ألف عام، ص ١٦٠.

(٤) المرجع السابق ص١٦١.

(٥) سليمان رصد الحنفي الزياتي، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، القاهرة، بدون تاريخ، وبدون دار نشر، ص ١٥٦.

(٦) المرجع السابق ص ١٦٣.

رابعًا: الأزهر في العهد العثماني:

أُنشئ منصب شيخ الأزهر في أواخر القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، وأُسندت أول مشيخة للأزهر للشيخ محمد عبد الله الخرشي (المتوفى عام ١١٠١هـ - ١٦٩٠م). وأصبح هذا المنصب وقفًا على أكابر العلماء.

وحدث ركود نسبي إثر قيام السلطان سليم الأول بترحيل عدد من علماء الأزهر إلى الأستانة - عاصمة الدولة العثمانية -. وكانوا طائفة صالحة من نواب القضاة على المذاهب الأربعة. فضلاً عن ترحيل عدد كبير من الصُنّاع المهرة والعمال الفنيين. ونُقلت الذخائر النفيسة من الكتب إلى الأستانة.[١]

وتؤكد المصادر التاريخية اهتمام الدولة العثمانية بالمساجد، وخاصة الجامع الأزهر، ولم يتدخل العثمانيون في شئون الأزهر التعليمية أو الإدارية، وكان لعلماء الأزهر مكانة كبيرة وتقدير عميق من الحكام والمحكومين على السواء. وقد تمتع الأزهر بالاستقلال المالي عن الحكومة بفضل حصيلة الأوقاف التي حبسها عليه الخيّرون من أهل البذل ليؤدي رسالته الإسلامية.

وكانت هذه الأوقاف تدرّ الخير على علمائه وطلبته. ولم تكن في مصر إبان الحكم العثماني معاهد تنافس الأزهر في نشر الثقافة الدينية واللغوية والأدبية، أو تدانيه في شهرته في أرجاء العالم الإسلامي، كما أنه لم تكن في مصر آنذاك مؤسسات تعليمية أقامها أعضاء البعثات التنصيرية، إنما ظهرت هذه الظاهرة في مصر منذ أوائل منتصف القرن الثالث عشر الهجري. أي في الأربعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي.[٢]

في نهايات الحكم العثماني (الخمسين عام الأخيرة في حكم الدولة العثمانية). في هذا العهد، انصرف الأزهر عن دراسة العلوم الرياضية والعقلية، وقالت آراء بتحريمها، واقتصر العلم الشرعي على العلوم التقليدية، لم يجاوزها لمسايرة المتغيرات.[٣]

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم أحمد عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ط٢، ج١ ص ١٥٣.

(٢) د. عبد العزيز الشناوي، الأزهر جامعًا وجامعة، (١٦٧/١ - ١٦٨)، واللجنة العليا للاحتفال بألفية الأزهر، الأزهر تاريخه وتطوره، القاهرة، عام ١٩٧١م، ص ٧٦.

(٣) د. عبد العزيز الشناوي، الأزهر جامعًا وجامعة، (١/ ١٦٧ - ١٦٨).

دُرســـت بالأزهر آنذاك مذاهب الفقه. وكان لكل مذهب شيخه. وكانت مشيخة الأزهر للشـــافعية في معظم الأحوال. وكان لقب شيخ الإسلام يُطلق في هذا العهد على كبير القضاة الأربعة. وهم قاضي الشافعية. وقاضي الحنفية. وقاضي المالكية. وقاضي الحنابلة.[١]

أُلغي في عهد السلطان ســـليم نظام القضاة الأربعة، وعُيّن لمصر قاضٍ تركي، وجُعل له نواب من المذاهب الأربعة.[٢]

وفي الفترة الأخيرة من العهد العثماني كان الطالب يحفظ القرآن، ويتعلم القراءة والكتابة في المســـاجد أو الكتاتيب. وقد يدرس إلى جانب هذا شيئًا من الحساب والمقاييس والموازين. فإذا انتهى الناشـــئ من ذلك التحق بالأزهر. ليعيش في جو من العلم والروحانية. عيشة تقشف في المآكل والملبس والفراش. وقد كان فقراء الطلبة يعانون من الحرمان وقســـوة الحياة ما لا يُحتمـــل. كما كان يعيش البعض الآخـــر من طلاب ريـــف مصر على ما كان يمدّهم به أهلوهـــم من زاد بين الحين والحين. وكان أكثر طلاب الأزهر يعيشـــون في الأروقـــة[٣]، وقد يقضون أعوامًا لا

(١) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الكتب المصرية، القاهرة ،١٩٩٨م، ج١. ط٢، ص ١٧٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٨٣.

(٣) الأروقة: من التقاليد الراسخة التي ظلت لصيقة بالتاريخ العلمي والاجتماعي للأزهر كجامعة، حيث إنه أفرد لكل طائفة من طلابه - وكان يطلق عليهم المجاورون- رواقًا (مكان في الجامع محصور بين صفين من البوائك) - يقيمون فيه إقامة دائمة بالمجان طوال السنوات التي يقضيها كل منهم في تحصيل العلم في رحابه. ويوزع عليهم الجراية (وهي عدد معين من أرغفة الخبز) كما يُصرف لأعداد منهم مرتبات نقدية في أول كل شهر هجري. ويقدم لطلبة جميع الأروقة الأطعمة والحلوى والعطايا في المناسبات الدينية كشهر رمضان والعيدين، والمولد النبوي، وما إلى ذلك.
كان للطلبة الوافدين من كل قُطر من أقطار العالم الإسلامي رواقٌ خاصّ بهم، كما كان للطلبة المصريين من إقليم معين داخل مصر رواق خاصّ بهم أيضًا.. وكان هناك تقسيم آخر على أساس المذهب الديني (شافعي، حنفي، مالكي)؛ إذ كان بعض الواقفين يشترطون ألا تُصرف إيرادات الأوقاف المرصودة لرواق معين إلا للطلبة الذين هم من أتباع مذهب معين.
وكان لكل رواق رئيس يسمى شيخ الرواق. وفي الأعم الأغلب كان الشيخ ينتمي إقليميًا للمجاورين المقيمين في الرواق. وكان شيخ الرواق يُعين غالبًا ناظرًا على أوقاف رواقه. وبذلك تجتمع في مشيخة الرواق الرياسات العلمية والمالية والإدارية. وكان لكل رواق مكتبة كان يطلق عليها (كتبخانة). ويشرف عليها أمين مكتبة يسمى قيّمًا.
لم يعمل نظام الأروقة إلا منذ أيام دولتي المماليك البحرية والشراكسة، واستمر قائمًا منذ ذلك الوقت وطوال العصر العثماني، ثم خلال حكم والي مصر محمد علي باشا وخلفائه إلى ما بعد قيام-

يرون خلالها أهليهم. ويتكسب فقراؤهم ما يُقيم أودهم من نَسْخ المخطوطات. وتعليم صغار الطلاب. أما المواد التي كان يدرسها الطلاب في ذلك العهد فهي: فقه المذاهب الأربعة، والتفسير والحديث، والأصول، والنحو والصرف والبلاغة، والمنطق والفلسفة.

خامسًا: الأزهر والحملة الفرنسية على مصر:

مما يلاحظه أي دارس لفترة الحملة الفرنسية على مصر وما بعدها: التغير الواضح في دور المقاومة الشعبية إبان الحملة الفرنسية منذ دخولها مصر حتى خروجها منها. ودور المقاومة الشعبية خلال الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م وما بعدها.

لقد تولى علماء الأزهر ورجاله زعامة المقاومة الشعبية خلال الحملة الفرنسية، وتجاوب معها الشعب بطوائفه، وكانت المقاومة الشعبية للحملة قوية وشديدة رغم ضخامة الخسائر وكثرة الضحايا. خاصة خلال الثورتين الأولى والثانية بالقاهرة. وكانت المقاومة تنبع من رؤية إسلامية. ترفض الخضوع للاحتلال الفرنسي: لأن الفرنسيين كُفّار يريدون الاستيلاء على أرض مصر المسلمة. ويقتطعونها من الدولة العثمانية. ويخرجونها من سلطان الدولة العثمانية.[١]

لقد كان الجميع حكامًا ومحكومين يرفضون الفرنسيين. ولكن الحكام عجزوا عن قتال الفرنسيين: فناب عنهم الشعب بزعامة علماء الأزهر ورجاله، ولذلك فقد دخل الفرنسيون بخيولهم المسجد الأزهر مركز المقاومة في الثورة الأولى. وربطوا خيولهم بداخله. وعاثوا فيه فسادًا وتدميرًا للمصاحف والكتب، ثم قبضوا على الذين تبقوا على قيد الحياة من شيوخ الأزهر، وحكموا عليهم بالإعدام.[٢]

=ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ثم صدر قرار من مجلس الوزراء في نوفمبر ١٩٥٤م ببناء مدينة جامعية تخصص لسكنى طلبة الأزهر كبديل عصري لنظام الأروقة. وأطلق على هذه المدينة (مدينة ناصر للبعوث الإسلامية)، واستُبدلت بعد ذلك باسم (مدينة البعوث الإسلامية). انظر في ذلك: د. عبد العزيز الشناوي، الأزهر جامعًا وجامعة، (١/٢٤٠، ٢٥٠).

(١) المرجع السابق ص١٨٧.

(٢) انظر الجبرتي، مظاهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦١م، ط ٢، ص ١١٧.

لما نزل الفرنسيون جهة العجمي في غرب الإسكندرية. وبلغوا أسوار المدينة صباح ٢ يوليو ١٧٩٨م. لم ينتظر الشيخ محمد كُرَيّم وصول النجدة من القاهرة. وشرع يدافع عن المدينة بما لديه من قوة. واستمات في الدفاع عنها. ولكن الفرنسيون هاجموا المدينة من ثلاث جهات حتى اقتحموها، فاستمر الشيخ محمد كُريّم في الدفاع عن المدينة بعد دخول الفرنسيين، واعتصم بقلعة قايتباي، ثم لما وجد أن قواته أضعف من أن تقف أمام الجيش الفرنسي المسلح بأحدث تسليح كفَّ عن القتال. وقد تكبّد الفرنسيون خسائر في استيلائهم على الإسكندرية بلغت ثلاثمائة فرنسي بين قتيل وجريح.(١)

ولما تبين للفرنسيين استمرار عداء الشيخ محمد كريم لهم بعد احتلال الإسكندرية اعتقلوه وحبسوه. ثم أعدموه.(٢)

ولما وصل الفرنسيون إلى القاهرة تولى الشيخ عمر مكرم تحميس الشعب للمقاومة، ولكن مراد بك والآلاف من المتطوعين من أهل القاهرة وسكان الأقاليم انهزموا أمام المدفعية الفرنسية، ودخل الفرنسيون القاهرة، فغادرها عمر مكرم، ورفض العودة للقاهرة في ظل الاحتلال، منتظرًا قدوم القوات العثمانية لمحاربة الفرنسيين. وقد وجّه إليه نابليون الدعوة للعودة؛ فأبى. وقد أنشأ نابليون ديوانًا من عدد من المشايخ المصريين لحكم القاهرة في ظل الاحتلال الفرنسي، وعين الشيخ عمر مكرم فيه بوصفه نقيب الأشراف. لكنه رفض ذلك، وانتقل إلى الشام. فما كان من نابليون إلا أن عزله من نقابة الأشراف وصادر أمواله.(٣)

ولما توجه نابليون إلى الشام قبض على الشيخ عمر مكرم وعدد من المصريين فأعادهم إلى القاهرة، فاعتكف في منزله ينتظر الفرصة لمواصلة الكفاح.(٤)

فلما تولى كليبر الحملة بعد نابليون الذي عاد إلى فرنسا؛ انتهز عمر مكرم خروج كليبر من القاهرة؛ لمواجهة العثمانيين في موقعة عين شمس، فأشعل ثورة

(١) محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٧٨م، ص ١٥٢.

(٢) انظر: الجبرتي، مظاهر التقديس، ص ١٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٤) د. عبد العزيز الشناوي، صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر، الندوة الدولية لألفية الأزهر، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٥٣.

القاهرة الثانية في مارس ١٨٠٠م، والتي استمرت شهرًا كاملاً. ولكن كليبر أنهاها بقوة بطشه، وخرج عمر مكرم للمرة الثانية من القاهرة إلى الشام، ولم يعد إليها إلا مع الجيش العثماني بعد خروج الفرنسيين؛ حيث أعاده الوالي العثماني إلى منصب نقيب الأشراف من جديد.[١]

ومن زعماء ثورة القاهرة الثانية: الشيخ محمد السادات، وكان من المشايخ الذين اختارهم نابليون في الديوان الذي يحكم القاهرة من المصريين، فلما قامت ثورة القاهرة الثانية: كان في مقدمة زعماء الثورة إلى جانب عمر مكرم.[٢]

فلما قضى كليبر على الثورة بقي الشيخ محمد السادات إلى جانب الجماهير في القاهرة، ولم يغادرها فتعرض للاضطهاد والاعتقال والتعذيب: حيث سيق إلى القلعة فحبُس بها، وعُذب بالضرب، وصُودرت أمواله، فتحمل كل ذلك في شجاعة وصبر هو وأهل بيته.[٣]

الأزهر في عهد محمد علي:

عندما بدأ الاحتلال العسكري الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م، وبعد أن ظهر تيار التغريب (العلمانية) في البلاد على أيدي الحكام، وبعد أن أضعف محمد علي باشا وضع علماء الأزهر ورجاله، وعرف متعلمو الأمة -وتأثروا- بالغرب من خلال البعثات والإرساليات لأوروبا، ودخل الأجانب من الأوروبيين البلاد في ظل الامتيازات الأجنبية؛ تغيرت الأوضاع. فالخديوي توفيق يرحّب بحماية الإنجليز له، ويثبّت حكمه من خلال احتلالهم العسكري للبلاد، والمقاومة للاحتلال هي للجيش المصري، ووزارة البارودي وعرابي تطالب بنظام حكم ينبغي عليه أن لا يعتدي على أمة مستقلة تنادي بحكم نيابي، وهي ترى بريطانيا دولة متحضرة متقدمة لها سبق وريادة، ومصر في ظل حكم أسرة محمد علي تدين بولاء اسمي فقط للدولة العثمانية.[٤]

(١) المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٩.

وهذا كله يشـــير إلى التغير الكبير الذي وقع في الأمة، فلم تعد نظرتها للأمور من منطلق إسلامي بحت ويقودها علماء الأزهر، ولكنها من رؤية علمانية لا ترفض الغرب وتسعى للتشبه به. ولكن بدون احتلال.

ويؤكـــد هذا المفهوم موقف الشـــيخ محمد كريم لما عـــرض القائد الإنجليزي نلسن على محمد كريم حاكم الإسكندرية حماية الأسطول الإنجليزي له: لمواجهة الحملة الفرنسية: رفض تلك الحماية قائلاً له: هذه بلاد السلطان. يعني: السلطان العثماني.

وتبدو أهمية تلك العبارة في إبراز الارتباط بـالدولة العثمانية، وأصالة ذلك في الوجدان المصري، كرمز لما وراءه من علاقة بالدين، لا تقبل أن يفرط فيها، وتلك واحدة مما يُحسب لذلك الفكر. ونحن نزنه بموازين الإسلام. قياسًا بما سيلحق به بعـــد ذلك من أثر التغرب بالفكرة القومية. لم تكن هذه الفكرة قد طرأت بعدُ على هذا المجتمع الذي لم يكن حتى ذلك الحين يرى في غير الدين ســـببًا للتجمع في إطار الوحدة السياسية أو الدولة.[١]

لما أرسل محمد عليّ البعثات العلمية إلى الأقطار الأوروبية، كان من بينها بعض الأزهريين. وقد نبغ منهم رفاعة رافع الطهطاوي. عميد المترجمين. ورائد النهضة العلمية الحديثة والشيخ إبراهيم النبراوي. واعتمد محمد عليّ على الأزهريين في التدريـــس بالمدارس الابتدائية والخصوصية (الثانوية). ونشـــطت حركة الترجمة بعد عودة المبعوثين، وأشـــرف الأزهريون على تصحيح ما تُرجِم، كما أشرفوا على الصحافة والطباعة.[٢]

وتولى مشـــيخة الأزهر في عهده الشـــيخ حســـن العطار. الذي دعا إلى تطوير الأزهر، وانتقد إهمال كتب المتقدمين وإهمال العلوم الحديثة.[٣]

وفي عهد الخديوي إسماعيل أنشئت كلية دار العلوم. وتولى التدريس فيها نخبة ممتازة من علماء الأزهر.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣) د. سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٢م، ط٢، ص١٢٢.

وظهر في عهده اتجاهان: أحدهما يدعو إلى عداء المدنية الأوروبية وكل جديد طارئ. والآخر يدعو إلى إصلاح الأزهر. وكان يمثل الاتجاه الأخير رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني. وتألف في هذا العهد مجلس إدارة الأزهر. وكان من أعضائه الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان.[١]

وأُلحق بالأزهر بعد ذلك التعليم بالجامع الأحمدي بطنطا، والجامع الدسوقي بدسوق، وجامع دمياط، وجامع الشيخ بالإسكندرية وتوحد التعليم في هذه الجوامع.[٢]

(١) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٦.

الفصل الثاني: دور الأزهر وشيوخه في الكفاح الوطني وتأثيرهم السياسي والاجتماعي

أولا: أثر منصب (شيخ الأزهر) في الحياة السياسية في الدولة:

شـــهد الأزهر لأول مرة في تاريخه العلمي إنشـــاء منصب شيخ الجامع الأزهر. وكان ذلك في العصر العثماني. وهناك شـــبه إجماع بيـــن المؤرخين على أن أول من تقلد مشـــيخة الجامع الأزهر كان الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي. وهناك غموض في تحديد تاريخ توليـــه المنصب. إلا أن الجبرتي يذكر تاريخ وفاته فقط في عام (١١٠١ هـ - الموافق ١٦٩٠ ميلادية).

ويصف الجبرتي منصب شـــيخ الأزهر بقوله: «إنه أعظم مناصب العلماء». كانت نظرة الدولة العثمانية إلى منصب شيخ الأزهر تتسم بالحذر الشديد والدبلوماسية: تجنبًا لإثارة مشاعر المصريين. فلم تَمس المنصب أو شاغله بتعديل على أيّ نحو من الأنحاء، فقد قامت سياستها نحو المنصب وشاغله على عدة مبادئ نذكر منها:

أولا: لم تعين الدولة العثمانية أي عالم عثماني في منصب شـــيخ الجامع الأزهر طوال الحكم العثماني. منذ أنشـــئ هذا المنصب في أواخر القرن الحادي عشـــر الهجري الموافق السابع عشر الميلادي. حتى نهاية الحكم العثماني لمصر.

ثانيا: لم تكن الدولة العثمانية تتدخل في عملية اختيار شـــيخ الأزهر، بل تركت هذا الاختيار يتم باتفاق الشيوخ فيما بينهم.

ثالثا: لـــم تُحتم الدولة العثمانية أن يكون شـــيخ الجامع الأزهر حنفي المذهب (وهو مذهب العثمانيين). وتركت شـــيخ الجامع الأزهر مطلقًا من كل قيد ومذهب. ومنوطًا بالمشايخ أنفســـهم. ومن الجدير بالذكر أنه لم يتقلّد مشيخة الأزهر إبان هذه الفترة الزمنية إلا علماء من الشافعية والمالكية.[1]

والمعنى المســـتفاد من هـــذه الحقيقة أن الدولة العثمانية أمســـكت عن الزجّ

(١) د. عبد العزيز الشناوي، الأزهر جامعا وجامعة، (١/ ١٨٧ - ١٩٢).

بنفسها في شئون الأزهر. وأن هذا الموقف قد لاقى رواجًا عند شيوخ وعلماء الأزهر. فضلاً عن الرضى الشعبي من قِبل عوام الشعب.

بعض مواقف شيوخ الأزهر في علاقتهم بالأنظمة الحاكمة:

موقف الشيخ محمد سالم الحفني:

في (المرحلة الأولى) من عمر الأزهر إبَّان كان اختيار شيخ الأزهر يتمُّ مِن خلال الترشيح بمعرفة علماء الأزهر ومِن بينهم. نرى الإمام محمد بن سالم الحفني - رحمه الله - (وُلد على رأس المائة الحادية عشرة، وتولَّى مشيخة الأزهر سنة ١١٧١هـ. إلى أن تُوفي سنة ١١٨١هـ). يُسيِّر شؤون الدولة. فلا يتمُّ أمر مِن أمور الدولة وغيرها إلا باطِّلاعه وإذنه - كما أشار إلى ذلك الجبرتيُّ المؤرِّخ.[١]

موقف الشيخ أحمد العروسي:

ونرى الشيخ أحمد العروسي - رحمه الله - (وُلد سنة ١١٣٢هـ. وبقِي في المشيخة من سَنة ١١٩٠هـ إلى أن تُوفي سنة ١٢٠٨هـ) يقود احتجاجًا على إساءة الوالي العثماني أحمد أغا لأهالي (الحسينيَّة). ممَّا أدى إلى صدور فرمان سلطاني بعزْل هذا الوالي. واضطرَّ خَلَفه إلى أن يحضر إلى الأزهر ليسترضيَ علماءه.[٢]

موقف الشيخ عبد الله الشرقاوي:

الشيخ عبد الله بن حجازي الشرقاوي - رحمه الله - (وُلد في حدود سنة ١١٥٠هـ. وتولَّى المشيخة خلفًا للشيخ العروسي، وتُوفي سنة ١٢٢٧هـ). قاد المصريِّين ضد الحملة الفَرنسية. وحشَد طاقات الأزهر في طليعة مقاومة الاحتلال، حتى اضطرَّ نابليون بونابرت إلى تعيينه ضمنَ عشرة في (مجلس الشورى) الذي أنشأه كحيلة لاسترضاء الشعب. وكان الشيخ حسن العطار بن محمد العطار - رحمه الله - أيضًا مِن قادة الحركة الوطنية ضدَّ الحملة الفرنسية.[٣]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص١٢٩.

(٣) د. محمد عبد الله ماضي، الأزهر في ١٢ عامًا، القاهرة، ١٩٦٤م، ص٣٠.

الشيخ إبراهيم الباجوري:

والشـــيخ إبراهيم الباجوري - رحمه الله - (وُلِد سنة ١١٩٨هـ، وتولَّى المشيخة من سنة ١٢٦٣هـ حتى تُوفِّي سنة ١٢٧٧هـ). حرص على إعلاء كرامة علماء الأزهر في مواجهةِ السلطة.[١]

الشيخ محمد المهدي العباسي:

وبرغم أنَّ الشيخ محمدًا المهدي العباسي - رحمه الله - (تولَّى المشيخة مرَّتين أولهما ســـنة ١٢٨٧هـ)، لم يتحمَّس للثورة العرابيـــة، وامتنع عن التوقيع على عزْل الخديوي توفيق. فأزاحه العرابيُّون مِن منصبه ســـنة ١٢٩٩هـ. حتى أُحبطتِ الثورة وأعـــاده الخديوي توفيق في نهاية ذات العام: بَيْدَ أنَّه لم يلبث أن اختلف مع توفيق. واستقال من منصبه ســـنة ١٣٠٤هـ.[٢] والواضح أن موقفه كان يمثل امتدادًا لموقف الأزهر الذي كان يعتبر أن الخلافة هي الأصل.

الشيخ محمد الأنبابي:

أما خَلَفه الشـــيخ محمد الأنبابي - رحمه الله - والذي (تولَّى المشيخة مرَّتين أيضًا. الأولى حين تم عزْل المهدي العباسي، والثانية بعدَ تقديم الأخير استقالته). فقد كان أجرأَ مِن سلفه وأحسنَ منه حالاً؛ حيث أفتَى بعدم صلاحية توفيق للحكم بعدَ موالاته الشـــديدة للإنكليز، مناصرًا بذلك الثوريِّين، ولم يقف الأمر على هذا الحد، بل أدَّتْ معارضته للخديوي عباس الثاني إلى قيام الســـلطة الحاكمة بإنشاء مجلس إدارة له، نال مِن صلاحياته كشـــيخ للأزهر. حتَى اضطرَّ الأنبابي - رحمه الله - إلى تقديم استقالته سنة ١٣١٢هـ.[٣]

موقف الشيخ حسونة النوواوي:

كما أدَّتْ معارضةُ خَلَفه الشـــيخ حســـونة بن عبد الله النـــواوي - رحمه الله - (تولى المشـــيخة مرَّتين: الأولى سَنة ١٣١٣هـ، وفُصل سنة ١٣١٧هـ، والثانية سنة

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) سعيد عبد الرحمن، شيوخ الأزهر، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص٧.

(٣) المرجع السابق ص٣٧.

١٣٢٤هـ، واستقال سنة ١٣٢٧هـ. وكانتْ وفاته سنة ١٣٤٣هـ) للحكومة إلى إقدامِها على تعديلِ قانون المحاكم الشرعيَّة. وإبعاد النواوي عن منصبه.[١]

موقف الشيوخ الببلاوي والشربيني والمراغي:

وكذا استقال من منصب المشيخة كلٌّ من الشيخ علي بن محمد الببلاوي - رحمه الله - (تولاها سنة ١٣٢٠هـ، واستقال سنة ١٣٢٢هـ. وما لبث أن تُوفي في ذات العام). والشيخ عبد الرحمن الشربيني - رحمه الله - (تولاَّها خلفًا للشيخ الببلاوي. واستقال سنة ١٣٢٤هـ. وكانتْ وفاته سنة ١٣٢٦هـ). والشيخ محمد مصطفى المراغي - رحمه الله - (وُلد سنة ١٢٩٨هـ، وتولَّى المشيخة مرَّتين: الأولى سنة ١٣٤٧. واستقالَ في العام التالي، والثانية سنة ١٣٥٤هـ. إلى أن تُوفي في رمضان سنة ١٣٦٤هـ). وذلك عندما حالتِ الحكومة بينهم وبيْن تفعيل ما كانتْ تصبو إليه أنفسُهم مِن إصلاح للأزهر وإداراته ومناهِجه.[٢]

موقف الشيخ الجيزاوي:

عارَض الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي - رحمه الله - (تولَّى المشيخة سنة ١٣٣٥هـ حتى سنة ١٣٤٧هـ). ما انتواه الملكُ فؤاد مِن إعلان نفسه خليفةً للمسلمين بعدَ سقوط الخلافة العثمانية. مُبرِّرًا ذلك بوقوع مصر تحتَ الاحتلال الإنكليزي. وعدم صلاحيتها لأنْ تكون دارًا للخلافة. كما رفَض الجيزاوي - رحمه الله - الاستجابةَ لطلب الإنكليز بإغلاقِ الجامع الأزهر حينما اندلعتْ ثورة ١٩١٩م.[٣]

موقف الشيخ مأمون الشناوي:

في عهد الإمام محمد مأمون الشناوي - رحمه الله - (تولَّى المشيخة سنة ١٣٦٦هـ حتى سنة ١٣٦٩هـ) أصدرتْ مجموعةٌ مِن علماء الأزهر وغيرهم بيانًا شهيرًا دعتْ فيه إلى الجهاد ضدَّ إسرائيل بعدَ صدور قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧م.[٤]

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق ص ٤١.

(٣) المرجع السابق ص٤١ - ٦٩.

(٤) المرجع السابق ص٤١ - ٦٩.

موقف الشيخ عبد المجيد سليم:

أدَّتِ المواقف الوطنية للإمام عبد المجيد سليم - رحمه الله - (تولاها خلفًا للشيخ الشناوي ولمدَّة عام واحد) إلى عزْله إثرَ معارضته فسادَ الملك فاروق، قائلاً عبارته الشهيرة حين قرَّر الملك تخفيض المخصَّصات المالية للأزهر: «تقتيرٌ هنا، وإسراف هناك»، مشيرًا إلى فساد الملك وحاشيته.[١]

الشيخ الأنبابي والخديوي توفيق:

وعلى إثر إفتاء الشيخ الأنبابي بعدم صلاحية الخديوي توفيق للحُكم بعدَ موالاته الشديدة للإنكليز، مناصرًا بذلك الثوريِّين، ثم معارضته للخديوي عبَّاس الثاني، تدخَّلتِ السلطة الحاكمة في شؤون الأزهر بإنشاء مجلس إدارة له نال مِن صلاحيات شيخه، ثم ازداد الأمرُ سوءًا سنة (١٩١١م)؛ حيث صدَر قانون الأزهر الذي أسَّس ما يُعرف بـ(هيئة كبار العلماء)، ثم تغيَّر اسمها فيما بعدُ إلى (جماعة كبار العلماء)، وكانتْ تتكوَّن من ثلاثين عالمًا مِن كبار علماء الأزهر، واشترط القانون المذكور أن يكون ترشيحُ شيخ الأزهر مِن بين أعضاء هذه الهيئة، وكان التجاوزُ الوحيد في هذا الشأن مِن جانب الملك فاروق سنة (١٩٤٥م)، حينما عيَّن الشيخ مصطفى عبد الرازق برغمِ أنَّه لم يكن حينئذٍ عضوًا في جماعة كبار العلماء.[٢]

موقف الشيخ إبراهيم حمروش والخضر حسين:

استمرَّ الخلاف بين شيخ الأزهر الإمام إبراهيم حمروش - رحمه الله - والملك فاروق، الذي أعفاه مِن منصبه بعد أن رَفَض طلب الملك عدمَ اشتغال علماء الأزهر بالسياسة، وكذا فقدِ استقال الإمام محمد الخضر حسين - رحمه الله - مِن منصبه (عام ١٩٤٩م) احتجاجًا على إلغاء المحاكم الشرعية، واندماج القضاء الشرعي في القضاء الأهلي؛ حيث كان يرى توسيعَ اختصاص المحاكم الشرعيَّة؛ لأنَّ الشريعة الإسلامية يَنبغي أن تكون المصدر الأساس للأحكام والتشريع.[٣]

(١) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

(٢) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

(٣) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

جمال عبد الناصر ومنصب شيخ الأزهر:

ثم تغيَّر الأمر في عهـــد حاكم مصر جمال عبد الناصر: حيث فعَل ما لم يجرُؤ على فعله الملك، فأصدر القانون رقم ١٠٣ ســـنة (١٩٦١م)، الذي حوَّل الأزهر إلى (جامعة)، وأدْخل فيها الكليات المدنية العِلميَّة والنظرية المماثلة للكليات النظامية، كما ألْغى (هيئة كبار العلماء)، وحوّلها إلى ما يُعرَف بـ(مجمع البحوث الإسلامية)، الـــذي يتكوَّن من خمســـين عضوًا على الأكثر، مِن بينهم عشـــرون عضوًا مِن كبار علماء المســـلمين غير المصريِّين، ولا تسقط العضوية في (المجمع) إلا بالوفاة أو الاستقالة أو العجز الصحي.

والمجمـــع هو الذي يقرِّر إســـقاط العضوية، وهو الذي يملأ المكانَ الشـــاغر بانتخابِ أحد المرشَّحين بالاقتراع السِّرِّي وبأغلبية الأصوات. ومنذُ إنشاء (مجمع البحوث) صار شيخ الأزهر يُعيَّن قانونًا مِن بين أعضاء (مجمع البحوث الإسلامية) بقـــرار مِن رئيس الدولة وباختياره، وهو ما فتَح الباب لتدخُّل الســـلطة - وخاصَّة رئيس الدولة - في اختيار وتعيين شيْخ الأزهر، وكذا قلّص دَور شيخ الأزهر الفعَّال والرِّيادي في القضايا الاجتماعيَّة والسياسيَّة الكبرى، وقضايا الإصلاح التي طالما كانتْ محلَّ اهتمام وعناية شـــيوخ الأزهر فيما سبَق، بل حاول معظمُ شيوخ الأزهر منذ ذاك تطويعَ الفتوى لخدمة السياسات السائدة.[١]

موقف الشيخ عبد الرحمن تاج:

حيـــن نأتي (للمرحلة الثانية) من عُمر الأزهر عندما أصبح شـــيخ الأزهر يُعيَّن مِن قبل رئيس الدولة، نرى شـــيوخَ الأزهر في الغالـــب الأعم يُفتُون بما هو موافقٌ لتوجهات الســـلطة وسياساتها، فالشيخ عبد الرحمن تاج - رحمه الله - (عُيِّن بعد اســـتقالة العلاَّمة الخضر حسين حتى ســـنة ١٣٧٨هـ) يُفتي لجمال عبد الناصر بسريانِ عقوبة التجريد مِن شرف المواطنة على مَن يتآمر ضدَّ بلاده، قاصدًا بذلك سلفه محمد نجيب، ويُهاجم الإخوان المسلمين بعدَ حادث المنشية سَنة (١٩٥٤م) مِن خلال بيانه المعروف ببيان (مؤامرة الإخوان).[٢]

(١) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

(٢) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

موقف الشيخ محمود شلتوت:

والشـــيخ محمود شلتوت (عُيِّن خلفًا لعبد الرحمن تاج. واستمرَّ حتى وفاته سنة ١٣٨٣هـ) أفتى بأنَّ (القوانين الاشـــتراكية التي كان يســـنُّها جمال عبد الناصر لا تتعارَض مع الإســـلام). ولم تكن لديه الشجاعةُ الكافية لكي يجهرَ برفضه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م (١٣٨١هـ)، الذي ألْغَى (جماعة كبار العلماء). وجعَل اختيار شيخ الأزهر وتعيينه بيدِ رئيس الدولة. فضلاً عن تحجيمِ صلاحيات شيخِه - كما سبق الإشارة إليه. [١]

موقف الشيخ حسن مأمون:

أما الشيخ حسن مأمون (عُيِّن خلفًا لشلتوت، وحتى سنة ١٣٨٩هـ)، فقد كان من المدافعين عن (القوانين الاشتراكية). ووصف الإخوان المسلمين بأنَّهم (مجرِمون) على حدِّ تعبيره.[٢]

موقف الشيخ الفحام:

والدكتـــور محمد الفحَّام (عُيِّن خلفًا لمأمون، وحتى ســـنة ١٣٩٣هـ) اعتبر ثورة التصحيح التي قام بها الســـاداتُ سنة (١٩٧١م) بأنها: (خُطوة تأتي من أجْل كفالة الحريَّات للوطن والمواطنين، وسيادة القانون، وبناء الدولة الجديدة).[٣]

مواقف الشيخ سيد طنطاوي:

والدكتور محمد ســـيد الطنطاوي (عُيِّن سنة ١٤١٦هـ حتى وفاته في ربيع الأوَّل سَنَة ١٤٣١هـ). كان يُفتي بـ (حِلّ فوائد البنوك)، و(حرمة ختان الإناث)، و(جواز أن تسنَّ الحكومة الفرنسية قوانين تمنع ارتداء الحجاب في المدارس). وغير ذلك من الفتاوى التي وافقتْ سياسات الدولة، حتى اشتهر بمجاراته السلطة السياسية في قراراتها ومواقفها وسياساتها.[٤]

(١) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

(٢) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

(٣) المرجع السابق ص٤١ -٦٩.

(٤) المرجع السابق ص٤١ - ٦٩.

ثانيًا: دور الأزهر في الكفاح الوطني:

سـجّل التاريخ للأزهر في الكثير من عهوده أدوارًا بارزة اتخذت أشكالاً وطنية. وأخرى في رفع الظلم الذي يقع على عوام الناس الذين كثيرًا ما كانوا يستنجدون بعلمائه لمواجهة الحكام لدفع هذا الظلم.

وهذه بعض المحطات التاريخية البارزة التي سجّل فيها الأزهر مواقف من هذا القبيل:

بدأت مواقف كفاح الأزهر تتخذ صورة جريئة واضحة منذ عهد الأيوبيين. وكان للشيخ العز بين عبد السلام صفحات مجيدة في هذا الميدان[١] نذكر. منها:

١- عارض ولاية شجرة الدر. على أساس أن الولاية لا يصح أن تكون لامرأة.

٢- عارض السلطان نجم الدين أيوب في تأميره الأرقاء من الأتراك على البلاد. وأصدر فتوى بيع هؤلاء الأمراء الأرقاء. وصرف أثمانهم في وجوه الخير في حالة السلم. وفي التعبئة في حالة الحرب. ولم يثن الشيخ عن موقفه هذا تهديدٌ أو وعيد.

وكان الأزهر في العهد العثماني ملجأً يفزع إليه كل مظلوم. فيجد من علمائه قوة تحميه. وفي رحابه أمنًا وسلامًا.[٢]

وهذه بعض نماذج من صور كفاح الأزهر حينذاك على سبيل المثال وليس الحصر:

١- نهب أحد الأمراء دار أحد المواطنين. بجهة الحسينية بالقاهرة. فلجأ الأهالي إلى الشيخ أحمد الدرديري شاكين ما حلّ بهم من جور. فانتفض الشيخ للأمر. وتزعم ثورة عارمة ضد الظالمين. ففزع إبراهيم بك. واعتذر للشيخ. ووعد بكفّ الأذى عن الشعب ولام الأمير المعتدي ووبّخه. وأمره بردّ كل ما سلب. وبهذا أرغم الشيخُ الحكامَ على احترام إرادة المحكومين.[٣]

٢- ظلم محمد بك الألفي ورجاله بعض فلاحي بلبيس، فدعا الشيخ الشرقاوي لعقد اجتماع في الأزهر لتدبر الأمر. واستقر الرأي على خوض المعركة ضد الأمراء. فهال الوالي الأمر. وحضر إلى منزل إبراهيم بك ودعا بعض الأمراء. كما دعا العلماء وحضر منهم الشيخ السادات. والسيد عمر مكرم. والشيخ الشرقاوي.

(١) مجموعة كُتاب، الأزهر في عيده الألفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٧٢.

(٢) المرجع السابق ص ٧٣.

(٣) المرجع السابق ص ٧٥.

والشيخ البكري والشيخ الأمير. وفي هذا الاجتماع دافع العلماء عن حقوق الشعب دفاعًا مجيدًا. وطلبوا الموافقة على بعض القرارات. فوافق عليها الأمراء وهي:

أ- لا تُفرض ضريبة إلا إذا أقرها الشعب.

ب- أن ينزل الحكام على مقتضى أحكام المحاكم.

ج- ألا تمتد يد ذي سلطان إلى فرد إلا بالحق والشرع.

وقّع الوالي هذه الوثيقة. ثم ختمها مراد بك. وكانت هذه الوثيقة أشبه ما تكون بإعلان حقوق الإنسان. وقد هلّل الشعب لهذا الظفر. وهتف من أعماقه: لا مظالم ولا حوادث ولا مكوس.

٣- بهذه الوكالة التي آلت للعلماء من الشعب، تم تنحية خورشيد باشا عن منصبه في عام ١٢٢٠ هجرية.(١)

٤- لما وطئت أقدام الغزاة الفرنسيين أرض مصر، هبَّ الشعب بزعامة عمر مكرم لملاقاة الغزاة. غير أن المماليك فرّوا من المعركة، وتركوا الشعب الأعزل يواجه جيشًا دانت له أقوى الدول الأوروبية. ولما كان نابليون يعرف مكانة علماء الأزهر من الشعب، رأى إقرارًا لحكمه في مصر، إشراك العلماء في الحكم ليكونوا بمثابة صمام أمان. فألف الديوان الوطني. واختار عشرة علماء أعضاء مؤسسين به. وهم المشايخ: عبد الله الشرقاوي، البكري، مصطفى الصاوي، سليمان الفيومي. محمد المهدي، موسى السرسي، مصطفى الدمنهوري، أحمد العريشي، يوسف الشبراخيتي. محمد الدواخلي. واختير الشيخ الشرقاوي رئيسًا للديوان. ورغم أن هذا الديوان كان يعمل في ظل الاحتلال الفرنسي إلا أنه يُعتبر باكورة للسلطة النيابية في مصر.

٥- لم يرضَ الشعب عن استقرار المحتل على أرضه. ومجّت طبيعته الإسلامية تصرفات الفرنسيين ومباذلهم، فهبَّ يدافع عن استقلاله وكرامته، وكان علماء الأزهر على رأس معاركه ضد الغاصب المحتل.(٢)

٦- قامت ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر ١٧٩٨م. وكان على رأسها الشيخ السادات. وفي هذه الثورة وجّه الفرنسيون مدافعهم إلى الأزهر. باعتباره معقل

(١) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٢) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

النضال ومعسكر الثورة العام، وقبضوا على زعماء الثورة. وحكموا على بعضهم بالإعدام. ونفّذوا فيهم الحكم في ٤ نوفمبر ١٧٩٨م. وقد انتهك الفرنسيون بخيولهم حرمة الجامع الأزهر، وعبثوا بما فيه من كتب ومصاحف. وحطّموا قناديله وخزائن الطلبة. ونهبوا أمتعتهم.(١)

واندلعت ثورة القاهرة الثانية في مارس ١٨٠٠م. وكان على رأسها السيد عمر مكرم، نقيب الأشراف، فعبّأ قوى الشعب الوطنية، وتمكن الفرنسيون من إخماد الثورة. لتفوقهم في المعدات. وقبضوا على زعيم الثورة. ونفوه إلى دمياط. وتعرض العلماء بعد ذلك لانتقام الفرنسيين، فُرضت على بعضهم الغرامات الفادحة. وسُجن البعض الآخر وعُذّب، كما صُودرت ممتلكاتهم وأوقافهم، وقد لقي الجنرال كليبر مصرعه على يد الطالب الأزهري سليمان الحلبي. وعلق نابليون في مذكراته على مصرع كليبر بقوله: إن تعذيب السيد عمر مكرم كان من أهم الأسباب التي أدت إلى مصرع كليبر.(٢)

من ذلك نرى أن علماء الأزهر كانوا على رأس حركة الكفاح القومي. ضد طغيان الحاكم المستبد في الداخل. وضد موجة الاستعمار الوافدة من الخارج.

٧- لما رحل الفرنسيون عن مصر. كان علماء الأزهر إلى جانب الشعب. يحمونه من المظالم. ويدفعون عنه طوفان الفوضى. الذي غرقت فيه البلاد عقب عودتها إلى حكم العثمانيين.

٨- انتهز محمد عليّ فرصة تذمر الشعب من الأوضاع القائمة. وراح يتودد إلى الشعب وإلى قادته من علماء الأزهر. وأوهمهم أنهم إذا مكّنوه من الحكم فسوف لا يبرم أمرًا إلا بمشورتهم. وإذا خالفهم كان لهم أن يُنحّوه عن الحكم. قامت حركة شعبية تزعمها السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوي (شيخ الأزهر). هدفها خلع خورشيد الوالي العثماني. ولما رأى السلطان أن لا مناص من الرضوخ

(١) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٢) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

لإرادة الشـــعب -وقد أسندت الحركة ولاية مصر إلى محمد علي في سنة ١٨٠٥م- وافق السلطان على ما أحدثه الشعب من تغييرات بإرادته.[١]

٩- بعد أن مكّن الشعب لمحمد عليّ. استبدّ بالحكم. واغتصب الأوقاف. وأرهق الشعب بمطالبه، وقد تصدى له العلماء. وعلى رأســـهم السيد عمر مكرم. ورموا الوالي الجديد بخيانة العهد. فأمر محمد عليّ بخلع الســـيد عمر مكرم من نقابة الأشراف، وقرر نفيه إلى دمياط.[٢]

١٠ - كان للأزهر دوره في مقاومة الحملة الإنجليزية على مصر ســـنة ١٨٠٧م. وأفتى العلماء في مؤتمر وطني بوجوب الجهاد، وعبّئوا الشعب للدفاع عن استقلاله، وبدأ التطوع في الجيش، وأشرفوا على إمداده بالمؤن والذخائر، حتى تم النصر على المعتدين.[٣]

١١- حيـــن اندلعت الثورة العرابية عام ١٨٨٢م. أمدها الأزهر بالمفكرين والمحاربين. ومهّد رجال الفكر من أمثال رفاعة الطهطاوي والســـيد عبد الله النديم، والشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغاني للثورة العرابية، بإعداد النفوس، وشحن أفكار الشعب بالمبـــادئ التي تناهض الحكم المطلق، وتحارب الفســـاد الذي انتشـــر في كافة مناحي الحياة، وكان قائد الثـــورة العرابية أحمد عرابي ممن تلقوا علومهم بالأزهر. وكان علماء الأزهر على رأس المستنكرين للمذكرة الثنائية. التي تقدمت بها إنجلترا وفرنسا. تطلبان فيها إبعاد أحمد عرابي خارج القُطر.[٤]

ووضع الشيخ محمد عبده قسم الثورة. الذي تعهد فيه الوطنيون من أبناء الأمة بالذَّوْد عن البلاد. ومواجهة الاحتلال وصنيعته الخديوي توفيق.[٥]

لمـــا أصدر الخديوي توفيق أمـــرًا بعزل عرابي في ٢٠ يوليو عـــام ١٨٨٢م. ووضح انحيازه إلى جانب الإنجليز. اجتمع مؤتمر وطني لتدارس الموقف. وأصدر علماء الأزهر فتوى شـــرعية بمروق الخديوي توفيـــق عن الدين: لانحيازه إلى أعـــداء البلاد، وقرّر

(١) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٢) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٣) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٤) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٥) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

المؤتمر عزل توفيق وعدم شـــرعية ما يصدره من أوامر، وإبطال ســـريانها في البـــلاد، وتكليف عرابي بالدفاع عن الوطن، وقـــد وقَّع هذا القرار جمعٌ كبير من كبار علماء الأزهر.[١]

وكان علماء الأزهر بكتاباتهم وبخطبهم وأشـــعارهم، دعاةً للثورة في المســـاجد وعونًا لها. ولما فشلت الثورة العرابية، قُبض على زعمائها وقُدموا للمحاكمة وصدر ضد بعضهم أحـــكام بالنفي والتجريد من الرتب والمناصب والامتيازات ومصادرة الأملاك.[٢]

١٢- اســـتمر لعلماء الأزهر مكان الصدارة في قافلـــة الكفاح القومي، وكان لهم دورهم الكبير في الحركة الوطنية التي اندلع لهيبها في سنة ١٩١٩م. وكان الأزهر فـــي هذه الثورة مركز الانطلاقات الهادرة ضد المحتلين، تنطلق منه الجموع وتعود إليه، لتمتلئ بالحماس، ثم تنطلق من جديد، لتنقضّ على أعداء البلاد في الشوارع والميادين والأزقة والحارات. وفي جنبات الأزهر كانت تتردد أناشيد الحرية وتعلو الدعـــوة إلى الجهاد، وكان طلاب الأزهر في هذه الثورات وقودًا لها فلم يخلُ منهم شارع أو ميدان. وكانوا على رأس كل اجتماع أو انطلاق ثوري.[٣]

(١) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٢) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

(٣) المرجع السابق ص ٧٦ - ٨٨.

الباب الثاني

استهداف الأزهر ومحاولات تخريبه

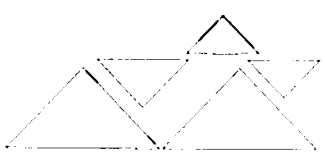

الباب الثاني: استهداف الأزهر ومحاولات تخريبه

أدركت الأنظمة الحاكمة في مصر عبر ألف عام أو يزيد خطورة الدور الذي يمكن أن يؤديه الأزهر. وأهمية تطويعه لخدمة أغراضها. على اعتبار أنه يمثّل مؤسسة دينية لها وقارها وقدسيتها وتأثيرها في الشعب. فعملت على إضعاف الأزهر. وتقليم أظافره. وجعله خاضعًا بشكل كامل لإرادتها تارة. وحاولت تخريبه وإسقاطه وهدمه تارة أخرى. وأوقفت نشاطه وأسّست لمؤسسات توازيه وتناظره تارة ثالثة.. لكنها فشلت في القضاء عليه نهائيًا. لذلك ارتأت أن من الحكمة الإبقاء عليه وعدم إلغائه بالكلية. والاستفادة من الزخم الديني والشعبي الذي يمكن أن يوفّره لترسيخ أنظمة الحكم وتدعيم مخططاتها وأهدافها.

خططت الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم مصر. ومعها قوى الاحتلال المختلفة الغربية والشرقية. لتخريب الأزهر: فوضعت لهذا الهدف مسارات تدريجية تضامنت كلها مجتمعة في تحويل الأزهر إلى مبنى مجوّف فارغ من المضمون الديني الصحيح ومنساق لتلك الأنظمة. يبرّر ما تفعل. ويفتي بحلّ التعامل معها. ولا يدعو للمقاطعة أو المقاومة. أو هكذا أرادوه.

باستقراء تاريخ الأزهر -الذي عاصر الكثير من الدول. وتعامل مع أنظمة الاحتلال الفرنسي والإنجليزي وغيرها - يمكن استكشاف[1] مجموعة من المسارات التخريبية التي وضعتها تلك القوى، **والتي يمكن تركيزها في الآتي:**

١- ازدواجية التعليم بين تعليم حديث على نظام غربي، وتعليم تقليدي إسلامي، ووصفه بالجمود والتخلف.

(١) استعنت في تحديد المسارات السابقة لتخريب الأزهر بالمراجع الآتية: د. محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب، مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة، ١٩٨٠م، ود. محمد محمد حسين، الإسلام والحضارة الغربية، دار الإرشاد بيروت، ١٩٧٠م. وأحمد علي لبن، الأزهر مأزق الواقع وآفاق الحل، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢- دعوات الإصلاح والتطوير التي تحمل بين طياتها ملامح التغريب والهيمنة.

٣- دعوة فتح باب الاجتهاد من أجل تمرير اجتهادات لتغيير الأحكام الإسلامية التقليدية.

٤- التضييق على الأزهر في المباني والمأكل والمشرب وغيرها: لصرف الطلاب عنه.

٥- التضييق على خريجي الأزهر في فرص العمل. وإظهارهم بشكل مهين.

٦- سحب الأدوار المهمة التي يضطلع بها الأزهر (تعليم الدين الإسلامي- الفتاوى الشرعية - القضاء الشرعي)، عن طريق إنشاء (كلية دار العلوم لتعليم الدين الإسلامي واللغة العربية بعيدًا عن الأزهر)، وإنشاء مدرسة القضاء الشرعي لتخريج القضاة الشرعيين للمحاكم من غير الأزهر - إنشاء دار الإفتاء المصرية ومنصب مفتي الديار المصرية حتى يكون منفصلاً تمامًا عن الأزهر. ويقف موازيًا له ومتعديًا على مخصصاته- إنشاء هيئة كبار العلماء بالأزهر على أن يكون اختيارهم بيد الحاكم أو الوالي أو السلطان).

٧- التدخل في تعيين شيخ الأزهر من قِبَل الملك أو الخديوي لفرض من يتوافق ورؤاهم التغريبية والتسلطية.

٨- التدخل في نظام التعليم في الأزهر من أجل تغييره شكليًا وإجرائيًا ليتوافق ونظام التعليم الغربي لطمس الهوية، والتأثير في مسارات التعليم وطرقه من ناحية. ولتذويب الأزهر في نظام أكبر منه؛ حتى يضيع الهدف الأساس من التعليم فيه. والذي من المفروض أن ينصبّ على التعليم الديني البحت. ولا يتوسع في العلوم الدنيوية. وذلك تحت عنوان التطوير والتحديث للأزهر. لمسايرة الزمن ومواكبة التغيرات العلمية الكبرى.

٩ - الاستيلاء على أوقاف الأزهر بشكل تدريجي منظّم، ومحاولة الوقوف حجر عثرة بين استفادة الأزهر منها في الصرف على طلاب الأزهر والجامع الأزهر. وفصلها عن إدارة الأزهر. ومن ثَم ضمها للحكومة. وجعل شيخ الأزهر وكل ما يتصل بالجامع الأزهر موظفين في الدولة يأخذون مرتباتهم من الدولة. فلا يستطيعون أن يخالفوا أوامرها.

١٠ - جعل إدارة الأزهر تحت قيادة الدولة. ولا يستطيع شيخ الأزهر التصرف إلا بعد استئذان وزير مفوض للأزهر.

١١ - تجفيف منابع القبول بالأزهر وتفريغه من طلابه.

١٢ - إغلاق كتاتيب تحفيظ القرآن وتشريد المحفظين.

١٣ - تضخيم المناهج، وجعل الطالب الأزهري مثقلاً بمنهجين وبثلاثة مناهج مرة واحدة. مقارنة بالطالب غير الأزهري: حتى تضطره لترك الأزهر والالتحاق بالتعليم العام، وإن استمر في الأزهر يشعر بالغبن والتعثر والفشل.

١٤ - إلغاء امتحانات الشفوي للقرآن، على الرغم من اعتماد القرآن على التلقي الشفهي كأساس لتعلُّمه. كما توارثه المسلمون نقلاً عن النبي عليه الصلاة والسلام، وإلغاء التجويد ودمجه مع مادة القرآن.

١٥- زيادة المواد الثقافية على المواد الشرعية والعربية. وتقليل درجات القرآن وعلومه. واللغة العربية وعلومها. في مقابل زيادة درجات المواد الثقافية.

١٦- إلغاء القضاء الشرعي جملة ودمج محاكمه في دوائر تابعة للمحاكم الأهلية التي قامت من أول يوم على القانون الوضعي. وإلغاء تخصص القضاء الشرعي من كليات الشريعة.

١٧- إدخال القانون الوضعي في صلب البرامج الدراسية لكلية الشريعة بجامعة الأزهر، وتسميتها كلية الشريعة والقانون.

١٨- حذف الآيات والموضوعات التي تتحدث عن الجهاد في سبيل الله. ونظيرتها التي تتحدث عن اليهود وبني إسرائيل.

١٩- العمل على إدخال التغريب وعلومه في الأزهر تحت شعار التطوير -عن طريق حركة تنبعث من داخله. ويتبناها من اقتنعوا بالغرب علمًا ونهجًا وسلوكًا- لكن إذا بدا أن هذا الأمل غير متيسر تحقيقه فحينئذ يصبح الأمل محصورًا في إصلاح التعليم اللاديني الذي ينافس الأزهر.

٢٠- إلغاء هيئة كبار العلماء.

٢١ - تعطيل مجمع البحوث الإسلامية.

٢٢- التفكير في ضم الأزهر إلى وزارة المعارف.

مراحل استهداف الأزهر:

ولتتبع استهداف الأزهر، ومحاولات تخريبه، وتحويله إلى مؤسسة تعمل بتوجيهات تلك الأنظمة، قسمت مراحل استهدافه إلى خمس مراحل، وسيتناول البحث كل مرحلة بالتفصيل:

١- مرحلة منافسة التعليم الحديث وازدواجية التعليم.

٢- مرحلة تغريب المناهج الأزهرية تحت دعاوى الإصلاح.

٣- مرحلة سحب الوظائف والأدوار المميزة.

٤- مرحلة إلغاء الاستقلال المالي والإداري للأزهر.

٥- مرحلة تجفيف المنابع.

المرحلة الأولى: (مرحلة منافسة التعليم الحديث وازدواجية التعليم):

أدرك محمد علي أن الأزهر بعلمائه وطلابه، ونظامه التعليمي وفكره، سيقف حجر عثرة أمام هيمنته على مقاليد الحكم في مصر، فاستفاد من علمائه في تدعيم حكمه وتنصيبه واليًا على مصر، واستفاد من قدرتهم على الحشد الشعبي له، والاعتماد على دعمهم الديني والشعبي في التمكين له سياسيًا.

بناء على ذلك واجه محمد علي الأزهر من خلال أربعة اتجاهات:[١]

١- إقصاء الزعامة الأزهرية عن الحياة السياسية في مصر.

٢- إنشاء المدارس العليا الحديثة، وازدواجية التعليم.

٣- تجميد التعليم في الأزهر في مواجهة التعليم الحديث.

٤- غزو التغريب لعلماء وطلبة الأزهر من خلال إلحاق طلاب الأزهر وعلمائه بالمدارس العليا وبالبعثات العلمية إلى أوروبا، وإشاعة هذا الفكر بين جنبات الأزهر.

ثم بدأ بعد ذلك في القضاء على قوة هذا الصرح الديني والاجتماعي والسياسي الكبير بعدة ضربات[٢] على النحو التالي:

(١) د. عبد العزيز الشناوي، الأزهر جامعًا وجامعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م، (٢/٦٥٠ - ٦٥٥).

(٢) المرجع السابق.

الضربة الأولى: بالنسبة للعلماء:

١- تجريد العلماء من بعض الامتيازات المالية التي كانوا يأخذونها من الأوقاف، والتي كانت تعطيهم استقلالاً وحرية وجرأة في الوقوف أمام الحكام إذا استبدوا في الحكـــم وطغوا وظلموا، فضلاً عن الحياة الكريمة التي توفرها لهم هذه الامتيازات المالية، مما جعل معظمهم -بعد ذلك- أداة طيّعة ليّنة في يديه يوجّههم حيث يشاء.

٢- إعمـــال الفتنة والوقيعة والتحاســـد بين العلماء: حيـــث يغدق الأموال على بعضهم، ويقتّر ويضيّق على البعض الآخر.

٣- تشـــتيتهم وتشريدهم، وذلك بنفي قادتهم (عزل عمر مكرم من منصب نقيب الأشـــراف، ونفيه إلى دمياط بعد اتهامه وتشـــويه سمعته بالاستعانة ببعض علماء الأزهر المرتشين)، واتهام آخرين بتهم ملفقة والقبض عليهم.

وبهـــذا نجح محمد علي في إقصاء الزعامات الأزهرية عن السياســـة والحكم، وقضايا الوطن والناس.

الضربة الثانية بالنسبة لنظام التعليم:

حاول محمد علي أن يضع الأزهر أمام مدارس منافســـة تتفوق عليه بامتيازاتها في مقابل النظام الأزهري الذي بدأ في إضعافه، وتعرف على نقاط الضعف ونقاط الجذب التي يمكن أن تسحب الطلبة عنه وتوجههم إليه، فقد كان الأزهر والمدارس الملحقة ببعض المســـاجد الكبرى في بعض المدن مصـــدر التعليم والثقافة في مصر. وكان له من رسوخ مركزه وتغلغله في المجتمع المصري ما مكّنه من مواصلة مسيرته العلمية وسط ما انتاب البلاد من تعاقب الدول الحاكمة وعواصف الفتن. وكان الشعب المصري مطمئنًا إلى نوعية التعليم الذي يُلقى في الحلقات الدراسية وإلى مســـتواه العلمي. كل هذا أعان الأزهر على البقاء وعلى التمكين له في حياة المصريين. وبذلك وقف الأزهر حارسًا للغة العربية والعلوم الدينية.

فلما بدأ محمد علي في وضع دعائم جديدة لدولة حديثة، أراد أن يؤسس لنظام تعليمي جديد يحقّق له هذه الغاية من ناحية، وينافس الأزهر، ويتفوق عليه، ويفرّغه من طلابه وعلمائه، ثم يجعـــل البقية المتبقية منه في ركب التعليم والفكر الغربي من ناحية أخرى.

عند ذلك احتاج محمد علي إلى طوائف من أهل البلاد تعينه على تنفيذ مشروعات جديدة لم تشـــهد لها مصر مثيلاً من قبل بدلاً من اعتمـــاده على الأوروبيين. ولم يكن الأزهر يدرس الطب البشـــري أو الصيدلة. أو الطب البيطري أو الهندسة. أو الزراعة أو المحاسبة. أو التعدين أو اللغات الأوروبية. أو العلوم العسكرية.

«لم يكن أمام محمد علي إلا أحد طريقين: إما تطوير الدراســـة في الأزهر على نحـــوٍ يحقّق له أغراضه. وإما أن يترك الأزهر يواصل مســـيرته العلمية التقليدية. وينشـــئ بجانبه نظامًا تعليميًا جديدًا لتدريـــس العلوم الحديثة. أدرك محمد علي أن تغريب الأزهر ســـيتأتى بشـــكل تدريجي عن طريق منافسة التعليم الحديث له. وتأثيره على طلابه وعلمائه. وكذلك تأثيره على بقية فئات الشـــعب، فتكون معادلة التطوير والتحديث للمدارس الجديدة في مقابل الجمود والجهل بالعلوم العصرية. وكذلك توفر فرص العمل، وافتقاد الأدوار والوظائف التي كان يقوم بها الأزهر؛ كل هذا سيصبّ في معين القضاء على الأزهر أو تطويعه لمآربه».[1]

ولكـــي نقف على حجم المنافســـة غير المتكافئة التي لقيهـــا الأزهر من هذه المدارس نمر مرورًا سريعًا على أسماء بعضها [2]:

- مدرســـة الهندســـة العليا: أُنشـــئت ١٨١٦م. وكانت تدرس فيها علوم الهندسة والمساحة، والقياسات والارتفاعات. ثم مدرسة المهندس خانة في بولاق عام ١٨٣٤م.

- مدرســـة الطب البشـــري١٨٢٧م: وكانت تدرس علوم التشـــريح والجراحة، والأمراض الباطنة، والطب الشرعي، وعلوم الصحة والصيدلة، والطبيعة والكيمياء والنبات، وكان مقرها في القصر العيني بالقاهرة ١٨٢٧م.

- مدرسة الزراعة في القاهرة ١٨٣٠م.
- مدرسة الطب البيطري في رشيد ١٨٢٧م.
- مدرسة الصيدلة في القلعة ١٨٣٠م.
- مدرسة الكيمياء بمصر القديمة ١٨٣٧م.
- مدرسة المعادن بمصر القديمة ١٨٣٤م.

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨م، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩ - ١٥١.

- مدرسة الألسن بالأزبكية ١٨٣٥م لتخريج مترجمين لمصالح الحكومة من ناحية. وإمداد المدارس العليا بتلاميذ يعرفون اللغة الفرنسية من ناحية ثانية. وترجمة الكتب من ناحية ثالثة. وكانت تدرس فيها اللغات التركية والعربية. والإنجليزية والفرنسية. والتاريخ والجغرافيا.

- مدرسة المحاسبة بحي السيدة زينب ١٨٣٧م. وقد أنشئت لتخريج موظفين وكتبة على أساس حديث منظم.

- مدرسة الإدارة أُنشئت عام ١٨٣٤م لتخريج موظفين فنيين يقومون بالإشراف على المؤسسات والنظم الاقتصادية والمالية والتعليمية وغيرها.[١]

محمد علي ينافس الأزهر في معاملته للطلبة:

قرر محمد علي مجانية التعليم في المدارس الحديثة على هدى من تقاليد الأزهر فيما يختص بمعاملة طلبته. وكان يعد للطلبة مساكن في داخل المدرسة يقيمون فيها، ولا يبرحونها إلا حين تشاء الحكومة، ويقدم لهم وجبات الطعام المطهي الشهي يوميًا، والكساء، ويدفع لهم مرتبات شهرية مجزية، فضلاً عن الترفيه عنهم بحفلات الموسيقى العسكرية وآلات الطرب. فضلاً عن الرعاية الصحية المتكاملة.

وكان خريجو المدارس يُعيّنون في المناصب الحكومية المرموقة فور تخرجهم.. أما أوائل الدفعات فكانوا يُوفَدون في بعثات علمية إلى إيطاليا أو فرنسا أو النمسا أو إنجلترا. وعند عودتهم يُعَيّنون في مناصب قيادية.. في المقابل «كان الطلبة في الأزهر يعيشون حياة صعبة. لا تُقارَن بما يتمتع به طلاب المدارس الحديثة الذين كانوا يعيشون على حصيلة الأوقاف الخيرية المتواضعة».[٢]

المدارس الحربية تنافس الأزهر وتأخذ من رصيده الطلابي:

«إلى جانب هذه المدارس المدنية، وجد الأزهر منافسةً كبيرة من المدارس الحربية والبحرية التي أنشأها محمد علي، فقد التحقت بها أعداد وفيرة من

(١) المرجع السابق ص ٢٩ - ١٥١.

(٢) المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٤.

الشبيبة المصرية. كان من الممكن أن تولي وجهها شطر الأزهر.

وكان محمد علي يولي اهتمامًا كبيرًا بالتعليم العسكري وفقًا للأساليب الأوروبية الحديثة، بعد أن استقر رأيه على تجنيد المصريين. وإنشاء قوات عسكرية برية وبحرية لتوطيد دعائم حكمه تجاه السلطان، وتغنيه عن استخدام المرتزقة من الأرناءوط وغيرهم من العناصر التي جُبِلَت على التمرد.

فأنشأ محمد علي مدرسة الفرسان ١٨٣١م. ومدرسة المدفعية في نفس العالم. ومدرسة المشاة عام ١٨٣٢م. ومدرسة الموسيقى العسكرية ١٨٣٢م. ومدرسة البحرية عام ١٨٢٩م.[١]

مدارس الجاليات الأوروبية تنافس الأزهر:

لقي الأزهر كجامعة منافسةً من المدارس التي أنشأتها الجاليات الأوروبية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر إبان حكم محمد علي لمزاولة نشاطهم الاقتصادي. وقد تسابقت الجاليات- الإيطالية (١٨٢٥م) والأرمنية (١٨٢٨م) والفرنسية (١٨٤٠م) والإنجليزية (١٨٤٥م) واليونانية (١٨٤٧م)- في إنشاء مدارس لها في القاهرة والإسكندرية. اجتذبت هذه المدارس بعض الطلبة المصريين المسلمين؛ إذ كانت هذه المدارس حرةً وعامة لكل الأديان. والتعليم في معظمها بالمجان. ولا يخفى ما كانت تربي عليه تلاميذها من الفخر بهذه المدارس. وذم التعليم الأزهري، والانتقاص من قدره.

مدارس البعثات التنصيرية ومناطحتها للأزهر وممارسة الغزو الفكري والتبشير بين الطلاب المسلمين:

جاءت إلى مصر مع الأجانب البعثات التنصيرية. وقد بدأت نشاطها بإنشاء الكنائس؛ كلّ منها على مذهبها الديني، ثم وسعت دائرة نشاطها. فألحقت بهذه الكنائس مدارس يقوم المنصّرون بالتدريس فيها لأبناء مذهبهم، ولمن يشاء من أبناء جاليات أخرى، أو من المصريين، ثم توسعت بعد ذلك في إنشاء مدارس تقوم

(١) د. عبد العزيز الشناوي، الأزهر جامعًا وجامعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣م، ط٢، (١/ ٧٣١).

الحكومة المصرية بالإنفاق عليها على أن لا يلتحق بها سـوى المصريين: بشـرط عدم التدخل في ديانتهم.

التأثير المتبادل بين المدارس الحديثة والأزهر:[1]

تبدى هذا التأثير في المظاهر الآتية:

١- الاستعانة بالطلبة المتفوقين في الأزهر لإلحاقهم بالمدارس العليا:

أخـذ محمد علي من الأزهر الطلبة الذين كان هو في حاجة إليهم لمدارسـه، فاختار من طلبة الأزهر مائة طالب من المتفوقين. وألحقهم بمدرسة الهندسة التي أنشـأها بالقلعة عام ١٨١٦م. ثم أخذ من الأزهر أيضًا معظم طلبة الدفعة الأولى في مدرسة الطب البشري التي أنشأها عام ١٨٢٧م.

٢- الاستعانة بعلماء الأزهر في اللغة العربية في مجال الترجمة بمدارس الألسن:

فقد كانت تُلقى المحاضرات مترجمة إلى اللغة العربية. وكان مدرسو هذه اللغة في مدرسة الألسن مجموعة من مشايخ الأزهر ممن عُرفوا بالبحث والتدقيق.

٣- الاستعانة بعلماء الأزهر من طائفة من عُرفوا بالمصححين والمراجعين:

كان يقـوم هؤلاء المراجعون والمصححون بمراجعـة الكتب المعرَّبة في المواد الحديثـة. مثل الطب والهندسـة. والكيمياء والطبيعة والنبـات. وما إلى ذلك من الناحية اللغوية.

٤- الاستعانة بعلماء الأزهر كمشرفين دينيين للبعثات التعليمية العلمية الموفدة إلى أوروبا في وظيفة إمام وواعظ البعثة.

وقـد تجاوب عدد ليس بالقليل من علماء الأزهر مع حركة التعليم الحديث. من أمثال (محمد العروسي - حسن العطار - رفاعة الطهطاوي - نصر الهوريني).

المرحلة الثانية: تغريب المناهج الأزهرية تحت دعاوى الإصلاح:

منـذ بداية عصر محمد علي مع المدارس الحديثة والبعثات العلمية لأوروبا تم الاحتـكاك بين علماء الأزهر والحضارة الغربية والفكـر الغربي. وقد تأثر الكثير منهم بها ونقموا على ما في الأزهر من مناهج وأساليب تختلف عن الغرب. وتمنوا

(١) د. أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، ص ١٨٥ - ١٩٠.

وعملـــوا بعد ذلك على محاولة إدخال العلوم الغربية الحديثة التي تعلموها ورأوها إلى مناهج الأزهر.

نذكر منهم على ســـبيل المثال الشيخ حســـن العطار الذي اتصل بالفرنسيين. وتحمس للحضارة الفرنســـية ولعلومها. ثم تبلورت أفكاره بعد نضوجها في خطة إصلاحية لتطوير الدراســـة في الأزهر: حيث بدأ ينبّه الأزهريين في عصره إلى واقعهم الثقافي والتعليمي، ويبين لهم ضرورة إدخال المواد الممنوعة كالفلســـفة والأدب، والجغرافيـــا والتاريـــخ، والكيميـــاء والطبيعة، والنبـــات، والرياضيات والهندســـة، وغيرها. كما بيّن لهم ضرورة إقلاعهم عن أســـاليبهم في التدريس. ووجوب الرجوع إلى كتب الأصول. وعدم الاكتفاء بالملخصات والمتون. وما عليها من شروح حديثة. ودراسة المتون بعيدًا عن هذه الشروح. وإعمال الذهن والرؤية المعاصرة لها.[١]

البداية الحقيقية لمحاولات الإصلاح. وتمرير التغريب جاءت مع الشيخ محمد عبده[٢] الذي ارتبط بعلاقات وثيقة مع المندوب الســـامي البريطاني: حيث اتصل الشيخ محمد عبده بالخديوي عباس. وأراد أن يعرض عليه خطة لإصلاح الأزهر. وصـــدر الأمر العالي بتشـــكيل مجلس إدارة الأزهر في ٦ رجـــب ١٣١٢ هجرية. وحفلت مدة عضوية الشـــيخ محمد عبده بإنجازات كثيرة: كان على رأســـها وضع أول قانـــون لمرتبات علماء الأزهر. ثم وضع نظـــام للتدريس والامتحان بالأزهر. وبيان علوم الوســـائل وعلوم المقاصد: حيث وضع قائمة العلوم الحديثة في علوم الوسائل.

وقد اتجه محمد عبده إلى التقريب بين الإســـلام والحضارة الغربية من خلال دعوتـــه لإدخال العلوم العصرية في الأزهر، وتفســـيره لنصوص الدين من قرآن أو حديـــث بما يخالف ما جرى عليه الســـلف في تفســـيرها: ليقرّبها إلى أقصى ما تحتملـــه من قرب لقِيَم الغرب: لكي يصل في آخر الأمر إلى أن الإســـلام يُســـاير

(١) عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، الهيئة العليا لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م، رقم ٩٣، ط٣، ص ٢٠ - ٢٣.

(٢) د. محمد محمد حسين، الإسلام والحضارة الغربية، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٧٠م، ط٢، ص ٤٣ - ٤٥.

حضارة الغرب ويتفق مع أساليب تفكيره ومذاهبه.

وصحب الحركة الداعية لإدخال الدراسات العصرية في الأزهر حملة تحاول أن ترسم صورة قاتمة لما آل إليه أمره. مشنّعة بما تتضمنه بعض العلوم التي تُدرس فيه من سخف ومن تفاهة. داعية إلى التحرر من الآراء السائدة المقررة التي يتوارثها الخلف عن السلف (وهو ما أسماه التقليد). والتفكير بما يلائم ظروف الحياة الجديدة (وهو ما أسماه الاجتهاد) مع دعوته لفتح باب الاجتهاد ليسهل تمرير الفكر الغربي بإطار شرعي.

وكانت هذه الحملة تنقّب عن أسوأ ما في الأزهر وما في كتبه لتعرضه على الناس: فقد كانت دعوته إلى فتح باب الاجتهاد بقصد تطوير الإسلام والاقتراب به من قيم الحضارة الغربية. وكان كرومر يعوّل عليه في تدعيم الوطنية بمعناها الغربي في مصر. ويصفه بأنه (لأدري). ويصف حركته بالإصلاح الديني الحر.

ويقول عنه جب: «إن محمد عبده قد أعان على تأصيل حركة التحرر العلمانية. وبث هذه الروح في مناهج الأزهر. فمن فتاواه: إفتاؤه بجواز الاستعانة بالكفار (من الفرنجة) وأهل البدع والأهواء فيما ينفع المسلمين. وإباحته التصوير والنحت (عمل التماثيل). وتجويزه أكل لحوم نصارى الترنسفال الذين يذبحون ذبائحهم باستخدام البلطة لفصل الرقبة عن الجسم: حيث اعتبر أنها تختلف عن الموقوذة التي تُضرَب بما لا يحد، فضلاً عن دعوته إلى التحرر الفكري الذي يذهب في التسامح الديني إلى درجة تكاد تنمحي معها الحدود الفاصلة بين المذاهب والنِّحَل. ودعوته علماء الأزهر إلى قراءة كتب المستشرقين ودراساتهم الإسلامية، ومدحه للكثير من هذه الدراسات والآراء، وصلة هذا الاتجاه بمشروعات اللورد كرومر في مصر.

الشيخ الظواهري ودوره في «إصلاح» المناهج الأزهرية (قانون رقم ٤٩ لعام ١٩٣٠م):

دعا الشيخ الظواهري [١] لتأليف كتب تتناسب في العرض والتفصيل مع متطلبات العصر. وذلك في كتابه (العلم والعلماء). ثم أُتيحت له فرصة تطبيق دعوته الإصلاحية في نظام التعليم الأزهري بعد توليه منصب شيخ الأزهر في

(١) د. فخر الدين الظواهري، السياسة والأزهر، دار الشروق القاهرة، ٢٠١١م ص ٢٤٩ - ٢٥٣.

عام ١٩٢٩م في عهد الملك فؤاد الأول، بعد صدور قانون يسمح للملك والحكومات بتعيين الرؤساء الدينيين ومنهم شيوخ الأزهر.

أعد الشيخ الظواهري القانون المنظم لعملية الإصلاح التي دعا إليها، ونفّذ في عام ١٩٣٠م تحت رقم ٤٩ لنفس العام، ليكون التعليم العالي في الأزهر على غرار التخصص في الجامعات الغربية. فضلاً عن اشتراكه مع وزارة المعارف في المناهج الدينية لطلاب الابتدائي والثانوي.

وكان هذا القانون بمثابة مدخل لإشراك التعليم العلماني في الخطّ مع التعليم الأزهري، حتى إنه قد طلب وزير المعارف في ذلك الوقت من الظواهري الموافقة على ضم الأزهر لوزارة المعارف، لكن الاقتراح لم يجد قبولاً للمتغيرات السياسية الكبيرة في هذا الوقت.

يقول الشيخ الظواهري: «بعد عمل متواصل تمكنّا من الانتهاء من وضع قانون الإصلاح الجديد في الأزهر، وهو يقع في ١٠١ مادة، وبمقتضاه أنشأت في الجامع الأزهر ثلاث كليات:

إحداها تسمى كلية اللغة العربية، ويقوم متخرجوها بتعليم اللغة العربية في الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى، وكذلك في مدارس الحكومة والمدارس الأهلية.

والثانية: تدعى كلية الشريعة، ويقوم متخرجوها بتولي مناصب الإفتاء والقضاء الشرعي، والمحاماة الشرعية، ووظائف المأذونية.

والثالثة: كلية أصول الدين: ويقوم متخرجوها بتدريس علوم الدين في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى، وبتولي وظائف الوعظ والإرشاد. وقد سُميت الشهادة التي تُعطى في نهاية الدراسة العادية لهذه الكليات باسم الشهادة العليا.

وقد أنشأت مع هذه الكليات الثلاث أقسامًا للتخصص: يسمى أحدها تخصص المهنة، وهو الذي يزيد في أهلية الطلاب لتولي المهن المشار إليها، ويعطي للمتخرج منه لقب أستاذ، وهو الذي يؤهل الطالب للتدريس في الكليات، وكذلك للتقدم -مع شروط أخرى- لهيئة كبار العلماء.

وقد قصدتُ من إنشاء هذه الكليات، وهذه الأقسام للتخصص، أن أوجّه التعليم بالأزهر وجهةً جديدة تتماشى مع العصر الحالي، وما يواكبها من تطور

في العلـــوم الحديثة. ولأعد المتخرجين من الجامع الأزهر ليكونوا رجالاً نافعين حقًـــا. ولا يكونون عالة علـــى المجتمع كما كانوا من قبل. ولذلك فقد أدخلت في مناهـــج العلوم التي تدرس فـــي هذه الكليات الجديدة كثيرًا مـــن العلوم الكونية والعمرانية. وكذلك اللغات الأجنبية كما لم يكن يدرس في الأزهر قبل ذلك. ولكي لا أبتعد بالأزهر كثيرًا عن طريقة الســـلف أنشأت بجوار هذه الكليات قسمًا آخر أطلقت عليه اسم القســـم العام. وهو في مجموعه يشابه الأزهر القديم. فيجوز لأي شـــخص وبدون أي شرط أن يحضر دروســـه ليتعلم من جديد أو ليتفقه أو ليتزود في علوم الدين.

والأقسام الابتدائية والثانوية في الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى جعلتها بمثابة تثقيف عام للطلبة على منهاج يقرب من منهاج وزارة المعارف. مع الاهتمام بالعلوم العربية والدينية بدلاً مـــن اللغات الأجنبية في منهاج وزارة المعارف. وليس ضمن منهاج الأقســـام الابتدائية والثانوية. فقد جعلت هـــذه اللغات الأجنبية من ضمن منهاج الكليات بالأزهر.

وقد شـــجّعت الدخول في الأقســـام الابتدائية بالأزهـــر والمعاهد، وكذلك في الأقسام الثانوية لكي يساهم الأزهر مع وزارة المعارف في التعليم والتثقيف العام.[1]

تحديـد عدد الطلاب بالكليـات، وتفريغ الأزهر من طلابه وكوادره شـيئًا فشيئًا:

يقول الشـــيخ المراغي: «إني أرى أن التعليم الجامعي. وتعليم الكليات بالأزهر. وهـــو تعليم فني وحرفي. وليس بالتعليم الثقافـــي. لا يمكن بل ليس من المصلحة الوطنية أو القومية أن يتسع لهذا العدد الهائل من الطلاب. وإلا كسدت بضاعتهم،

(١) الشيخ محمد الأحمدي بن إبراهيم الظواهري. (١٨٧٨م - ١٩٤٤م). فقيه شافعي مصري. وخطيب فيه نزعة صوفية شاذلية. وُلد في قرية كفر الظواهري بالشرقية بمصر، وتعلم في الأزهر، وأخذ عن الشيخ محمد عبده، وتتلمذ عليه وعلى آخرين. عُين الظواهري شيخًا للأزهر عام ١٩٢٩م، واستقال عام ١٩٣٥م. له كتاب بعنوان «العلم والعلماء» في نظام التعليم، وضعه حين بدأ دعوته إلى إصلاح الأزهر. ونفذ ما جاء فيه بعد توليه منصب المشيخة مباشرة. انظر في ذلك: د. فخر الدين الأحمدي الظواهري. السياسة والأزهر. من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري. دار الشروق القاهرة ٢٠١١م. ط٢. ص ٧٠ - ٧٢.

وأصبحـــوا بعد تخرجهم عاطلين مبتذلين. فالحِرَف والمهن والوظائف التي تحتاج لمؤهلات علمية عالية لا يمكن أن تتسع لكل هذا العدد من طلاب الأقسام الثانوية. ولذلك فإني أرى أن الواجب أن يكون عدد الذين يختارون من هؤلاء الطلاب لدخول كليات التعليم العالي (الجديد) لا يزيد على العدد المطلوب فعلاً للمهن أو الحرف أو الوظائف التي تتطلب هذا التعليم العالي: حتى لا تضيع مجهودات وأعمار الطلبة المتخرجين ســـدًى في آخر الأمر عندما لا يجدون عملاً أو وظيفة تنتظرهم بعد تخرجهم.

وهـــذا هو ما اتبعته في دخول كليات الأزهر. فقد جعلت من اختصاص مجالس إدارة هذه الكليات تحديد العدد الذي يمكن قبوله في كل عام».[1]

المرحلة الثالثة: سحب الوظائف والأدوار المميزة للأزهر:

لم تأت هذه المرحلة في صـــورة قوانين مجمعة مرة واحدة. بل بالتدريج وعلى مســـتويات متنوعة: لأن أعداء الأزهر من الاحتلال والنظـــم الحاكمة والعلمانيين والمتغربيـــن علموا أن إقصاء الأزهر وإبعاده عن الســـاحة لن يتأتى إلا عبر خطة منظمة؛ يتم من خلالها إحلال كوادر متغربة تقوم بالوظائف المهمة المميزة للأزهر؛ حتى يتم الاستغناء عنه كليةً بشكل غير صادم وسلس. ولذلك تم حصر أهم الأدوار والوظائف التي يقوم بها الأزهر في النقاط التالية ليســـهل بعد ذلك ســـحب هذه الأعمال أو المنافسة عليها:

١- الإمامـــة في الصلاة بالمســـاجد. والدعوة إلى اللـــه. والخطابة في صلاة الجمعة.

٢- تدريس وتعليم الدين الإسلامي وعلومه.

٣- تدريس وتعليم اللغة العربية.

٤- الإفتاء في أمور الدين لأفراد الشعب وللنظم الحاكمة والمحاكم.

٥- العمل بالقضاء الشـــرعي (الذي تم حصره في الأحوال الشخصية) وتخريج القضاة الشرعيين والمحامين الشرعيين.

---

(١) المرجع السابق.

بالنسبة للأدوار من (١ - ٣) أُنشئت كلية دار العلوم لتنافس الأزهر، وتسحب السجادة من تحت أقدام الأزهريين، وتفضل خريجي هذه الكلية وتتيح لهم الوظائف مقابل التضييق على الأزهريين، وتحويلهم إلى كتلة كبيرة من البطالة. فقد أُنشئت بأمر من الخديوي إسماعيل لوزير معارفه علي مبارك لتصبح مؤسسة «تنويرية حضارية».[١]

ولاحظ هذا التعبير (تنويرية حضارية)، وهي تُعد الكلية الأولى في مصر في دراسة وتعليم اللغة العربية، والدراسات الإسلامية، وكذلك علم اللغويات ومشتقاتها. يرجع الفضل في إنشاء «دار العلوم» إلى علي مبارك باشا الذي أحسّ بالهوة الكبيرة والعميقة التي كانت بين المعلّمين في عصره (يقصد معلمي الأزهر)؛ فأراد أن يتلافى ذلك الخلل، فعمل على تأسيس «دار العلوم» ليتلقى فيها الطلاب العلوم الكونية والغربية الحديثة، التي لا تتيسر دراستها في الأزهر، بالإضافة إلى العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية. وقد بدأت أولى حلقات الدرس في مدرج بالمكتبة الخديوية، في ٦ مايو ١٨٧١م، وسُمي هذا المدرج بدار العلوم.

بعد عام من بدء الدراسة في دار العلوم سعى علي مبارك إلى جعلها مدرسة مستقلة، واستطاع في ٢٩ أغسطس ١٨٧٢م، استصدار قرار من الخديوي إسماعيل بفتح مدرسة دار العلوم.

تطورت (دار العلوم) إلى أن أصبحت إحدى المدارس العالية، وظلت كذلك إلى أن ضُمّت لجامعة القاهرة عام ١٩٤٦م، وأصبحت تسمى (كلية دار العلوم) محتفظة باسمها التاريخي، وكلمة «علوم» التي يضمّها اسم الكلية تعني العلوم العربية والإسلامية، وهي تخرّج متخصصين في اللغة العربية والأدب العربي والدراسات الإسلامية، ويستطيع المتخرج منها أن يعمل في ميدان تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية، في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك الإمامة والخطابة بالمساجد، كما يمكنه العمل في مجالات أخرى مثل الصحافة والإذاعة المسموعة، والمرئية، والثقافة، وغيرها.[٢]

(١) د. أحمد علي لبن، الأزهر مأزق الواقع وآفاق الحل، ص ٩٧.

(٢) انظر موقع ذاكرة مصر المعاصرة على الرابط التالي:
http://modernegypt.bibalex.org/Types/Persons/Details.aspx?type=minister&ID=S9suGQ83z4ow7KMuwjV1Og%3D%3D.

ويمكن إجمال معالم التطور في تاريخ دار العلوم على النحو التالي:

- عام ١٨٧٢م بداية دار العلوم على هيئة مدرسة نظامية.

- عام ١٨٧٥م طُبع أول منهج دراسي. ويشتمل على التفسير والفقه. والعلوم الأدبية. والتاريخ والجغرافيا. والحساب والهندسة والكيمياء والطبيعة والخط.

- عام ١٨٨٥م ضُمت مدرسة الألسن إلى دار العلوم.

- عام ١٩١٩م تم إنشاء قسم تجهيزي خاص بالمدارس يؤهل الطالب للالتحاق بدار العلوم وحدها.

- عام ١٩٤٤م تم إدخال علوم التربية في منهج الدراسة بالسنة الثالثة.

- عام ١٩٤٦م صدر قانون ضم (دار العلوم) إلى جامعة فؤاد الأول. وتحويلها إلى كلية جامعية.

- عام ١٩٨٠ انتقلت كلية (دار العلوم) إلى حرم جامعة القاهرة في مبناها الحالي بالجامعة.

وبالنسبة للوظيفة رقم (٤) الخاصة بالإفتاء، وقد كانت من أهم الوظائف المميزة للأزهر ولشيخ الأزهر. لذلك سعى الاحتلال الإنجليزي متضامنًا مع نظام الحكم في ذلك الوقت من أجل إنشاء دار الإفتاء المصرية كمؤسسة مستقلة تفتي في أمور الدين للدولة المصرية. وفي أمور الأفراد. ويتم تعيين المفتي من قِبَل الحاكم. وكذلك خلعه. وبهذا العمل أصبحت فتاوى الأزهر سواء كانت صادرة من شيخ الأزهر أو كبار العلماء لا تعبّر إلا عن نفسها فقط. وهي غير ملزمة وغير رسمية. ولا تحظى بتأييد الدولة.[1]

١- نشأة دار الإفتاء:

يغلب على الظن أن إنشاء دار الإفتاء المصرية كان في شهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ الموافق لشهر نوفمبر سنة ١٨٩٥م.

ولعل مما يؤيد ذلك: أنه قد وُجد بالسجل رقم ١ من سجلات دار الإفتاء المصرية ما نصه:

(١) المرجع السابق.

((دفتر قيد فتاوى الديار المصرية المحولة على حضرة الأستاذ الأكبر. شيخ الجامع الأزهر: الشيخ حسونة النواوي، بأمر عالٍ صادر من نظارة الحقانية. بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٨٩٥م. وبلغ لحضرته من النظارة المذكورة. بتاريخ ٧ من جمادى الثانية سنة ١٣١٣هـ)).

ويبدو أن وظيفة الإفتاء كانت في أول الأمر من اختصاص شيخ الأزهر. كما يؤخذ من النص السابق. ثم صارت بعد ذلك وظيفة مستقلة منذ تعيين الشيخ محمد عبده فيها.. وقد كانت فكرة إنشاء دار للإفتاء من مشروعات اللورد كرومر التي تم الاتفاق بينه وبين الشيخ محمد عبده على تأسيسها.[1]

فقد وُجد مدونًا في افتتاح فتاواه بالسجل رقم ٢ من سجلات دار الإفتاء المصرية، المرسوم الصادر من الخديوي عباس حلمي بتاريخ ٢٤ من المحرم سنة ١٣١٧هـ الموافق ٣ من يونيو سنة ١٨٩٩م ونصه:

((فضيلة حضرة الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية))

بناء على ما هو معهود في حضرتكم من العلمية، وكمال الدراية. فقد وجهنا لعهدتكم وظيفة إفتاء الديار المصرية. فأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للقيام بمهام هذه الوظيفة)).

ثم تتبع بعد ذلك. تعيين المفتين باسم: مفتى الديار المصرية. بقرار من رئيس الدولة إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، فصار المفتي الرسمي للدولة، يعين بقرار من رئيس الجمهورية. وتحت مسمى ((مفتى جمهورية مصر العربية)) ويكون بدرجة ((وزير)).

وقد ظلت دار الإفتاء المصرية منذ إنشائها. تنتقل من مكان إلى آخر حتى استقر بها المقام في المبنى الحالي الخاص بها. بحديقة الخالدين -بالدراسة- بالقاهرة.

وقد افتتحها رسميًا الرئيس السابق محمد حسنى مبارك. في الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤١٢هـ الموافق الحادي والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٩١م.

---

(١) د. محمد محمد حسين، الإسلام والحضارة الغربية، ص ١٣٣.

٢ مهام دار الإفتاء المصرية:

لدار الإفتاء المصرية وظائف محددة، من أهمها ما يأتي:

أ- الإجابة على أسئلة السائلين على اختلاف أجناسهم وصفاتهم وأوطانهم فيما يتعلق بالحكم الشرعي عما يسألون عنه.

ب- بيان الحكم الشـــرعي فيما يرد إليها من قضايا محكمة الجنايات الخاصة بعقوبة الإعدام: حيث تقوم دار الإفتاء المصرية بدراســـة أوراق القضايا الجنائية التـــي تُحال إليها منذ بدايتها، ويذكر فـــي التقرير النهائي، عرض للواقعة، والأدلة التي تحملها أوراق الدعوى ومعاييرها في الفقه الإسلامي.

ج - تدريب المبعوثين بدار الإفتاء:

تقوم دار الإفتاء باســـتقبال قضاة الأحوال الشـــخصية في البلاد الإســـلامية للتدريـــب فيها على أعمال الإفتاء فنيًا وإداريًـــا، وقد تدرب فيها قضاة من جزيرة بروناي المجاورة لماليزيا، كما تدرب فيها قضاة من مختلف ولايات ماليزيا.

د- إصدار البيانات الخاصة بتحديد أول وآخر كل شهر عربي:

كذلك من وظيفة دار الإفتاء المصرية: استطلاع هلال كل شهر عربي، بالتعاون مع الســـادة المتخصصين في العلوم الفلكيـــة، والعاملين في مرصد حلوان، وهيئة المساحة المصرية، وأقسام الفلك بجامعات القاهرة والأزهر وغيرهما.

هـ- طبع ((الفتاوى الإسلامية)) التي صدرت عن دار الإفتاء المصرية:

صدر حتى الآن اثنان وعشـــرون مجلدًا عن دار الإفتاء المصرية اشـــتملت على آلاف الفتاوى.[١]

بالنســـبة لوظيفة القضاء الشرعي كان الأزهر يخرّج القضاة الشرعيين، وكذلك المحامين الشـــرعيين، فأريد ســـدّ هذا الباب على الأزهر وقصره على رجال يتم صنعهـــم على عين الاحتـــلال الإنجليزي وأعوانه من الحكام والعلمانيين بإنشـــاء مدرســـة للقضاء الشرعي تدرّس القانون الغربي والعلوم العصرية إلى جانب الفقه الإسلامي والأحكام الإسلامية.

(١) المرجع السابق.

وقد جاء في تقرير اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في صدر مشروع مدرسة القضاء الشرعي الذي وضعه الشيخ محمد عبده مع آخرين بتكليف منه: حيث قال: «كنت أتصل بين الحين والحين بالبارون كالي حاكم البوسنة لتبادل الرأي في الموضوعات ذات الطابع المشترك. وقد استطعت أن أحصل -بفضل مساعدته ومساعدة خَلَفه- على معلومات وافية عن الكلية التي أنشأتها حكومة النمسا والمجر في سراييفو لتخريج القضاة (يقصد قضاة الشرع المسلمين). وهي كلية قد أثبتت نجاحها من كل الوجوه. وقد وضعت هذه المعلومات تحت تصرف لجنة ذات كفاية ممتازة يرأسها المفتي الأكبر السابق، بقصد وضع خطة مشابهة تلائم ظروف مصر وحاجاتها. وقد أتمت اللجنة عملها في شهر يونيو السابق. ووضعت النظم المقترحة تحت تصرف الحكومة. وهي الآن قيد البحث في وزارة العدل (الحقانية وقت ذلك). وهذه النظم تزود الطالب ببرامج ثقافية ذات طابع «تحرري» (of a liberal character) لا تحصر الطالب في الدراسات الدينية الخالصة».[1]

وقد تعالت صيحات التجديد والتطوير تترى في أواخر القرن التاسع عشر في مصر، وقاد هذه الحركة الشيخ محمد عبده.

ونتيجة لمناداة الكثيرين من الأعلام في ذلك الوقت، بضرورة الاهتمام بالقضاء الشرعي، بعد إشاعة قصور رجال الأزهر وأخطائهم، وإقناع الناس بأن هناك خللاً في نظام المحاكم الشرعية، وهناك حيف كبير يقع على الناس: نتيجة لجهل قضاتها، ونقص علومهم في «تسيير أمور هذه المحاكم، بما يتفق وروح الشريعة الإسلامية، وعدم تأهيلهم التأهيل المناسب». ظهرت أول مدرسة للقضاء الشرعي في مصر عام ١٩٠٧م تلك المدرسة التي فتحت أبوابها -للمرة الأولى- لدراسة العلوم العصرية كالهندسة والجبر، والكيمياء والطبيعة، إلى جانب علوم الشرع والدين واللغة والأدب.

فلم «يقتصر أمر المدرسة على إمداد المحاكم الشرعية بما تحتاج إليه من قضاة متخصصين ومحامين وكتبة على مستوى عالٍ من الكفاءة فحسب، بل قامت بإعداد خريجيها للعمل في حقل التعليم في المدارس الحكومية، بعد أن أهَّلَتهم تربويًا،

(١) د. محمد محمد حسين، الإسلام والحضارة الغربية، دار الإرشاد، بيروت، ص ١٧٦.

وإلى جانب ذلك حملت المدرسة على عاتقها فكرة خدمة البيئة المحيطة بها، والمجتمع المصري عمومًا، سواء في النواحي الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية، فكانت (زهرة المدارس) كما وصفها أحد أعضاء مجلس النواب وقتذاك - على حد كلام الدكتور عبد المنعم الجميعي في كتابه «مدرسة القضاء الشرعي دراسة تاريخية لمؤسسة تعليمية» (١٩٠٧-١٩٣٠م).

ورغم تأييد الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية -وقتها- لهذه الفكرة، فإنه كان يرى تعذرها داخل الأزهر. الذي كان يرفض رجاله إدخال العلوم الحديثة فيه. خصوصًا أنه لقي الكثير من العنت في سبيل نشر أفكاره هذه داخل أروقته. ولذلك اتجه إلى البحث عن طريق آخر غير الأزهر. لتنفيذ برنامج الإصلاح في المحاكم الشرعية. فكتب تقريره حينما عهدت إليه نظارة الحقانية (العدل) بهذه المهمة. بعد قيامه بزيارات ميدانية لهذه المحاكم في ريف مصر وحواضرها. ومقابلاته للكثير من قضاتها ومعاونيهم. واطلاعه على سجلاتها ومضابطها. فأوضح الخلل الموجود فيها. وأشار إلى أن الإصلاح لا يتم إلا بإنشاء مدرسة لتخريج القضاة الشرعيين الأكفاء. الذين يصلحون لتولي تلك المناصب على أسس علمية سليمة.

واتفق رأي الإمام محمد عبده في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي مع رأي اللورد كرومر -المعتمد البريطاني في مصر وقتذاك- والذي كان يرى أن ما يسود المحاكم الشرعية من عيوب ومشاكل وسوء إدارة يرجع إلى عدم وجود الرجال المؤهلين لتولّي وظائف القضاء. ورأى ضرورة إدخال العلوم العصرية إلى جانب علوم الأزهر.

ونتيجة لذلك شكّلت وزارة الحقانية في نيسان (أبريل) ١٩٠٥م لجنة برئاسة الشيخ محمد عبده مفتي مصر. وعضوية حسين رشدي القاضي في محكمة مصر المختلطة. وأمين سامي ناظر المدرسة الناصرية. والشيخ محمد زيد مدرس الشريعة الإسلامية في مدرسة الحقوق. وكلّفت هذه اللجنة تحضير لائحة للمدرسة المقترحة. ووضع نظام للدراسة فيها.

وتوالت اجتماعات اللجنة. وساعدها كرومر في مهمتها بما كان يجمعه لها من نُظم وبرامج المدارس المشابهة لها في الدول الأخرى. حتى يمكنها اختيار النظم

الأمثل لها. ويؤكد ذلك اتصاله بالبارون (كالي) حاكم البوسنة لتخريج قضاة الشرع المسلمين على غرار كلية القضاء التي أنشأتها حكومة النمسا في سارايفو، والتي كانت قد أثبتت كفاءتهـــا ونجاحها. وبالفعل تم وضع هذه المعلومات تحت تصرّف الشيخ محمد عبده. واللجنة المكلفة.

ويؤكد دكتور الجميعي أن الأمور سارت على طريق التنفيذ الفعلي للمدرسة، إلا أن وفاة الشـــيخ محمد عبده في العام ١٩٠٥م أدت إلى تجمد الوضع بعض الشيء وتأخيره. لكن الشيخ رشيد رضا تلميذ الإمام أحيا الفكرة من جديد. وأعادها إلى الأذهان، وروّج لها على صفحات مجلة «المنار»، وتبناها سعد زغلول وزير المعارف آنذاك. فقد انتهز فرصة شـــكوى مجلس شـــورى القوانين من سوء نظام المحاكم الشرعية، وتشـــجيع اللورد كرومر للمشروع. فأعرب عن تحمسه للمشروع. ورصد له مبلغ ٨٥٧٤ جنيهًا من موازنة المعارف عن العام ١٩٠٧م.

لكن المشروع لاقى معارضة شديدة من رجالات الأزهر الشريف: لاعتقادهم أن هذه المدرسة تشكل خطرًا على الأزهر نفسه، بحجة أنها ستسلب منه شيئًا مهمًا. وهو الإعداد لمناصب القضاء الشرعي والمحاماة، بعد أن سلبته (أي: الأزهرَ) دارُ العلوم من قبل وظائف مدرس اللغة العربية. ولم يعد أمام الأزهريين سوى وظائف الإمامة والخطابة والمساجد.

ووضع الأزهريون العقبات أمام هذا المشـــروع، فبدأت الحركات المناهضة له تتزايد في الإسكندرية. ومنها امتدت إلى القاهرة. والجوامع المشهورة. في مختلف أنحاء البلاد. ومن أجل ذلك رأى رجال الأزهر أنه كي يؤول إليهم مصير التعليم في مصر مرة أخرى يجب ألا تقتصر دروس الأزهر على العلوم الدينية، بل تنضم إليها العلوم العصرية. حتى يصبح جامعة شـــاملة. وهكذا تأثر الأزهر بدعوات التجديد والتطوير. خوفًا من أن يفقد رصيده على الصعيد المصري. ومكانته الكبرى عربيًا وإسلاميًا.

وصدر الأمر العالي المؤرخ في الثاني والعشرين من المحرم عام ١٣٢٥هـ الموافق ٢٥ شـــباط (فبراير) ١٩٠٧م. موقّعًا عليه مـــن الخديوي عباس الثاني. ومصطفى فهمي رئيس النُّظّار (الوزراء) وسعد زغلول ناظر المعارف، بإنشاء مدرسة القضاء الشـــرعي. متضمنًا أربعًا وعشرين مادة: يتضح منها أن الغرض من هذه المدرسة

هو تخريج القضاة والمفتين وأعضاء المحاكم، ووكلاء الدعاوى (المحامين) وكتبة المحاكم الشرعية.

وكانت تبعية المدرسة تابعة لنظارة المعارف، وعضوية مفتي الديار المصرية، ومن عضوين آخرين. وانقسم نظام الدراسة إلى قسمين: الأول: مدة الدراسة به ثلاث سنوات، واقتصرت مهمته على تخريج كَتَبة لشغل الوظائف الكتابية بالمحاكم الشرعية. والآخر: مدة الدراسة به أربع سنوات. والهدف منه تخريج القضاة والمفتين وأعضاء ووكلاء دعاوى هذه المحاكم.

وبعد أن تطوّرت المدرسة، وخرّجت الدفعات المؤهلة تلو الأخرى، أدخلت نظام المعيدين في نظامها، تشجيعًا للأوائل من أبنائها. من أمثال أحمد أمين، وأمين الخولي، والشيخ الكبير محمد أبو زهرة، والشيخ محمد المهدي، ومحمد الخضري.

كما شارك أساتذتها في حركة الترجمة والنشر. فترجم العالم عبد الحميد العبادي المدرس فيها. كتاب تيودور روزشتين، الذي دافع فيه عن المسألة المصرية. وانتقد الإنكليز. وترجم أحمد أمين كتاب مبادئ الفلسفة لرابوبورب. كما أنه أشرف على لجنة التأليف والترجمة والنشر لمدة تقرب من ثلاثين عامًا.[١]

وبوفاة سعد زغلول أكبر نصير لمدرسة القضاء الشرعي، تألفت وزارة زيوار التي شكّلت لجنة لبحث شكاوى علماء الأزهر ضد هذه المدرسة. حتى صدر قرار إلغاء مدرسة القضاء الشرعي في عهد الملك فؤاد، الذي انتصر للأزهر والأزهريين.[٢]

المرحلة الرابعة: إلغاء الاستقلال المالي والعلمي والإداري للأزهر (قانون تطوير الأزهر لعام ١٩٦١م):

في سنة ١٩٦١م صدر القانون رقم ١٠٣. والمسمى بقانون تطوير الأزهر. وكان يهدف إلى ثلاثة أهداف:

الأول: تحويل التعليم الأزهري إلى تعليم عام.

الثاني: إلغاء الاستقلال المالي للأزهر.

---

(١) لاحظ طبيعة الكتب المترجمة وأثرها التغريبي.

(٢) د. محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مؤسسة الرسالة بيروت، (١/ ٢٢٥، ٢٢٦).

الثالث: إلغاء الاستقلال العلمي للأزهر.

فقد جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون تطوير الأزهر رقم ٣ لسنة ١٩٦١م ستة مبادئ تهدف الثـــورة لتحقيقها من وراء القانـــون.. ظاهرها الحرص على تطوير الأزهر وتجديده وتعزيز مكانته الإسلامية، غير أن الواضح في ثنايا بعض الأهداف والنصوص، وخاصة المبدأ الرابع أن الهدف الحقيقي المســـتور للقانون على غير هذا الظاهر: حيث نص هذا المبدأ على «أن تتحطم الحواجز والسدود بين الأزهر وبين جامعات ومعاهد التعليم الأخرى العامة، وتزول الفوارق بين خريجيه وســـائر الخريجين في كل مســـتوى، وتتكافأ فُرصهم جميعًا فـــي مجالات العلم ومجالات العمل، وهذا أمر يؤدي إلى إلغاء دور وتميز الأزهر كهيئة إســـلامية، ويجعله جامعة «مدنية» لا يوجد فارق جوهري بينها وبين الجامعات الأخرى.

وقد اعتمدت خطة تحقيق هذا الهدف على عدة إجراءات، منها:

أولا: إلغاء الاستقلال المالي:

حيث كان للاستقلال المالي للأزهر أثر كبير في اتخاذ علمائه مواقف حاسمة من السلطة السياسية، ويرجع هذا الاستقلال المالي إلى وجود الأوقاف للإنفاق على الأزهر: إذ كان شـــيخ الأزهر هو المسئول عن إدارة الأوقاف. وقد أقدمت حكومة الثورة عام ١٩٥٢م -بعد خمسة أيام من إعلان قانون الإصلاح الزراعي- علـــى إصدار قانون إلغاء الوقف الأهلي، وتســـليم أراضـــي الأوقاف للإصلاح الزراعي والحكـــم المحلي على ١٣٧ ألف فدان، ممـــا أدى إلى خفض إيرادات الأوقاف، وأثّر بصورة مباشـــرة على استقلال علماء الدين، وذلك على الرغم من أن إلغاء الوقف الأهلي يخالف فتوى مســـتقرة عام ١٩٤٦م تنص على عدم جواز إلغاء هذا الوقف.

كما صدر القانون رقم ٢٤٧ لســـنة ١٩٥٣م وتعديلاته بشأن النظر على الأوقاف الخيرية، وتعديل مصارفها على جهات البر بإســـناد النظارة على الأوقاف الخيرية إلى وزارة الأوقاف دون غيرهـــا. وبذلك حُرم الأزهر من النظارة على أوقافه. كما حُرم الواقفون من النظارة علـــى أوقافهم وهي أموالهم أصلاً. وهم أحرص الناس على حســـن إدارتها، وضمان تأديتها للغرض الذي أُوقفت من أجله، مما تسبب في

عزوف أهل الخير عن الوقف. وحرمان المسلمين وجهات البر الإسلامية من خير كثيـــر. فضلاً عن إهدار مبالغ ضخمة من عائدات الأوقاف الحالية في مصروفات إدارية وأغراض غير ما رُصدت له. مما يشكّل مخالفات شرعية عديدة.

وبذلك يكون عبد الناصر قد نجح فيما فشل فيه الاستعمار الغربي. وهو التدخل فـــي إدارة الأوقاف. كما أن القوانين التي أُلحقت بـــوزارة الأوقاف لم تطبّق مبدأ المعاملة بالمثل. فلم تَسْرِ على أوقاف الكنائس: حيث ترك لكل كنيسة أوقافها في حدود مائتي فدان.

وما زاد عن هذا الحد كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر السوق السوداء.

لذلك طالب الشـــيخ الشـــعراوي عندمـــا كان وزيرًا للأوقاف برفـــع يد الدولة عن أوقاف المســـلمين: حتى تصبح الدعوة الإســـلامية حرة ويصبح الأزهر حرًا. ونـــدد باغتصاب وزارة الحكم المحلي لمبلغ ٣٠ مليـــون جنيه من أموال الأوقاف. وكذلك وزارة المالية التي تغتصب عشـــرة ملايين جنيه. وبعد أن أصبح دكتور عبد المنعـــم النمر وزيرًا للأوقاف عام ١٩٧٩م أثار من خلال اســـتجواب له بالمجلس موضـــوع أموال الأوقاف، والخطة التي كانت مدبرة في عهد عبد الناصر لكســـر العمود الفقري للإســـلام: بانتزاع أموال الأوقاف. وتوزيعها على الإصلاح الزراعي والمحليـــات. وما تزال أراضي الأوقاف مغتصبة ولا يحوّل أيّ من إيرادها للأزهر. ولو وُجِّه جزء من إيرادها للأزهر لكفته عن الاعتماد على الســـلطة لتمويله ماديًا. ولأدى بالتالي لاستقلاله كركيزة اقتصادية للعلماء.

ومن أهم الاقتراحات التي قدمها أعضاء مجلس الشعب في هذا الصدد: اقتراح بمشروع قانون من العضو دكتور إســـماعيل معتوق من أجل ردّ الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص إلى وزارة الأوقاف وشـــئون الأزهر. وهو اقتراح مهم قرر مجلس الشـــعب بخصوصه ضـــرورة أن تُرَدّ لوزارة الأوقاف جميع الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص والتي ســـبق تسليمها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمحليات. [١]

(١) انظر: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد الثاني ملحق مضبطة الجلسة ٣٧ في ١١ فبراير ١٩٩٣م ص ٥١٦٢. وانظر كتاب دكتور أحمد علي لبن، الأزهر مأزق الواقع وآفاق الحل، دار التوزيع والنشر الإسلامية القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٨٧.

ثانيًا: إلغاء الاستقلال العلمي والإداري للأزهر:

جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م ليقيّد الاستقلال النسبي الذي كان يمتع به شيخ الأزهر بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦م؛ حيث كان يتم اختيار شيخ الأزهر بالانتخاب الحر من بين هيئة كبار العلماء. ثم جاء قانون ١٩٦١م ليلغي هيئة كبار العلماء، ويجعل شيخ الأزهر بالتعيين من قِبل رئيس الجمهورية. وليربط الأزهر مباشرة برئاسة الجمهورية، فاصلاً إياه عن نظام الدولة الجامعي الذي تتمتع فيه الجامعات المصرية بالحرية والاستقلال. جاعلاً برامجه وإدارته مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببقية جوانب السياسة العامة للدولة. مما جعل علماء الأزهر مجرد موظفين في الدولة. ولا يتمتعون بأي قدر من الاستقلالية التي يتمتع بها أساتذة الجامعات الأخرى.

ومن أجل هذا لا يُسمح حتى اليوم لجامعة الأزهر بحق العضوية في المجلس الأعلى للجامعات المصرية. وما تزال السلطة تتدخل في تولية مناصب هيئات الأزهر كما تتدخل في صميم أعمال كل هيئة من هيئاته الخمسة (مشيخة الأزهر - المجلس الأعلى للأزهر - مجمع البحوث الإسلامية - جامعة الأزهر - قطاع المعاهد الأزهرية). **وفيما يلي تفصيل تلك التدخلات:**

١- مشيخة الأزهر:

نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م على إلغاء مبدأ الانتخاب الحر لشيخ الأزهر من بين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية الذي حل محل هيئة كبار العلماء، وفي هذا مخالفة للدستور ومبدأ تكافؤ الفرص: لأنه لا يجوز أن يأتي شيخ الأزهر بالتعيين، وعلى الجانب الآخر يأتي البابا بالانتخاب الحر، ولا يعينه رئيس الجمهورية. فهل يأتي رمز الأقلية بالانتخاب الحر، ويأتي رمز الأغلبية بالتعيين. فإذا ما سُئل فضيلته أو نُوقش قال: أنا موظف. وإذا حُوسب بمنطق الوظيفة قال: أنا شيخ الإسلام.. فكيف يستقيم هذا؟!

ولا يغني عن ذلك منح شيخ الأزهر بعض الامتيازات: مثل المرتب السنوي المرتفع وترقيته إلى درجة وزير، ثم إلى درجة رئيس وزراء في عهد السادات: لأنه غير مستقل من الناحية الفعلية؛ حيث يمكن تشبيهه بالملك في النظام البرلماني

الإنجليزي الذي يملك ولا يحكم. وذلك بعد أن أصبحت الكلمة العليا فيما يتصل بشئون الأزهر لوزير الأزهر. وهو بالطبع ممثل الحكومة.

وهذا لا يتفق مع أهداف الأزهر ورسالته العالمية التي تحتّم ألا يكون شيخ الأزهر مجرد موظف يفصّل آراءه على مزاج الحكومة. ويكون دوره تجميل وجه الحكومة وتبرير قراراتها السياسية. بل هو إمام لكل المسلمين يقول الحقيقة دون اعتبار لرضى الحكومة أو سخطها.

كما أن رئيس الوزراء مثقل أصلاً بأعباء رئاسة الوزراء. فكيف يُكلَف بإدارة شئون وزارة بأكملها. هذا بالإضافة إلى عدم توافر شرط الخلفية الإسلامية فيه. وقد حدث في عام ١٩٧٣م أن عُين دكتور عبد الحليم محمود شيخًا للأزهر، وبعدها صدر القرار رقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٧٤م الخاص بتنظيم وزارة شئون الأزهر وتحديد مسئولياتها. وقد اعترض الشيخ عبد الحليم محمود على هذا القرار بتقديم استقالته. وقد انطلقت معارضته لهذا القرار من عيب أساس هو: أن القرار المشار إليه يجعل الأزهر تابعًا تبعية كاملة لوزير شئون الأزهر. الأمر الذي يقيّده ويجعله غير قادر على أداء مهام رسالته. كما أن هذا القرار يخالف قانون إعادة تنظيم الأزهر سنة ١٩٦١م من عدة نواحٍ:

١- أنه ينص على تبعية الأزهر بجميع هيئاته لوزير الأزهر، مخالفًا بذلك القانون في مادته الثانية التي تنص على تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية. مما يؤثر في استقلالية الأزهر، ويخالف قانون استقلال الجامعات.

٢- أنه صدر دون عرضه على المجلس الأعلى للأزهر. مخالفًا بذلك الفقرة السادسة من المادة العاشرة من القانون. التي تنص على أن المجلس الأعلى للأزهر يختص بالنظر في كل مشروع أو قرار جمهوري يتعلق بأي شأن من شئون الأزهر.

٣- أنه صدر دون أخذ رأي شيخ الأزهر مما يخالف القانون في مادته الرابعة التي تنص على أن شيخ الأزهر هو صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام.

٤- أنه ألغى معظم اختصاصات الأزهر وهيئاته الواردة بالقانون، ونقلها إلى وزارة شئون الأزهر. وهذا ظاهر من إلغاء معظم اختصاصات المجلس الأعلى

للأزهر ومجلس جامعة الأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية. وبذلك تعد هيئات الأزهر بموجب القرار مجرد أدوات في يد وزارة شئون الأزهر.

٥- إن قانون إعادة تنظيم الأزهر لم يمنح وزير شئون الأزهر نفوذًا مطلقًا، وإنما الذي أدى إلى ذلك سوء تطبيق المادة ١٠٠ من القانون: حيث تنص هذه المادة على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره. وإلى حين صدورها فللوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تتعلق بشئون الأزهر بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون. إلا أن اللائحة التنفيذية لم تصدر إلا بعد أربعة عشر عامًا من صدور القانون، وهي مخالفة قانونية- كما ذكر الشيخ عبد الحليم محمود - جعلت لوزير شئون الأزهر سلطة إصدار قرارات تتعلق بالأزهر لفترة طويلة بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م. (١)

كما تقدم الشيخ عبد الحليم محمود بمشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ٣ لسنة ١٩٦١م، فكان من الاقتراحات التي قدمها:

١- ضرورة منح شيخ الأزهر جميع السلطات المخوّلة للوزير (وزير شئون الأزهر).

٢- إلغاء منصب وزير شئون الأزهر.

٣- إسناد تمثيل الأزهر في مجلس الوزراء إلى شيخ الأزهر بدلاً من وزير شئون الأزهر.

وقد استجاب الرئيس السادات لبعض هذه الاقتراحات بالنسبة لموضع ومكانة شيخ الأزهر، فكان أن أصدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥م المتضمن للائحة الأزهر. والذي أكد من خلال المادة الأولى منه على أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام.

كما أكد من خلال مادته الثانية على أن يكون لشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته وللعاملين بها - عدا جامعة الأزهر - جميع الاختصاصات المقررة

(١) المرجع السابق.

للوزيـــر في كافة القوانيـــن واللوائح التنفيذية. وتكون له بالنســـبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة في القانون رقم ٣ لســـنة ١٩٦١م. وهذه اللائحة - كما جاء في ملحق القرار- أن يُعامَل شـــيخ الأزهر معاملـــة الوزير من حيث المرتب وبدل التمثيل والمعاش. ويكون ترتيبه في الأسبقية قبل رئيس الوزراء مباشرة.

يلاحظ على الاقتراحات التي تقدم بها الشـــيخ عبد الحليم محمود أنها جزئية ومتواضعـــة جدًا، ولم يرتفع ســـقفها ليصل إلى الاســـتقلالية الكاملة التي تعطي الحرية للأزهر في أداء رســـالته الدينية داخليًا وخارجيًـــا. فضلاً عن أنها تركت الأمور الأساسية. ومنها أن القانون (إعادة تنظيم الأزهر لعام ١٩٦١م) في حد ذاته يقيّد قدرة الأزهر على أداء دور مســـتقل في أي من مجالات المجتمع. مما يخالف قانون استقلال الجامعات الذي لم يحصل الأزهر حتى على مميزاته الاستقلالية. وعُوملت جامعة الأزهر كجامعة مقطوعة الصلة على الأقل عن مثيلتها من الجامعات المدنية.

وقد عانى الأزهر بكل هيئاته من الاضطراب في إدارته؛ بسبب هذا التنازع على الســـلطة. وتداخل اختصاصات كل من وزير الأزهر وشـــيخ الأزهر. وعدم تحديد المســـئولية بين كل منهما، ويبـــدو أن هذا الأمر كان مقصودًا من قِبَل الســـلطة السياسية. بغرض الإمعان في التبعية والإذلال، وإغلاق باب التطلع للاستقلال. وألا يأخذ قرارًا إلا بعد استئذان القيادة السياسية في كل صغيرة وكبيرة. (١)

٢- مجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة، والبعوث الإسلامية:

تنـــص المـــادة (١٥) في القانون ١٠٣ لســـنة ١٩٦١م علـــى أن مجمع البحوث الإســـلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإســـلامية. وهو يعمل على (تجديد الثقافة الإســـلامية) و(تنقيتها من الشـــوائب وآثار التعصب المذهبي). وبيان الرأي فيما يســـتجدّ من مشـــكلات مذهبية أو اجتماعية تتصل بالعقيدة. وتتبع ما ينشر عن الإسلام وتراثه من بحوث الأجانب للانتفاع بها أو لمواجهتها. كما يعاون في توجيه الدراسات الإسلامية العليا والإشـــراف عليها بجامعة الأزهر. ويرسم نظام بعوث

(١) د. جمال عبد الهادي، التطوير بين الحقيقة والتضليل، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٠م.

الأزهر من وإلى العالم الإسلامي، ويتكون المجمع من خمسين عضوًا: ثلاثون منهم من جمهورية مصر العربية، والباقون من جنسيات مختلفة. ويمثلون جميع المذاهب الإسلامية.

ويعقد المجمع اجتماعًا عاديًا مرة كل عام، ويكون الاجتماع صحيحًا بحضور أكثرية أعضائه، بشرط أن يكون من بينهم ربع الأعضاء غير المصريين على الأقل.

ومجمع البحوث الإسلامية حلّ محل هيئة كبار العلماء. طبقًا للقانون ٣ لسنة ١٩٦١م، بقصد التقليل من وزن هيئة كبار العلماء التي كانت تخرج بآراء حرة تعارض السلطة السياسية. وتعبئ العلماء وبقية أفراد الشعب ضد الأنظمة الفاسدة. بهذا الاستبدال والتغيير تحولت هيئة كبار العلماء إلى هيئة ليس لها أيّ استقلال ولا صلاحيات مميزة، وضاعت في وسط العدد الكبير الذي أصبح يعيّن بمعرفة رئيس الجمهورية. ويرأس المجمع شيخ الأزهر، وهو معين أيضًا. وجميع أعضائه يعينهم رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير شئون الأزهر (مادة ٨ من القانون).

ويؤخذ على مجمع البحوث الحالي المآخذ الآتية:

١- أن رأي مجمع البحوث استشاري وغير ملزم لشيخ الأزهر، كما أنه غير ملزم للمجلس الأعلى للأزهر، بعكس ما كانت عليه هيئة كبار العلماء.

٢- أن الاجتماع السنوي للمجمع لا يُعقد بانتظام. وقد يتوقف لعدة سنوات. وإن مجموع اجتماعاته منذ عام ١٩٦١م وحتى الآن (عام ١٩٩٢م) بلغ ١٢ اجتماعًا فقط، كما أن اجتماع هذا العام كان عنوانه الاجتماع الثاني عشر، أي أنه عقد ١٢ اجتماعًا فقط من ٤١ اجتماعًا كان من المفترض أن يعقدها طوال هذه الفترة وفقًا للقانون.

٣- أن أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ليسوا جميعًا من علماء الأزهر. كما كان عليه الحال في هيئة كبار العلماء. بل يضم حاليًا أساتذة في الطب والهندسة والزراعة، وغيرها من العلوم، ونواب عموم سابقين، ومستشارين في مجلس الدولة سابقين. وغيرهم ممن لا يحسن قراءة القرآن الكريم إلا فيما ندر. المهم أن يكون هؤلاء المعينون مؤيدين للسلطة شكلاً وموضوعًا.

وبهذا التشكيل فقد الأزهر دوره كمرجعية إسلامية سُنية على مستوى العالم.

٤- من الأمثلة على تقصير المجمع الحالي في أداء دوره ما حدث في قضية

التكفير والهجرة؛ إذ حضر المدّعي العسكري في هذه القضية إلى المجمع ليطلب من الأزهر الرد على ما يثيره المتهمون في القضية ضد المجتمع والدولة. غير أن المجمع لم يستجب. والأزهر لم يرد. وقد صدر الحكم متضمنًا إدانة المجمع وإدانة الأزهر.[١]

٣- المجلس الأعلى للأزهر:

من مظاهر فقدان المجلس الأعلى للأزهر لاستقلاله أن جميع أعضائه بالتعيين. فشيخ الأزهر ووكيله ورئيس جامعة الأزهر كلهم معينون بقرار من رئيس الجمهورية.

ومن أعضاء المجلس الأعلى أيضًا عمداء الكليات، ويعينهم وزير شئون الأزهر، كما يعيّن بالمجلس أيضًا وكلاء وزراء الأوقاف والتعليم والعدل والمالية بقرار من الوزير بالإضافة إلى مدير الثقافة والبعوث، ومدير المعاهد الأزهرية. وثلاثة من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي بقرار من وزير شئون الأزهر. لمدة سنتين. وجميع هذه التعيينات يتحكم فيها رئيس الجمهورية، أو شيخ الأزهر، أو وزير شئون الأزهر. والأخيران معينان من قبل رئيس الجمهورية وليسا منتخبين. وذلك ما جعل السلطة تتحكم في كافة اختصاصات المجلس الأعلى للأزهر، وتسيطر على اتخاذ القرار بداخله.

٤- جامعة الأزهر:

يشترط القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١م أن يكون تعيين رئيس جامعة الأزهر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر. والشرط الذي يجب توافره فيه -لا أن يكون قد قام بدور مهم في الدفاع عن الإسلام، أو يحمل شهادة أزهرية- شرط إداري بحت، هو أن يكون قد شغل أحد كراسي الأستاذية بجامعة الأزهر أو بإحدى الجامعات المصرية.

أما كليات جامعة الأزهر فقد جاء في قانون تطوير الأزهر أن تقوم الكليات على التخصص الدقيق. وهو ما لم يكن موجودًا قبل التطوير. فكلية اللغة العربية

(١) د. عبد الودود شلبي، الأزهر إلى أين؟، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٥٤.

مثلاً كان يدّرس فيها (منطق -أحوال شخصية - فقه - فتوى)، وكلية الشريعة كان يدرّس فيها (بلاغة - أدب - نحو...) وهكذا.

أمـــا اليوم (بعد قانـــون التطوير) فتتجه الكليات الأزهريـــة إلى التركيز على مواد خاصة تدرّس فـــي كليات معينة، ولا تدرس في غيرها بدعوى التخصص. وهي أمور تؤثر بالســـلب على الدراســـات الإســـلامية وعلى خريج الأزهر، فإن كان التخصص مطلوبًا في علوم خاصة. فإنه وبالنسبة للأزهري يعوقه عن الوصول إلى أن يُطلق عليه (عالم أزهري)؛ إذ كيف يسمى من تخرج من قسم العقيدة والفلسفة بالعالم الأزهري وهو لم يدرس الفقه وأصول الفقه، والتفسير والحديث. والنحو والبلاغة.. إلخ.

أما الكليات العملية الأزهرية التي كان الهدف منها أن يدرس الطالب فيها تعليمًا دينيًا يســـتطيع به أن يخدم المهنة التي سيعمل فيها. فإن التطبيق الفعلي للقانون يوضح أن ذلك لم يحدث، وأن الدراســـة بهذه الكليات الأزهرية تشبه مثيلاتها في الكليات الأخرى.

كما أن نظام التدريس بالكليـــات الأزهرية خاصة النظرية منها أصبح يعتمد على الكتـــب الحديثة التي كادت تحل محل الكتـــب التراثية القديمة. فبعد أن درج الأزهر لمئات السنين على أن يكون هناك عدد من كتب التراث الأصلية تعد عنصرًا أساسيًا في التعليـــم. بدأ الوضع يتغير باتجاه بعض أعضاء هيئـــة التدريس إلى تأليف كتب بقصد الترقي في ســـلم الدرجات الجامعية. ويترك عضو هيئة التدريس كتب التراث ويقوم بطبع مذكـــرات تعد تجميعًا لمادة علمية منقولة. وهو أمر - كما أشـــار أحد تقارير المجالس القومية المتخصصـــة- له أثر خطير على التعليم بالأزهر: إذ يبعد الطالـــب عن المورد الأصيل للمعرفة الدينية واللغويـــة، وهي كتب التراث. ويتعارض في ذات الوقت مع أحد أهداف جامعة الأزهر. ويؤدي لاختفاء الشـــخصية المتميزة للجامعـــة الأزهرية (إذ إن أحـــد أهداف جامعة الأزهر كما ورد فـــي المادة ٣٣ من قانون تطوير الأزهر أن الجامعة تقوم على حفظ التراث الإسلامي. وتجليته. ونشره. وتعليمه. وبعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري والروحي للأمة العربية).[١]

(١) د. جمال عبد الهادي، التطوير بين الحقيقة والتضليل، ص ٧٩.

فالأصـــل في الجامعة -أيّ جامعة- أن يكون لها تقاليد خاصة بها، تعدّ عنصرًا مميزًا لها، وهذا مفهوم الجامعة في أي بقعة من العالم ومفهوم الجامعة الحضارية، لا أن تكون نسخة مكررة من بقية الجامعات في مصر.

هذا فضلاً عن أن هذا القانون جاء ليلغي النظام التقليدي بالجامع الأزهر، وهو النظام القائم على حرية الدراســـة، والاســـتزادة من علوم الدين واللغة، والاهتمام بكتب التراث.

٥- قطاع المعاهد الأزهرية:

في دراســـة لنيل درجة الدكتوراه في كليـــة التربية بجامعة الأزهر أثبت الباحث دكتور محمد فتحي العراقي أن قانون تطوير الأزهر لسنة ١٩٦١م قد أدى بالمعاهد الأزهريـــة إلى إضعافها، وإظهارها بصورة مزرية: بقصد وقف الإقبال الجماهيري عليها، والوصول بها إلى محصلة مؤداها ضرورة تحويلها وضمها إلى التعليم العام مستقبلاً، ولذلك فإن هذا القانون قد واكبه ضعف في الإنفاق على هذه المعاهد، وفســـاد في التخطيط، فقد أثبت الباحث أن توقـــف تمويل المعاهد الأزهرية عن طريق أمـــوال الأوقاف الخاصة بالأزهر، وتمويلهـــا بميزانية هزيلة من الدولة قد عصف برســـالة الأزهر العالمية، وأن قانون التطوير قد أدمـــج ميزانية المعاهد الأزهرية مع ميزانية باقي هيئات الأزهر، ولم يفرد للمعاهد ميزانية مستقلة: حيث أصبح بإمكان هذه الهيئات أن تســـحب من الميزانية، ولا تترك للمعاهد الأزهرية شيئًا إلا القليل.

وفي دراسة للدكتورة دلال ياسين نشرتها مجلة التربية المعاصرة ١٩٩٢م أثبتت الباحثـــة أنه عند تطبيق قانون تطويـــر الأزهر ظهرت صعوبات حالت دون تحقيق الهدف منه: حيث تأكد أن الجهود التي بُذلت لتقريب الشُّقّة بين نوعي التعليم العام والديني جاء على حساب التعليم الديني بصورة تكاد تُفقده خاصيته المميزة. [١]

المرحلة الخامسة: (مرحلة تجفيف المنابع ١٩٨٩):

بدأت هـــذه المرحلة في أوائل نوفمبر ١٩٨٩م، وكان الهدف منها تجفيف منابع

(١) المرجع السابق.

الأصولية الإسـلامية من الدراسات والمواد الشـرعية؛ بغرض تخريج مسخ من الخريجين لا يعي ولا ينتمي للعلم الشـرعي، ولا ينتمي للعلم المدني، بل هو كيان هلامي لا ينتصر لقيمة أو مبدأ إسلامي، عن طريق حذف العلوم الشرعية الأساسية، وإدخـال العلوم الأخرى التي تدرس في التربية والتعليم، حتى يتحول توجه الأزهر إلى توجه علماني بحت في شكل وإطار خارجي يحمل عناوين إسلامية مفرغة من مضمونها، وتحويل الأزهر تدريجيًا من مؤسسة دينية تعليمية إسلامية إلى مؤسسة تابعة لوزارة التربية والتعليم، ليصبح هناك تعليم واحد يحمل السـمة العلمانية بلا منافس.

من هذه القرارات على سبيل المثال لا الحصر: حذف وتخفيف المواد الأزهرية لصالـح المواد الثقافية (اللغات الأجنبية، والكيميـاء والطبيعة، والأحياء، والعلوم الإنسانية، والرياضيات)، والمتمثل في القرارات الآتية:

أولاً: القرارات الخاصة بالمعاهد الأزهرية القسم العلمي:

إلغاء ثلث المواد الشـرعية واللغة العربية من القسم العلمي، وإضافة حصصها إلى الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية:

١- دمـج مادة التفسـير مع الحديث، وتخفيض حصصها مـن أربع إلى اثنتين بالصف الأول والثاني، ومن ثلاث إلى واحدة بالصف الثالث.

٢- دمج مادة البلاغة مع مادة النصوص، وتخفيض حصصهما من أربع حصص إلى ثلاث.

٣- تخفيض حصص الفقه من أربع حصص إلى حصتين.

٤- تخفيض حصص النحو والصرف من ثلاث إلى حصتين.

٥- زيـادة حصص العلوم من ثلاث حصص إلى خمس في شـعبة علمي علوم، ومن خمس حصص لتسـع حصص في شـعبة علمي رياضة، وزيادة حصص اللغة الإنجليزية من خمس إلى سبع حصص.

٦- عدم تمكيـن الأزهر من تأليف كتب المواد الثقافية؛ حتى لا يتاح له صبغها بالصبغة الإسلامية التي تحقق رسالة الأزهر.

ثانيًا: القرارات الخاصة بالقسم الأدبي بالمعاهد الأزهرية:

١- إلغـــاء مادة الحديث من الصف الأول الثانوي، على الرغم من أنها الشـــعبة المتخصصة في دراسة العلوم الشرعية.

٢- إلغاء مادة المنطق الحديث من الصف الثالث الثانوي. ثم إعادة تدريســـه مع الاقتصار على منهج المنطق الغربي بعيدًا عن تدريس التفسيرات الإسلامية حول هذا العلم ومناهجه.

٣- تجريد مادة الدعوة والمجتمع الإســـلامي عـــن منهجها: حيث فُرغت مادة الدعوة والمجتمع الإسلامي من المحتوى والمضمون والمنهج والكتاب. وتقرر بدلاً من ذلك منهج آخر مســـتعار من مدارس وزارة التربيـــة والتعليم. وهو منهج مادة التربية القومية للصف الأول الثانوي (كتاب تنمية المجتمع المصري، وكتاب يقظة المجتمع المصري بالصف الثاني الثانوي - علمًا بأن مادة المجتمع الإسلامي هذه كانـــت مقررة من قبل. وكان لها كتابهـــا الأزهري. ثم أُلغيت. ثم عادت. ولكن بدون المنهج وبدون الكتاب).

ثالثًا: المعاهد الإعدادية:

١- أُلغيت حصة التجويد. وأدمجت مع حصص القرآن، وخفض الجميع من أربع حصص إلى حصتين أسبوعيًا.

٢- خفضت حصص الفقه من ست حصص أسبوعيًا إلى أربع حصص.

٣- ألغيت مادتا التفســـير والحديث، بعد إدماجهما مع مادة النصوص، وخفض الجميع من أربع إلى حصتين. مع حذف بعض الآيات والأحاديث المقررة. وخاصة ما يتصل بموضوع الجهاد والحكم بما أنزل الله.

حقيقة الأمر أن إلغاء حصتي التفســـير والحديث. ودمجهما مع مادة النصوص يحرم الطالب الأزهري من مدرسه الطبيعي المتخصص في هذه المواد الشرعية. وهـــذا هو نفس مخطط التغريب الذي عُوملت به مادة التربية الإســـلامية بوزارة التربية والتعليم: حيث أبعدت عنها مدرســـها المتخصص وأســـندتها إلى مدرسي اللغة العربية.

والواضـــح أنها خطوة لدمج التعليم الأزهري بالتعليم العام: حيث لم يبقَ من المواد الأزهريـــة دون حذف أو تخفيض إلا التوحيد والفقه. وقد تم الإجهاز عليهما بعد ذلك: حيث ألغيت المذاهب الأربعة وتقرر كتاب واحد في الفقه. تم إعداده على عجل ليكون خليطًـــا من المذاهب. دون ذكر الدليل الشـــرعي. وتم كذلـــك تخفيض منهج التوحيد واختصاره بشكل مخلّ جدًا.

والحقيقة إن إلغاء المواد الشـــرعية أو دمجها، يُلحِق أضرارًا بالغة برسالة الأزهر: حيـــث كان المفروض أن يحدث العكس. وهو إلغاء أو اختصـــار بعض المواد الثقافية لصالح المواد الشـــرعية، وذلك بعد أن تبيـــن للجميع ضعف خريجي الأزهر في علوم الدين واللغة: بسبب زحام المواد عقب قانون تطوير الأزهر ١٩٦١م.

٤- حذف الموضوعات التي تحث على الجهاد في سبيل الله، مثل:

أ- موضوع بعنوان «الحث على الجهاد في ســـبيل الله» ص ١١ من كتاب التفســـير للصف الأول الإعدادي، الآيات ﴿ فَلْيُقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَمَن يُقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٤﴾ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٧٤- ٧٥].

ومـــن المعاني التي حُذفت قول المؤلف: «إن الله يأمر المؤمنين بالجهاد في ســـبيل الله.. إن الجهاد واجب.. إن الشهيد ثوابه الجنة.. إن حزب الله هو الغالب في النهاية.. إن أعداء الله ضعفاء مهما تظاهروا بالقوة».

ب- موضوع (التنويـــه بعاقبة المجاهدين وصفاتهم) ص ٢٦ للصف الأول الإعدادي قولـــه تعالـــى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [سورة التوبة: ١١١].

رابعًا: المعاهد الابتدائية:

أ- تقـــرر رفع القدر المقرر حفظه من القرآن الكريم بالمرحلة الابتدائية. فبعد أن كان طفل الصف الأول يحفظ جزءًا واحدًا من القرآن الكريم أصبح مقررًا عليه ثلاثة أجزاء في حين خُفضت حصص الحفظ من ٢١ إلى ١٦ حصة أسبوعيًا. وهو نـــوع من أنواع التعجيز للطفل والتعجيز لأولياء الأمور أيضًا، لكي يقل الإقبال على التعليم الأزهـــري: خوفًا من هذه التعقيدات المقصودة. فقد ضاعت فرصة حفظ الجزء الواحد. وكذلك فرصة حفظ الأجزاء الثلاثة إذا قارنا بين الأجزاء وحصص الحفظ.

ب- قرر «التطوير» أيضًا إلغاء الامتحان التحريري، والاكتفاء بالامتحان الشفوي: مما ســـيقلل من عناية الطفل بالحفظ. حيث يستغرق الاختبار التحريري ساعتين مثلاً. أما الشفوي فلا يتعدى العشر دقائق.

خامسًا: معاهد المعلمين الأزهرية:

أ- كتاب علم النفس الأزهري:

تقـــرر إلغاء منهج علم النفـــس الأزهري وكتابه الذي كان مقـــررًا على معاهد المعلمين الأزهرية، وكان مزودًا بأمثلة ونماذج إسلامية. وتقرر بدلاً منه كتاب وزارة التربية المفرَغ من وجهة النظر الإسلامية وهدي النبي صلى الله عليه وسلم.

ب- كتاب تاريخ التربية والتربية الإسلامية:

كمـــا تقرر إلغاء مادة تاريخ التربية والتربية الإســـلامية مـــن معاهد المعلمين الأزهريـــة على مرحلتين الأولى عام ١٩٧٨م؛ حيث ألغي مســـمى المادة فقط دون المحتوى: حيث أصبح اسمها مادة «التربية» بدل «التربية الإسلامية».

ومن محاولات إضعاف الأزهر -بالإضافة إلى ما سبق- ما يلي:

١- قانون الإلزام الذي صدر لمصلحة التعليم الابتدائي، دون الأزهر. وأدى إلى إغلاق الكتاتيب واحدًا إثر الآخر. بعد أن كانت تلك الكتاتيب منتشـــرة في المدن والقرى والنجوع والكفور. وكانت غنية بمن يجيدون حفظ القرآن الكريم ويحسنون تلاوته.

٢- **إلغاء الميزة التي كانت ممنوحة، وهي الإعفاء من التجنيد لحفظة القرآن الكريم**، نظير جهادهم في حفظه وتفرغهم له. والتي كان لها أثرها الواضح بإقبال الكثير من شباب الريف على الحفظ.

٣- **قلة إقبال المحفظين على هذه المهنة**،وضعف مرتباتهم. وعدم اعتبارهم نوعية نادرة تستحق بعض ما يعطاه أصحاب المواهب الأخرى. وانعدام الحوافز المشجّعة التي تعين على بذل الجهد وتجويد الأداء والإقبال على المهنة، والاكتفاء بها مصدرًا شريفًا للكسب والاحترام في المجتمع.

٤- **قرار الأزهر بتخفيض مكافأة المحفظين** والطلاب من أربعة جنيهات إلى جنيهين سنويًا عن كل جزء يُحفظ من القرآن الكريم.

سادسًا: إدخال القانون الوضعي في صلب البرامج الدراسية لكلية الشريعة وجعله يطغى على علوم الشريعة:

بدأت هذه المؤامرة مع بداية تنفيذ قانون تطوير الأزهر في عام ١٩٦٥م. ثم بدأت المرحلة الثانية في عام ١٩٨٩م في ضوء خطة تجفيف المنابع.

إن هذه التسمية (كلية الشريعة والقانون) التي فرضت على الجامع الإسلامي العتيد هي تسمية غاية في الخبث وتجمع بين المتناقضات (الشريعة والقانون. أو الشرع الإلهي والوضع البشري). وهذا عمل يُقصد به تقريب الشُّقَّة بينهما. وحلّ عقدة الرفض عند الرؤوس والنفوس التي يخشى دائمًا أن تبعث فيها قيادة جادة لحركة تحكيم الشريعة. وإعادتها إلى التفرد بالهيمنة على شئون الحياة الإسلامية، وقد ازدحمت علوم القانون الوضعي المصري حتى طغت على العلوم الشريعة الإسلامية. وأصبح معيار التفوق هو النبوغ. تلك العلوم التي ستفسح المجال لخريجيها للعمل بالمحاكم والمحاماة في مصر.

إن دراسة القانون في كلية الشريعة -أو غيرها- يجب أن يكون بهدف واضح هو معرفته لاستخدامه في خدمة الشريعة. والعمل لتنحيته عن مجال الهيمنة والتوجيه ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

و«ينص قانون السلطة القضائية المصرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥م، على تعيين خريجي كلية الشريعة والقانون في وظائف معاونين ووكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية.

وكان هذا استدراجًا خطيرًا قصد به:

أولاً: تحويل ولاء حملة الشريعة إلى القانون الوضعي بالتدريج.

ثانيًا: ضمان التسليم بمبدأ ضم الأحكام الشرعية إلى القانون. مما يتيح للحكومات فرصة تحويرها أو تغييرها؛ باعتبارها جزءًا من القانون لا من الدين.[1]

(١) د. جمال عبد الهادي، التطوير بين الحقيقة والتضليل، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١٠٣ - ١٠٩.

الباب الثالث

تحولات الأزهر في عصر الربيع العربي

الباب الثالث: تحولات الأزهر في عصر الربيع العربي

خلال فترة حكم الرئيس المخلوع مبارك، كان الأزهر أداة طيّعة في يد السلطة: يستخدمها لتبرير بعض قراراته، ويستخدمها لحل بعض مشكلاته مع الأقباط ومع التيارات الإسلامية التي كانت مناهضة للنظام، والتي قام بعض فصائلها بقتل السادات قبل تولي مبارك الحكم. لم يقتصر دور الأزهر عند هذا الحد، بل تجاوزه أحيانًا لاستخدامه كفزّاعة أمام أمريكا والغرب، فضلاً عن أدوار التهدئة التي عوّل عليها النظام فيما يخص مرحلة التطبيع مع إسرائيل.

استمرارًا لهذا الدور ظل الأزهر على لسان شيخه أحمد الطيب معاديًا لبدايات ثورة ٢٥ يناير، داعيًا إلى الرجوع عنها: إنقاذًا لمصر من الفوضى، ثم بعد ظهور علامات نجاح الثورة انقلب مؤيدًا لها وداعمًا لشبابها. ظهر هذا جليًا في بيانات شيخ الأزهر وفي لقاءاته وحواراته الإعلامية.

قسمت هذا الباب إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: موقف الأزهر من ثورة ٢٥ يناير، قبل نجاحها وبعد نجاحها.

المبحث الثاني: موقف الأزهر من الثورات العربية.

المبحث الثالث: تطور موقف الأزهر من تطبيق الشريعة (بين دستور ١٩٧٧م ووثيقة ٢٠١١م).

المبحث الرابع: سيناريوهات مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية.

السيناريو الأول: سيطرة الليبرالية الدينية على الأزهر وتفريغه من محتواه.

السيناريو الثاني: تلاشي دور الأزهر وظهور مؤسسة بديلة.

السيناريو الثالث: سيطرة الحركات الإسلامية على الأزهر.

المبحث الأول
موقف الأزهر من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

أولاً موقف الأزهر قبل نجاح الثورة:

في تصريحات لشيخ الأزهر دكتور أحمد الطيب تجلى الموقف المعارض للثورة في عدة مراحل، من أهمها ما يلي:

المرحلة الأولى:

حرمة المظاهرات بعد الضمانات التي قُدمت من طرف الدولة: لأنها تُعد خروجًا على الدولة والنظام والناس والجماهير، وتؤدي إلى الفوضى والبلبلة. ووصف المتظاهرين بأنهم خونة للوطن، وخونة للدين وللعلم، ومنافقون ودعاة فتنة. وهذا سيؤدي بهم إلى النار.

ونفى الإيمان عن الذين يدعون إلى تلك المظاهرات، ووصفهم بأنهم ليس في قلوبهم ذرة من الإيمان.

فضلاً عن وصف أصحاب التيارات الإسلامية من المتظاهرين بأنهم سخّروا الفتاوى المغلوطة الكاذبة لسياسات بلادهم ولأهوائهم الشخصية. وأن الله سيسألهم عنها يوم القيامة. فلن يستطيعوا الإجابة. ووصفهم بأنهم دعاة على أبواب جهنم، من تبعهم حُشر معهم فيها.[1]

المرحلة الثانية:

ناشد الأزهر قادة الشرطة أن يصدروا أوامرهم بوقف توجيه السلاح إلى صدور المواطنين. ومناشدة القوات المسلحة أن تضع كل ثقلها للحيلولة دون أي مواجهة بين أبناء الشعب الواحد. وناشد شباب الثوار أن يحافظوا على الطابع السلمي لثورتهم، وأن يحافظوا على الممتلكات العامة والخاصة.

(١) انظر: موقف شيخ الأزهر من ثورة يناير قبل وبعد الثورة على الموقع التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=yxNNi1IEUyU

وأكد للجميع بأن الحوار المضمّخ بالدماء حوار مشـــئوم، وثمرته شديدة المرارة في حلوق الجميع. ويدعو الأزهر مصر وشـــعبها إلى اليقظة والحذر مما قد ينزلق بمصر وثورتها المجيدة إلى هذا المصير الفاجع.

أما بالنســـبة لشـــيوخ الأزهر فقد دعاهـــم لأن يقوموا بواجبهـــم للحيلولة دون المواجهات بين الإخوة من أبناء الشـــعب الواحد. وأن يكون هذا هو دورهم الوطني والدينـــي الذي يعمل على إشـــاعة روح الوحدة بين فصائـــل الوطن من أجل رفعة مصر.

ثانيًا: موقف الأزهر بعد نجاح الثورة وتنحي مبارك:

تجلت مواقف الأزهر بعد نجاح الثورة وتنحي مبارك في الإشادة بالثورة والثوار. ودعم ثورة ٢٥ يناير، والتأكيد على أن التاريخ سيكتب أن شباب الثوار أنقذوا مصر ولم يســـلموها للفوضى. كما ادعى مبارك. فضلاً عن التصريح بأن الأزهر يسعى للحفاظ على ما تحقق من مكاسب الثورة واستكمال منجزاتها.[١]

(١) انظر موقف شيخ الأزهر من الثورة بعد تنحي مبارك على موقع جريدة اليوم السابع على الرابط التالي:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=3528

المبحث الثاني
موقف الأزهر من الثورات العربية

أولاً: الموقف العام من ثورات الشعوب العربية:

أصدر الأزهر عـــدة بيانات أوضح فيها الخطوط العامـــة التي يمكن أن تحكم الثورات العربية بعيدًا عـــن خصوصية كل ثورة، تمثل هذا في البيان الذي أصدره الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب. شـــيخ الأزهر. تحت اســـم «بيان الأزهر لدعم إرادة الشعوب العربية». والذي احتوى على مجموعة بنود فسّرها الأزهر بأنها جاءت انطلاقًا من إدراك كبار علماء الأزهر. لمتطلبات المرحلة التاريخية المفصلية. التي تمر بها شعوب الأمة العربية في نضالها المشروع للحرية والعدالة والديمقراطية. واستئناف مســـيرتها الحضارية؛ واســـتلهامًا لروح التحرر في الإسلام. والأحكام الفقهية المنظِّمة لمشـــروعية الســـلطة. ودورها في الإصـــلاح وتحقيق المقاصد والمصالح العليا للأمة.

من هذا المنطلق دعا الأزهر[1] إلى ضرورة احترام المواثيق التالية:

أولاً: شرعية السلطة الحاكمة تستمد من رضا الشعوب واختيارها الحر:

أن تعتمد شـــرعية السُّـــلطة الحاكمة من الوجهة الدينية والدســـتورية على رضا الشُّـــعوب. واختيارها الحرّ. من خلال اقتراع عَلَنِي يَتمُّ في نزاهة وشفافية ديمقراطيـــة. باعتبـــاره البديل العصري المنظِّم لما ســـبقت بـــه تقاليد البَيْعَة الإســـلامية الرّشـــيدة. وطبقًا لتطوُّر نُظُم الحكْم وإجراءاته في الدّولة الحديثة والمعاصرة. وما اســـتقرَّ عليه العُرف الدستوري من توزيع السُّلُطات التشريعية والتنفيذيـــة والقضائية. والفصل الحاســـم بينها. ومن ضبط وســـائل الرّقابة والمســـاءلة والمحاسبة. بحيث تكون الأمّة هي مصدر السُّلطات جميعًا. ومانحة الشرعية وسالبتها عند الضرورة.

يتضح من المبدأ السابق أن الأزهر يحاول أن يسترضي الرغبة الشعبية الجامحة

(١) انظر بيان وثيقة الأزهر عن الثورات العربية على الرابط التالي:
http://forum.amrkhaled.net/showthread.php?445198-

في حرية اختيار حكامها وأنظمتها السياسية، على خلاف ما عهدناه في الأزهر طيلة حكم الرئيس المخلوع.

ثانيًا: من شروط أمانة الحكم إقامة العدل، ومن حق الشعوب عزل المستبد الظالم:

وقد دَرَجَ كثيرٌ من الحكّام على تعزيز سلطتهم المطلقة مُتشبِّثينَ بفهم مبتور للآية القرآنية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]. متجاهلين سِيَاقَها الواضح الصريح في قوله تعالى قبل ذلك في الآية التي تسبق هذه الآية مباشرة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء: ٥٨]. ممّا يجعل الإخلال بشروط أمانة الحكْم وعَدَم إقامة العدل فيه مُسَوِّغًا شرعيًا لمطالبة الشعوب حكامهم بإقامة العدل، ومقاومة الظلم والاستبداد. ومن قال من فقهائنا بوجوب الصبر على المتغلب المستبد من الحكام؛ حرصًا على سلامة الأمة من الفوضى والهرج والمرج. فقد أجاز في الوقت نفسه عزل المستبد الظالم إذا تحققت القدرة على ذلك، وانتفى احتمال الضرر والإضرار بسلامة الأمة ومجتمعاتها.

ولأن الثورة أعلت مبدأ العدالة والحرية نجد أن بيان الأزهر يؤكد على إقامة العدل في نظام الحكم، ويؤكد على حق الشعوب في عزل الحاكم المستبد. كما حدث مع الطغاة في الثورات العربية، وهذا الموقف يعتبر طفرة فكرية اتخذها الأزهر، ودعا إليها بعد سبات دام ثلاثين عامًا أو يزيد. وارتبط في كل منطلقاته بالمتغيرات الثورية في المنطقة العربية.

ثالثًا: المعارضة الوطنية الشعبية والاحتجاج السلمي، حقٌّ أصيلٌ للشعوب لتقويم الحكّام:

وأضاف عندما يرتفع صوت المعارضة الوطنية الشعبية والاحتجاج السِّلمي. الذي هو حقٌّ أصيلٌ للشُّعوب لتقويم الحكّام وترشيدهم. ثم لا يستجيب الحكّام لنداء شعوبهم، ولا يُبادرونَ بالإصلاحات المطلوبة، بل يُمْعِنونَ في تجاهل المطالب الوطنية المشروعة التي تنادي بالحرية والعدالة والإنصاف. فإن هؤلاء المعارضين الوطنيين لا يُعَدُّون من قَبيل البُغاة أبَدًا. وإنّما البُغاة هم الّذين تحدَّدت أوصافُهم فِقهيًا بامتلاك الشَّوكة والانعزال عن الأمَّة. ورَفع الأسلحة في مواجهة مخالفيهم.

والإفساد في الأرض بالقُوّة. أمّا الحركات الوطنية السِّلميّة المعارضة، فهي من صميم حقوق الإنسان في الإسلام التي أكّدتها سائر المواثيق الدّوليّة. بل هي واجب المواطنين لإصلاح مجتمعهم. وتقويم حُكّامهم. والاستجابة لها واجبٌ على الحكّام وأهل السُّلطة، دونَ مُراوغةٍ أو عنادٍ.

- يستخدم الأزهر في لغته مصطلحات معاصرة ومسايرة للثورات من أمثال (المعارضة الوطنية الشعبية - الاحتجاج السلمي - حقوق الإنسان في الإسلام - حق الشعوب في تقويم الحكام - الحرية والعدالة والإنصاف- المواثيق الدولية). وهذا معناه أن الأزهر بدأ في التحول السياسي والفكري بما يتماشى مع طبيعة المرحلة الثورية لشعوب المنطقة، وبما يحاول أن يمزجه بالتراث الإسلامي في المجال السياسي -إلى حد ما- ليلقى قبولاً مما ستنتج عنه وتولده الأحداث من أنظمة سياسية تنطلق من هذه المبادئ.

رابعًا: تُعدُّ مواجهة أي احتجاج وطني سلمي بالقوّة والعُنف المسلّح، وإراقة دماء المواطنين المسالمين، نقضًا لميثاق الحكم بين الأمة وحكّامها، ويُسقط شرعيّة السُّلطة:

ويهدر حقَّها في الاستمرار بالتَّراضِي. فإذا تمادتِ السُّلطةُ في طُغيانها، وركبت مركب الظلم والبغي والعدوان. واستهانت بإراقة دِماء المواطنينَ الأبرياء: حِفاظًا على بقائها غير المشروع -وعلى الرغم من إرادة شعوبها- أصبحت السلطة مدانة بجرائم تُلَوِّثُ صفحاتها، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل على عزل الحكام المتسلطين وعلى محاسبتهم، بل تغيير النِّظام بأكمله، مهما كانت المعاذير من حرص على الاستقرار، أو مواجهة الفِتَنِ والمؤامرات. فانتهاكُ حرمة الدَّم المعصوم هو الخطّ الفاصل بين شرعية الحكم وسقوطه في الإثم والعدوان.

وعلى الجيوش المنظّمة -في أوطاننا كلِّها- في هذه الأحوال أن تلتزم بواجباتها الدّستورية في حماية الأوطان من الخارج، ولا تتحوّل إلى أدواتٍ للقمع وإرهاب المواطنين وسفك دمائهم: فإنه ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

- عندما تصدت قوى الأنظمة السياسية المخلوعة بالبطش والقتل لثورة الشعوب كان هذا نذيرًا بسقوطها ومشعرًا بانتصار الإرادة الشعبية. لذلك جارى الأزهر هذه المفاهيم، وركّز عليها؛ ليكون في مصافّ الثوار أمام بطش الحكام والأنظمة الباغية. فيصل إلى قلب الثوار، ويستأثر برضاهم. وهو أيضًا تحوّل كبير في المنظومة الفكرية التي ظلت عقودًا طويلة لا تنتصر للحق وتخنع لاستبداد الحُكام.

خامسًا: يتعيّنُ على قوى الثورة والتجديد والإصلاح أن تبتعد كليًا عن كل ما يؤدي إلى إراقة الدماء، وعن الاستقواء بالقوى الخارجية:

وتابع: يَتعيَّنُ على قوى الثورة والتّجديد والإصلاح أن تبتعد كليًا عن كل ما يؤدي إلى إراقة الدماء، وعن الاستقواء بالقوى الخارجية، أيًا كان مصدرها، ومهما كانت الذرائع التي تتدخل بها في شؤون دولهم وأوطانهم، وإلا كانوا بغاة خارجين على أمتهم وعلى شرعية دولهم. ووجب على السلطة حينئذ أن تردهم إلى وحدة الصف الوطني الذي هو أول الفرائض وأوجب الواجبات.

- ظهرت في هذه الدعوة جليًا النزعة الوطنية والحلول السلمية بعيدًا عن التعاون مع القوى الخارجية بحجة القضاء على الاستبداد. وفي هذا تأييد للوطنية ودعم لحركات التجديد والإصلاح من قبل الأزهر.

سادسًا: على قوى الثورة والتجديد أن تتحد في سبيل تحقيق حلمها في العدل والحرية، وأن تتفادى النزاعات الطائفية أو العرقية أو المذهبية أو الدينية، حفاظًا على نسيجها الوطني، واحترامًا لحقوق المواطنة:

وحَشدًا لجميع الطّاقات من أجل تحوُّل ديمقراطي يتمُّ لصالح الجميع، في إطار من التّوافُق والانسجام الوطني. ويهدف لبناء المستقبل على أساسٍ من المساواة والعدل. وبحيث لا تتحوَّلُ الثّورة إلى مغانم طائفية أو مذهبية، أو إثارة للحساسيات الدّينية. بل يتعيّن على الثوار والمجددّين والمصلِحين الحفاظ على مؤسسات دولهم، وعدم إهدار ثرواتها، أو التّفريط لصالح المتربِّصينَ. وتفادي الوقوع في شرك الخلافات والمنافسات، والاستقواء بالقوى الطامعة في أوطانهم أو استنزاف خيراتها.

سابعًا: إن علماء الأزهر يُعلنون مناصرتهم التّامة لإرادة الشعوب العربية في التجديد والإصلاح ومجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية:

والتـــي انتصرت في تونس ومصر وليبيا. ولا تزال محتدمة في اليمن وســـوريا. ويدينون آلات القمع الوحشـــية التـــي تُحاول إطفاء جذوتهـــا. ويَهيبونَ بالمجتمع العربي والإسلامي أن يتّخذ مبادرات حاسمةً وفعّالة لتأمين نجاحها بأقلِّ قَدْرٍ من الخســـائر: تأكيدًا لحقِّ الشُعوب المطلق في اختيار الحُكّام. وواجبِها في تقويمهم: مَنعًا للطُّغيان والفساد والاستغلال. فشرعيّةُ أيّة سُلطةٍ مرهونةٌ بإرادة الشّعب، وحقّ المعارضة الوطنيّة السّلمية غير المسلحة مكفولٌ في التّشريع الإسلامي في وجوب رفع الضّرَر. فضلاً عن كونه من صميم حقوق الإنسان في المواثيق الدّولية جميعًا.

ثامنًا: يُناشدُ علماء الأزهر النّظم العربيّة والإسلاميّة الحاكمة الحرص على المبادرة إلى تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والدستوري طوْعًا. والبَدْء في خطوات التّحوُّل الديمقراطي:

وتابع: يُناشـــدُ علماء الأزهر النّظم العربيّة والإســـلاميّة الحاكمة الحرص على المبادرة إلى تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والدستوري طَوْعًا. والبَدْء في خَطَوات التّحوُّل الدِّيمقراطي. فصَخْوَةُ الشّعوب المضطهدة قادمة لا محالةَ، وليس بوســـع حاكمٍ الآنَ أن يحجبَ عن شعبه شمس الحريّة، ومِن العار أن تظلَّ المنطقة العربية وبعضُ الدول الإســـلامية قابعة دون ســـائر بلاد العالم في دائرة التّخلُّف والقَهْر والطُّغيان، وأن يُنسَبَ ذلك ظُلمًا وزورًا إلى الإسلام وثقافته البريئة من هذا البُهتان، كما يتعيَّن على هذه الدُّوَل أن تشرع على الفَوْر في الأخذ بأسباب النّهضة العلمية والتّقدُّم التكنولوجي والإنتاج المعرفي، واستثمار طاقاتها البشريّة وثرواتها الطبيعية خِدمةً لمواطنيها. وتحقيقًا لسعادة البشرية كلِّها.

- أهم ما في المطلب السابق هو ظهور الدعوة إلى النظام الديمقراطي بوضوح لا تغالبـــه دعوة أخرى، كدعوة تطبيق الشـــريعة الإســـلامية. فضـــلاً عن الدعوة إلى الإصلاح السياســـي والاجتماعي والدســـتوري. وهي كلها ألفاظ عامة ترتبط بالمنطلقات المجردة لثورات الشعوب العربية. وتغازل التيارات الليبرالية والأنظمة الغربية فيما يبدو.

ثانيًا: الموقف من كل ثورة منفردة:

اختلف موقف الأزهر من كل ثورة، تبعًا للتوقيت الذي ظهرت فيه، وطبقًا لمواكبتها مع أحداث الثورة المصرية. فقد بدأت أحداث الثورة التونسية قبل الثورة المصرية، وكان الأزهر خلالها لا يزال في معية حكم مبارك؛ مما استتبع التروي في إصدار البيانات؛ ملائمةً للظروف.

١- موقف الأزهر من الثورة التونسية:

صمت الأزهر مع بدايات الثورة التونسية، وهي فترة ما قبل الثورة المصرية؛ حيث بدأت تباشير الثورة في نهاية عام ٢٠١٠م، لكن بعد نجاح الثورة المصرية وتنحي مبارك، ظهرت بيانات للأزهر تؤيد ثورة الشعب التونسي على الظلم والاستبداد، وتبارك هروب بن علي. فقد شارك الدكتور محمود عزب، مستشار شيخ الأزهر لشئون الحوار، في احتفال تونس وعلمائها بإعادة فتح جامعة الزيتونة، بعد أنْ صدر حكمٌ بإعادتها، وكانت قد أغلقت بقرار قضائي منذ ما يقرب من نصف قرن.

وألقى في هذا الاحتفال كلمة الأزهر وتهنئته، واستعداده للتعاون العلمي، والوقوف بجانب الزيتونة أخت الأزهر التاريخية والعلمية والحضارية، ذلك الأزهر الذي لم يتوقَّف يومًا منذ أكثر من ألف وخمسين سنة عن نشر علوم الإسلام الوسطي، والذي حمى الإسلام وحضارته ولغته، في مواجهة موجات الغزو الأجنبي، سيقوم دائمًا بدوره العربي والإسلامي والعالمي، وهو يسير الآن في هذا السبيل وسيُلبِّي مطالب الزيتونة، وقد صرَّح شيوخ الزيتونة بأنهم سيرسلون قريبًا وفدًا إلى شيخ الأزهر الشريف للتباحُث في هذا الأمر. وفي عقد اتِّفاقية تعاون علمي وأكاديمي في هذا الشأن، وقد أكَّد لهم محمود عزب ترحيبَ الأزهر الشريف بهذه المبادرة.

ويتزامن هذا الحدث مع فعاليات مؤتمر المؤسسات الدينية وحقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية، والذي شارك فيه الدكتور محمود عزب ممثل الأزهر، وقد ألقى محاضرة عن دور الأزهر في الحوار والوفاق الوطني الذي أنتج وثائق الأزهر الشريف عن مستقبل مصر ومنظومة الحريات، ودعم الحراك العربي ومناصرة

الشعوب. وأخيرًا استكمال أهداف الثورة المصرية. وما يزال يُواصل دوره في هذا المضمار الوطني.

كما رصد الدكتور محمود عزب اهتمام تونس ودول المغرب العربي. ومتابعتها لدور الأزهر العملي في تجميع أطياف مصر وتوحيدها. والبُعد بها عن التشرذم والانقسام، واستمع منهم إلى تجاربهم فيما بعد الثورة التونسية. جاء ذلك خلال التقائه بعدد من قيادات تونس الثقافية والدينية. وعلى رأسهم الشيخ راشد الغنوشي.[1]

- إن موقف الأزهر من الثورة التونسية كان مسايرًا لموقف النظام السياسي في مصر بعد ثورة يناير (المجلس العسكري): من حيث تأييد الثورة التونسية. ودعم الثورات العربية. لذلك دعا لدعمها وأيدها. وشارك في تطوير جامعة الزيتونة الإسلامية بعد نجاح ثورتها في الوقت الذي صمت الأزهر عن الإدلاء بأيّ رأي في هذه الثورة قبل سقوط نظام مبارك المخلوع. هذا الموقف يمثل أحد أهم التحولات في رؤية الأزهر وشيخه الدكتور الطيب الذي كان عضوًا في لجنة سياسات الحزب الوطني للعهد البائد، ويريد أن يدفع عن نفسه تلك الصلة ويُلحِق الأزهر بركب الثورات العربية.

٢- موقف الأزهر من الثورة السورية:

أصدر الأزهر عدة بيانات شديدة اللهجة تندّد بنظام بشار. وبما يفعله من جرائم قتل وتدمير واعتداء على المواطنين السوريين العُزّل من السلاح الذين يطالبون بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

فقد ظهر شيخ الأزهر للمرة الخامسة خلال الشهور الأخيرة (فبراير ٢٠١٢م)، في بيان قوي لنصرة الشعب السوري، ودعوة العرب وأحرار العالم للتدخل من أجل إنهاء أعمال القتل والإبادة. وقد تميز البيان الأخير بلهجة جادة وملتاعة في الوقت نفسه: إذ إنه أعلن عن يأسه من النظام السوري وأعوانه. وطالب العرب وأحرار العالم بالتدخل بشتى السبل لإيقاف أعمال العنف والقتل وسفك

(١) انظر: موقف الأزهر من الثورة التونسية على موقع منارات، على الرابط التالي:
http://www.manaratweb.com/news.php?newsid=6391

الدم التي يقوم بها النظام.

ثـم توجه إلى جيـش النظام وقواته الأمنية. داعيًا إياهـم إلى التوقف عن قتل مواطنيهم؛ إذ المفروض أن هذه الجيوش كلها إنما أنشـئت لحماية الأوطان وحياة الناس وحرماتهم. فإذا بها تتحول إلى عدوّ لهم بالذات من طريق القتل بدون رادع من دين أو ضمير.

وأضاف الإمام الأكبر في بيانه: أن هؤلاء لا يستطيعون الاعتذار بأنهم مأمورون: لأن الناس يُحاسَبون على الأعمال التي ارتكبوها بأنفسهم، إضافة لمحاسبة الذين أمروهم.

وكرر الشـيخ أحمد الطيب، أنه لا يتوجه إلى السلطات التي أصرّت طوال عام على قتل شـعبها؛ لأنه لا أمل فيها من أي نوع. ولا يملك رجالاتها من الإحساسات الدينية أو الإنسانية ما يمكن من خلالها استصراخهم للكفّ عن حماقاتهم. بل إنه يتوجه إلى الشعب السـوري، ويطلب منه باسم الدين والأخلاق والعروبة وإنسانية الإنسـان أن يصبر ويصابر، وألا يتخلى تحت وطأة الإبادة عن مطالبه في الحرية والكرامة والسلمية، ومكافحة الظلم والظلام.

- وهو في الحقيقة لا يخشـى من انكسار الناس مهما بلغ القمع، وإنما تنصب مطالبته للناس بالصبر والمثابرة على ألا يلجئوا للسـلاح. بل أن يتابعوا المسـار السـلمي الذي بدءوه وانتهجته الثورات العربية. لكنـه يتابع مقررًا أن حق الدفاع عن النفس محفوظ في الدين وفي الشـرائع الإنسانية: ذلك أن من قُتل دون حقه فهو شهيد. والحق هنا هو حق الحرية والكرامة. فالحرية حق إنساني عظيم. وهي التي تميز الإنسان عن الكائنات الأخرى. أما الكرامة فإنها تنصبّ لدى المسلمين، بحسـب خطبة الوداع للنبي صلى الله عليه وسـلم على ثلاثـة أمور: حرمة الدم، وحرمة الشـرف والصون من الإهانة والانتهاك، وحرمة المال والملك. وهكذا فإن هذه الحرمات الثلاث التي انتُهكت في سـوريا مـن جانب النظام، تبيح بل توجب الخروج عليه لرفع الظلم.

ثم يؤكد شيخ الأزهر أن الأولى والأسلم في الدنيا والآخرة أن يكون هذا الخروج سـلميًا؛ تخفيفًا للأعبـاء، ومنعًا لحدوث الفتن، إنما مـن ناحية أخرى، إذا أصر النظام الظالم المستبد على الاستمرار في حجبه للحرية والكرامة عن المواطنين

وبالعنف والإرهاب والمغالبة بالسلاح؛ فإن من حق الناس أن يدافعوا عن أنفسهم لعلو شأن الأهداف التي يقصدونها ويناضلون من أجلها. وقد مضى الإمام الطيب في هذا السياق إلى آفاق عاطفية وإنسانية وتاريخية عندما استشهد في بيانه ببيت الشاعر المصري الكبير أحمد شوقي:

وللحرية الحمراء باب بكل يد مضرّجة يدق

والبيت من قصيدة شهيرة أنشدها شوقي تحيةً للثورة السورية على المستعمرين الفرنسيين عام ١٩٢٥م![١]

- أهم ما يمكن التعليق عليه فيما يخص موقف الأزهر من الثورة السورية، وحاكمها وشعبها. هو إباحة شرعية الخروج على الحاكم لرفع الظلم. والتأكيد على أن الخروج على الحاكم الظالم من الحقوق الشرعية الواجبة على الشعوب المقهورة؛ لإسقاط هؤلاء الحكام. وهي الدعوة التي لم يتطرق الأزهر إليها. ولا اقترب منها بشكل أو بآخر طوال فترات حكم مبارك المخلوع أو السادات أو عبد الناصر، بل قام الأزهر بدور كبير فيما أسموه «المراجعات» لحركات الجهاد والجماعة الإسلامية وغيرها. وكانت النقطة الأساسية فيها تتعلق بالخروج على الحاكم. وما يتعلق بها من قياس ذلك بمدى تطبيقه للشريعة من عدمه. الشاهد هنا هو تحول الأزهر للمطالبة بالخروج على الحاكم في سوريا. وإعطاء الشرعية لذلك.

٣- موقف الأزهر من الثورة الليبية:

يمكن تقسيم مواقف الأزهر[٢] من الثورة الليبية إلى ثلاثة مستويات على النحو التالي:

أ- الموقف من أمريكا وأوروبا والقوى الغربية:

ندّد الأزهر الشريف بالاعتداء الغربي على الأراضي الليبية. محذرًا الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من تقسيم ليبيا وتدمير ثرواتها الطبيعية

(١) انظر: موقع العربية، عن الأزهر والثورة السورية، على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/views/2012/02/17/195162.html

(٢) انظر موقع الأزهر الشريف على الرابط التالي:

http://www.alazhar-alsharif.gov.eg/Item/288/2

والبشرية، كما حدث بالعراق، معربًا عن تمسكه ومساندته في نفس الوقت للمطالب المشروعة لثورة الشعب الليبي الشقيق.

كما انتقد الأزهر ما وصفه بالأنظمة الاستبدادية القمعية التي تسلطت على الشعوب العربية المظلومة والمقهورة، مطالبًا الحكام والرؤساء بأن يوازنوا بين تركهم مناصبهم وبين الدماء التي تسيل أنهارًا: نتيجة للتمسك بالبقاء في مناصبهم، ويتركوا أماكنهم كأقل واجب يُرَدّ إلى شعوبهم التي تحمَّلتهم، وصبرت عليهم طويلاً.

كما أدان الأزهر، سلبية العالم العربي والإسلامي، ومؤسساته التي تقاعست عن واجبها في حل مشكلاتنا الداخلية السياسية والاقتصادية وغيرها، وهيّأت الأجواء لتدخلات عسكرية أجنبية، مطالبًا الشعوب العربية، حكامًا ومحكومين، بمواجهة قضايانا ومشاكلنا المصيرية.

- يلاحظ أن رفض التدخل الأجنبي في ليبيا كان يمثل رأيًا للنظام المصري بعد الثورة (المجلس العسكري)، فقد كان يعتبره تهديدًا للأمن القومي المصري من جهة الغرب، وبناء عليه لم يوافق على انطلاق طائرات الناتو من قواعد جوية مصرية.. فلم يختلف كثيرًا رأي الأزهر عن رأي النظام في مصر بعد ثورة يناير.[1]

ب- الموقف من ثورة الشعب الليبي:

طالب شيخ الأزهر أحمد الطيب، يوم السبت ٢٦-٢-٢٠١١م جميع الليبيين بعدم طاعة معمر القذافي.

وأصدر الأزهر بيانًا شديد اللهجة ضد ممارسات القذافي بحق الشعب الليبي، مؤكدًا أن حكمه «أصبح الآن في حكم الغاصب المعتدي المتسلط على الناس ظلمًا وعدوانًا»، ودعا جميع المسئولين الليبيين وضباط الجيش الليبي وجنوده إلى أن يرفضوا طاعة النظام في إراقة دماء الشعب الليبي، واستحلال حرماته، وإلاّ أصبحوا شركاء له في الجرم.

- كان الموقف الشعبي المصري في ذلك الوقت متحمسًا وداعمًا لثورة الشعب الليبي، وإن تأخر الموقف الرسمي قليلاً؛ لأسباب أمنية، هذا الحماس الشعبي

(١) انظر موقف مصر ووزراء الخارجية العرب من التدخل الأجنبي في ليبيا، على الرابط التالي:
http://www.sudaress.com/smc/20618

كان له أثره في تبلـــور رأي الأزهر في الإطار المعادي للقذافي، والمناصر لجموع الشـــعب الليبي والمصري. ومتماشـــيًا مع حالة الثورة والثوار في الإطاحة برموز الفساد والاســـتبداد الذين يمثلهم القذافي، والذي استمر أربعين عامًا جاثمًا على صدور شعبه.

جـ- الموقف من القذافي:

أفتت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بمصر بأن القذافي لن يكون شهيدًا لو مات في ليبيا. وأرجعت ذلك لأن حكمه ديكتاتوري يقوم على الاســـتبداد. كما أنه سفك الدماء وقتل الأبرياء ونهب خيرات بلاده.. جاءت فتوى الأزهر ردًّا على تصريحات العقيـــد الليبي معمر القذافي، المطارَد من ثـــوار ليبيا منذ اندلاع ثورة ١٧ فبراير (شباط) في ليبيا. والتي قال فيها: إنه إذا مات في بلاده سيكون شهيدًا.

ورفض علماء أزهريون ما جاء على لســـان القذافي، معتبرين أن الشهيد هو من يُقتل في سبيل الله، من أجل الدفاع عن دينه، ورد العدوان عن وطنه، وعن الإسلام والمسلمين، مؤكدين أن ذلك لا ينطبق على القذافي الذي يقوم باستباحة دم شعبه المسالم الذي قاد الثورة الليبية.

وقال الشـــيخ ســـعيد عامر، أمين لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، في مجمل رده على تصريحات القذافي، إن «الحاكم يجب أن يكون قدوة لمن تحت رئاسته، خاصة في تنفيذ الدســـتور والالتزام بأحكامه». موضحًا أن الحاكم ليس فوق الدستور أو القانون، وإذا لم يعدل بين الرعية ويلتزم الطريق السوي، فذلك انحراف واستبداد.

وأضاف عامر «كثير من حكام اليوم يُفسِـــدون في الأرض، والشعوب تصرخ من الظلم، وكان الأحرى بهم التســـليم بالأمر الواقع، وأن يعلنوا أنهم غير قادرين على الحكم، ليختار الشعب من يحكمه».

- رفض شـــيخ الأزهر محاولات القذافي إرسال مســـئولين ليبيين في محاولة لإصـــدار بيانات تعارض التدخل الغربي، وتحاول ألا تشـــوّه صورة القذافي، وكان موقف الأزهر معبرًا عن رغبات الشـــعب الليبي والمصري والشعوب العربية فيما أفتاه بأنه لن يكون شهيدًا إذا مات برصاص القوى الغربية الناتو أو برصاص الثوار، وأنه حاكم مستبدٍ وظالم، ويلزم إسقاطه والقضاء عليه.

- الشـــاهد هنا أن الأزهر قد تحول بنسبة مائة في المائة تجاه حرية الشعوب، وحِلّ الخروج على الحكام الظلمة. وإســقاط أنظمتهم. بغرض تأســيس نُظُم تقوم على العدالة والحرية.

٤- موقف الأزهر من الثورة اليمنية:

أدان شــيخ الأزهر مجازر نظام علــي عبد الله صالح، ودعــا لتنفيذ المبادرة الخليجيــة خلال لقائه بوفــد تكتل الثورة اليمنية.. حيث التقــى وفد تكتل الثورة اليمنية بمصر المشكّل من شخصيات برلمانية وحقوقية معارضة برئاسة القاضي حمود الهتار وزير الأوقاف المستقيل. التقوا بشيخ الأزهر لإطلاعه على مستجدات الأحداث في اليمن.

وفــي اللقاء الذي بدأ فيه الهتار بشــكر فضيلة الإمــام الأكبر لإتاحة الفرصة لزيارته أعرب عن تقدير اليمنيين واعتزازهم بالشــيخ الطيب؛ لدوره في استعادة الأزهــر مكانته، وأكد أن وثيقة الأزهر هــي أكبر دليل على هذا الدور الذي يتطلع الإمــام لتحقيقه. كما حيا الــدور الكبير الذي تلعبه مصر. فهــي كانت وما تزال وستبقى رائدة الأمة العربية، وسيبقى الأزهر شامخًا في قيادة الأمة.

ثم أطلع الوفد فضيلة الإمام على حقيقة ما يجري في الســاحة اليمنية؛ حيث إن الشــباب والشعب اليمني خرجوا للمطالبة بالحرية التي ينشدها كل إنسان بعد أن وصلــوا إلــى قناعة بعدم جدية النظام في إجراء تغييــرات في البلد، وبعد أن سيطر الفســاد على كل مفاصل الدولة من تكريس للحكم الفردي العائلي خرجوا في مســيرات سلمية بصدورهم العارية يفترشون الأرض، ويلتحفون السماء إلا أن النظام واجههم بآلة عســكرية سفك بها الدماء، راح ضحية تلك العنجهية أكثر من ألف شــهيد وما يقارب ثلاثة آلاف جريــح، وزاد من حدة ذلك صدور فتوى من ما تســمى جمعية علماء اليمن جانبهم الصواب في تكييف خروج المتظاهرين سلميًا، واعتبروه خروجًا على الحاكم. وبالتالي فهو محرم شــرعًا يبرر لاســتخدام العنف ضد تلك الملايين التي خرجت بشكل سلمي.

وأضاف الهتار: كما أن الرئيس قد جانَبه الصواب حينما لم يستجب للمبادرات الرامية إلى حل القضيــة اليمنية وآخرها المبادرة الخليجية التي كانت نتاج حوار

إقليمي ودولي بعد وصول الحوار الداخلي إلى طريق مسدود.

من جانبه رحّب فضيلة الإمام بالوفد. وأبدى ألمه الشديد مما يحدث في هذا البلد العريق الطيب الذي لم يكن يعرف الدماء. ولا يراها ولا يتخيل أن تسفك بهذه السهولة والغزارة، وقال: «شعرنا بالمأساة من كل ما يحدث، وكان لنا أكثر من بيان صدر بهذا الشأن. ونبّهنا الحكام فيها أن الدنيا لا تساوي قطرة دم تُسال من مسلم، وقلنا في أكثر من بيان: إن الشعوب صبروا على الحكام طويلاً، ومن حقهم أن يستمتعوا بأقل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب في الدول الغربية، كما أننا دعونا العلماء من كلا الطرفين للتأثير في مسار الأمور. لكن الأمور أصبحت أكثر تعقيدًا».

ودعا لتنفيذ المبادرة الخليجية على اعتبار أنها مخرج يمكن أن تسرع في حقن الدماء والخروج الآمن بحيث تبدأ الحياة الجديدة في اليمن ولمنع الأمور من أن تسير إلى الوراء مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أصدرته جمعية علماء اليمن، فقد أكد فضيلته على أن العلماء ينبغي أن يكونوا صوتًا لحقن الدماء لا سببًا أو مبررًا لإراقة المزيد منها، وإشعال فتيل الفتنة، وتبرير ذلك للحاكم.

وفي نهاية حديثه للوفد أعلن عن استعداده لدعوة علماء الطرفين: تمهيدًا للحوار، وبما يحقق رغبة الجماهير المتطلعة إلى الحرية، والتحرر من الظلم والطغيان. وقال: إنه لا خير في الأزهر إن وقف في وجه هذه المطالب الإنسانية. ولم يكن له فيها موقف مشرف يليق بمكانته في قلوب الجميع. (١)

- لم يخرج موقف الأزهر من أحداث الثورة اليمنية عن الموقف الرسمي للنظام المصري في ذلك الوقت. وكذلك لم يخرج عن الرغبة الشعبية للثورة المصرية وللثوار المصريين ولجموع الشعب في مصر؛ فقد تحول الأزهر بعد ثورة ٢٥ يناير وثورات الشعوب العربية تحولاً كبيرًا. ولكنه كان متوازنًا في نفس الوقت مع الآراء الخاصة بالنظام الحاكم في المرحلة الانتقالية. ولا يخرج كثيرًا عن توجهاته.

(١) انظر موقع صحوة اليمن على الرابط التالي

http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/1/2011/10/18/13407.htm:

المبحث الثالث

تطور موقف الأزهر من تطبيق الشريعة (بين دستور ١٩٧٧م ووثيقة ٢٠١١م)

قراءة في الأبعاد والتوجهات:

خلال ثلاثة عقود ونصف مضت تبنّى الأزهر مشروعين كإطار حاكم في التعامل مع القضايا السياسية في مصر من ناحية، وفي العالم الإسلامي من ناحية أخرى؛ المشـــروع الأول في فترة حكم السادات. والثاني بعد ثورة ٢٥ يناير وإسقاط نظام مبارك.

والمتأمـــل لهما يلحظ تحولاً كبيرًا فـــي الاتجاهات والأبعاد. وتغيرًا في الثوابت التـــي قام عليها الأزهر. هذه قراءة مقارنة نحـــاول فيها رصد وتلمس ملامح تلك التحولات، وتفسير أســـبابها، واستشراف مســـتقبلها. ونتائجها على مصر وعلى بقية دول العالم الإســـلامي التي تتأثر كثيرًا بما يخرج عـــن الأزهر: باعتباره من أكبر المؤسسات الدينية الإســـلامية التي تعبّر عن رأي الإسلام وتصوراته في كل الأحداث المحلية والعالمية. وذلك من خلال ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: نظرة مقارنة بين وثيقتين (دستور ١٩٧٧م ووثيقة ٢٠١١م).

المحور الثاني: آراء العلماء في وثيقة ٢٠١١م.

المحور الثالث: ملامح الأبعاد والتوجهات.

المحور الأول: نظرة مقارنة بين وثيقتين (خلال ثلاثة عقود ونصف):

تطبيقًـــا لتوصية المؤتمر الثامن لمجمع البحوث الإســـلامية المنعقد بالقاهرة فـــي ذي القعدة ١٣٩٧ هجرية - الموافق أكتوبر ١٩٧٧م، تم وضع مشـــروع نموذج للدستور الإسلامي ليكون نواة لنظام الدولة في مصر، أو أي دولة إسلامية أخرى. يتكون هذا الدســـتور من مائة وإحدى وأربعين مادة، مقسمة على تسعة أبواب على النحو التالي: (الأمة الإسلامية - أسس المجتمع الإسلامي - الاقتصاد الإسلامي - الحقـــوق والحريات الفردية - الإمام - القضاء - المجلس النيابي - الحكومة -

أحكام عامة وانتقالية). [١]

وقد أصدر الأزهر في رجب ١٤٣٢ هجرية الموافق يونيو ٢٠١١م ما سُمّي ببيان الأزهر أو وثيقة الأزهر في أحد عشر محورًا أو مبدأ بحيث تكون كتصور حاكم لنظام الدولة في مصر. [٢]

المتغيرات الأساسية بين التصورين:

أولاً: الأمة والشعب:

الأمة في دستور٧٧. هي الأمة الإسلامية. والمسلمون فيها أمة واحدة. ونظام الحكومة يرأسه (الإمام) بالشروط التي اتفق عليها علماء السياسة الشرعية. والشعب يقوم بمراقبة الإمام وأعوانه وسائر الحكام.

في الباب الأول (الأمة الإسلامية: مادة ٤ «يقوم الشعب بمراقبة الإمام وأعوانه وسائر الحكام ومحاسبتهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية»).

الأمة في وثيقة ٢٠١١م، تقوم على مبادئ الدولة الوطنية الديمقراطية التي تعتمد الدستور الذي ترتضيه الأمة، وتحدد إطار الحكم الذي تراه مناسبًا. والسلطة فيها لنواب الشعب بما يتفق و«المبادئ الكلية العامة للشريعة الإسلامية».

(أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح).

في هذا النص مصطلحان مبهمان (المساواة. والمفهوم الإسلامي الصحيح) وهي مفاهيم نسبية عامة يفهمها كل من يقرأها بطريقته الخاصة. وفي المنطلقات العامة تُفهم (المساواة) بأنها تشمل المسلم وغير المسلم، والرجال والنساء. والشباب والأطفال والشيوخ. أما (المفهوم الإسلامي الصحيح) فيستطيع كل مسلم

(١) انظر الرابط التالي: http://azhardostor.maktoobblog.com

(٢) وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، مشيخة الأزهر، القاهرة ٢٠١١م، مطابع الأزهر الشريف.

أن يعتبـــر أن ما يفهمه من الدين هو فهم إســـلامي صحيـــح. وبالتالي يُعتبر هذا التعميم تسطيحًا لدلالة المصطلحين في الإسلام. وتمييعًا لهما. مما يسمح بإدراج مفاهيم مخالفة ومختلفة لهما من الأنظمة الفكرية المعادية والمناقضة للإسلام.

ثانيًا: الشريعة الإسلامية:

في دســـتور ٧٧. لا يكفي أن تكون الغايات مشروعة. بل يجب في جميع الحالات أن تكون الوسائل مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية. كما جاء في الباب السادس باب القضاء. نذكر بعض المواد الدالة على ذلك:

(مادة رقم ٦١: «يحكم القضاة بالعدل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية»).

(مادة ٦٥: «تصدر الأحكام وتنفذ باسم الله الرحمن الرحيم. ولا يخضع القاضي في قضائه لغير الشريعة الإسلامية»).

(مادة ٧١: «توقع عقوبات الحدود الشـــرعية في جرائم الزنا والقذف والسرقة والحرابة وشرب الخمر والردة»).

(مادة ٧٩: «الجلد هو العقوبة الأساسية في التعزيزات. والحبس محظور إلا في جرائم معدودة ولمدد محدودة يبينها القاضي).

(مادة ٨١: «تنشـــأ محكمة دســـتورية عليا تختص بالفصل فـــي مدى مطابقة القوانين واللوائح لأحكام الشريعة الإسلامية. وأحكام هذا الدستور. ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى).

في الباب الســـابع من دســـتور ٧٧ (المجلس النيابي): مادة ٨٧ (يقســـم عضو المجلس النيابي أمام المجلس النيابي قبل أن يباشر عمله اليمين الآتي: أقسم بالله العظيم على طاعة الله ورســـوله، وأن أحافظ مخلصًا على ســـلامة الوطن وترابه، وعلى النظام الدســـتوري. وأن أرعى مصالح الأمة. وأحترم الدستور والقانون. وأن أُعلي أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك كله في شرف وصدق وإيمان).

في الباب الثامن من دســـتور ٧٧ (مادة ١٣١: «يؤدي أعضاء الوزارة أمام الإمام قبل مباشـــرة مهام وظيفتهم اليمين الآتية: أقســـم بالله العظيـــم على طاعة الله ورســـوله، وأن أحافظ مخلصًا على سلامة الوطن وترابه. وعلى النظام الدستوري. وأن أرعـــى مصالح الأمة. وأحترم الدســـتور والقانون. وأن أعلي أحكام الشـــريعة

الإسلامية. وذلك كله في صدق وشرف وإيمان).

أما في وثيقة ٢٠١١م. فيترك للناس إدارة مجتمعاتهم. واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم؛ شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع.

(أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة. التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة. يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم. ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة. بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب: بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح. حيث لم يعرف الإسلام لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يُعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلّطت على الناس. وعانت منها البشرية في بعض مراحل التاريخ. بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحقّقة لمصالحهم. شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس للتشريع. وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية).[1]

وقد استخدم الأزهر عبارة المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية. ولم يستخدم عبارة أحكام الشريعة الإسلامية: حتى يتحلل من قيودها. ويكون أقرب إلى شكل الدولة في المفهوم الغربي.

ثالثًا: الديمقراطية والبَيْعَة:

في دستور ٧٧، يبين القانون طريقة البيعة العامة في اختيار الإمام (ويستخدم مصطلح الإمام وليس الرئيس). على أن تتم البيعة تحت إشراف القضاء. وتكون البيعة بالأغلبية المطلوبة لأصوات المشتركين في البيعة. ويحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة. وعدد أعضاء المجلس النيابي الذي يتم انتخابه. ويتولى المجلس النيابي سنّ القوانين، ويقر السياسة العامة للدولة. وخطة التنمية. والميزانية العامة للدولة. ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

(١) وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، مشيخة الأزهر، القاهرة ٢٠١١م، مطابع الأزهر الشريف، ص ١٠، وانظر الرابط التالي: http://www.25yanayer.net/?p=11030

في وثيقة ٢٠١١م. اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر. بما يضمنه من تعددية وتداول للسلطة. ومراقبة الأداء. ومحاسبة المسئولين أمام ممثلي الشعب:

(ثانيًا: اعتماد النظام الديمقراطي. القائم على الانتخاب الحر المباشر. الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية. بما يضمنه من تعددية. ومن تداول سلمي للسلطة. ومن تحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء. ومحاسبة للمسئولين أمام ممثلي الشعب. وتوخي منافع الناس ومصالحهم العامة في جميع التشريعات والقرارات. وإدارة شئون الدولة بالقانون - والقانون وحده-. وملاحقة الفساد. وتحقيق الشفافية التامة. وحرية الحصول على المعلومات وتداولها).[1]

رابعًا: الحقوق والحريات:

في دستور ٧٧. الاعتقاد الديني والفكري وحرية العمل. وإبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرهما، وإنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها. والحرية الشخصية. وحرية الانتقال والاجتماع: كلها حقوق وحريات طبيعية أساسية. تكفلها الدولة في حدود أحكام الشريعة الإسلامية. (لاحظ إطلاق الحريات في حدود أحكام الشريعة، وليس المبادئ الكلية للشريعة. وهي تلك المنطلقات العامة التي تتسع لتشمل أي تصور وفلسفة سياسية، فإن مصطلح أحكام الشريعة يمنع دخول الأشكال السياسية المخالفة للإسلام).

في وثيقة ٢٠١١م، تكلمت الوثيقة عن الحريات دون ذكر الإطار الحاكم لها من الشريعة الإسلامية: «الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي. مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل. والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية. واعتبار المواطنة مناط المسئولية في المجتمع».

وأطلقت الوثيقة حرية الإبداع الفني. وحرية الإبداع الأدبي دون قيود على الإطلاق لا من أحكام الشريعة ولا من المبادئ الكلية للشريعة. بل أحال هذه القيود على منظومة وهمية أسماها منظومة القيم الحضارية. بما في معنى الحضارة

(١) وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، مشيخة الأزهر، القاهرة ٢٠١١م، مطابع الأزهر الشريف، ص ١٠، وانظر الرابط التالي: http://www.25yanayer.net/?p=11030

من تعميم وعالمية وتذويب. وتغريب لقيم الشريعة الإسلامية: «الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة».

وقد أعقبت الوثيقة بندًا يوضح الخط الناظم لهذه الحريات بما يتفق وما جاء عن الحريات في المؤتمرات الدولية للسكان ومؤتمرات المرأة وحقوق الإنسان وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة. وذلك في البند الخامس:

«تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية. والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية. المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة. وما قدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشدان الخير للإنسانية كلها».

خامسًا الأسرة والمرأة والطفل:

في دستور ٧٧: مادة ٧: «الأسرة أساس المجتمع، وقوامها الدين والأخلاق، وتكفل الدولة دعم الأسرة وحماية الأمومة ورعاية الطفولة، وتهيئة الوسائل المحققة لذلك».

مادة ٨: «حماية الأسرة واجب الدولة بالتشجيع على الزواج. وتيسير أسبابه المادية بالإسكان والمعونات الممكنة. وتكريم الحياة الزوجية. وتهيئة المرأة لحسن رعاية زوجها والعناية بأولادها. واعتبار العناية بالأسرة أول واجباتها».

مادة ١٤: «التبرج محظور. والتعاون واجب. وتصدر الدولة القوانين والقرارات لصيانة الشعور العام من الابتذال وفقًا لأحكام الشريعة».

وثيقة ٢٠١١م قررت الالتزام بحقوق المرأة على الطريقة الغربية. دونما تقيد بأحكام الشريعة في ذلك. كما جاء في بند (ثالثًا) من الوثيقة: (ثالثًا: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي. مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل. والتأكيد على مبدأ التعددية. واحترام الأديان السماوية. واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع). [1]

(١) المرجع السابق.

سادسًا: الاقتصاد والتنمية:

أفرد دستور ٧٧ الباب الثالث للاقتصاد. وعنونه بالاقتصاد الإسلامي. وضمّنه ٧ مواد:

مادة رقم ١٨: «يقوم الاقتصاد على مبادئ الشريعة الإسلامية بما يكفل الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ويوجب السعي في الحياة بالفكر والعمل وحماية الكسب الحلال».

مادة رقم ١٩: «حرية التجارة والزراعة والصناعة مكفولة في حدود الشريعة الإسلامية».

مادة رقم ٢٠: «تضع الدولة خططًا للتنمية الاقتصادية وفقًا للشريعة الإسلامية».

مادة رقم ٢١: «تقاوم الدولة الاحتكار. ولا تتدخل في الأسعار إلا للضرورة».

مادة رقم ٢٣: «لا يجوز التعامل بالربا أخذًا أو عطاء. وأن لا يستمر أي تصرف فيه معاملة ربوية».

مادة رقم ٢٦: «تصرف الدولة الزكاة التي يقدمها إليها الأفراد في مصارفها الشرعية».

مادة رقم ٢٧: «الوقف على الخيرات جائز. ويصدر قانون بتنظيمه من جميع النواحي».

أما وثيقة ٢٠١١م: فقد تحدثت عن التنمية والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد. والقضاء على البطالة، وتفجير إبداعات المجتمع في الجوانب الاقتصادية.. دونما ذكر لأي ملامح للاقتصاد الإسلامي، سواء منه المتعلق بتحريم الربا، أو تطبيق الزكاة أو عودة الأوقاف لملكية الأزهر. أو أي ملمح من ملامح الشريعة الإسلامية في هذا المجال كما جاء في بند (ثامنًا) من الوثيقة»:

(ثامنًا: إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة. وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته في الجوانب الاقتصادية. والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية، على أن يأتي ذلك على رأس الأوليات التي يتبناها شعبنا في نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحية الحقيقية والجادة واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعًا).[1]

(١) المرجع السابق.

المحور الثاني: آراء العلماء في وثيقة الأزهر ٢٠١١م:

انقسمت آراء العلماء في وثيقة الأزهر بين غالبية معارضة رافضة تمامًا للوثيقة. وأخـــرى لها تحفظات على بعض البنود. وبين أقلية مؤيدة أكثرها من الذين يعملون في الفريق الإداري لشيخ الأزهر أو التابعين له بشكل أو بآخر.

أولاً: مجمل الآراء المعارضة:

يمكن حصر الاعتراضات في النقاط التالية:

١- أنها كانت تلبية لرغبة النخبة من الليبراليين والعلمانيين والقوميين الداعين إلى إقصاء الشريعة. وتنحية الدين. والعمـــل بمنظومة الدولة المدنية في نســـختها الغربية التي مؤداها حصر الدين في قلوب ونفوس الناس وداخل جدران المساجد فقط.

٢- أن الوثيقة في مجملها ما هي إلا إقرار لقوانين الأمم المتحدة المرتبطة بحقوق الإنسان. وتوصيات مؤتمرات السكان العالمية في بكين والقاهرة وغيرها، والتي تهدف إلى إبعاد الشـــريعة الإسلامية، والعمل بقواعد وقوانين المنظمات الدولية الداعية إلى تحرير المرأة ومنحها حقوقها في المساواة المطلقة مع الرجل، خلافًا للفروق التي جـــاءت في القرآن: (للذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث - للرجال على النســـاء درجة- الرجال قوامون على النســـاء). فعندما تقول الوثيقة: عدم التمييز بســـبب الجنس أو النوع، فإن هذا يخالف القرآن مباشرة. [١]

٣- غياب رأي أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الذين أكدوا من خلال المؤتمرات المختلفة عبر الخمســـين سنة الماضية على تطبيق الشـــريعة الإسلامية، وتنقية القضاء من كل ما يخالف الشـــريعة، بل أيضًا مشـــروعات القوانين التي أعدوها لصياغة قوانين الشريعة بشكل واقعي ومباشر. [٢]

٤- أن الوثيقة تعتبر بمثابة شهادة وفاة لمؤسسة عريقة وشهادة ميلاد لفئة لا تعرف ربها.

٥- هناك من اعترض على بعض البنود والصياغات: مثل الاعتراض على كلمة دولة

---

(١) انظر رأي الشيخ محمد عبد المقصود على الرابط التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=6mgTS0JmXhM

(٢) انظر الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=izRsvtPcvD0

مدنية. واستبدالها بدولة وطنية ديمقراطية دستورية. واستبدال كلمة مبادئ الشريعة بكلمة أحكام الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع.[١]

٦- الوثيقة والإرهاب الفكري:

علّق بعض العلماء على سمات الإرهاب الفكري التي تجلت في الوثيقة، والتي تمثلت في عنصرين أساسيين هما:

أ- وصف التيارات الإسلامية العاملة في مصر جملةً بأنها تيارات متطرفة ومنحرفة.

أول عناصر «الإرهاب الفكري» التي تبدت بشكل صارخ في الوثيقة هي وصف التيارات الإسلامية العاملة في مصر جملةً بأنها تيارات متطرفة ومنحرفة. وهذا يعيد إلى الأذهان بقوّة أسلوب عمل الآلة الإعلامية للنظام السابق.

ولا عجب أن يظهر ذلك الأسلوب الفج في الوثيقة التي دعا إليها عضو لجنة سياسات الحزب الوطني السابق وعدد لا يُستهان به من رموز «حظيرة» فاروق حسني الثقافية. فقد وصفت الوثيقة التيارات الإسلامية (المختلفة) بأنها «التيارات المنحرفة التي قد ترفع شعارات دينية طائفية أو أيديولوجية تتنافى مع ثوابت أمتنا ومشتركاتها. وتحيد عن نهج الاعتدال والوسطية. وتُناقِض جوهر الإسلام في الحرية والعدل والمساواة، وتبعدُ عن سماحة الأديان السماوية كلها» بنص الوثيقة كما جاء في إعلانها الرسمي.

هذا الوصف العام لفكر التيارات الإسلامية في مصر يفتح الباب أمام عدة تساؤلات عن دور الأزهر السياسي خلال المائة عام الأخيرة، ومقارنة هذا الدور -إن وُجد أصلاً- بدور جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال. أين كان الأزهر يوم أن كان رموز الإخوان يُقدَّمُون لمحاكمات عسكرية واستثنائية وتُصادَر أموالهم؟ أين كان الأزهر عندما كان شيوخ وأبناء الدعوة السلفية يُعتقلُون بالآلاف في سجون مبارك؟ هل كان الأزهر آنذاك مشغولاً (بالوسطية) المزعومة؟!

هل تلك الوسطية هي التي جعلت الأزهر يصمت صمت الحملان على ستة عقود من الهدم المتعمد للثقافة الإسلامية في مصر. وعشرة عقود من التخريب

(١) انظر الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=c7zs3V2d_T0

المستمر في الهوية الإسلامية المصرية؟ هل تلك الوسطية هي التي جعلت الأزهر (يخرس) أمام صفقة الغاز لإسرائيل. ومعاهدات الكويز وغيرها. والفساد المقنن المؤسس في السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الإسلامية؟! أم تلك الوسطية هي التي جعلت الأزهر يصمت أمام حصار غزة. ودعم الحكومة العراقية العميلة للاحتلال. ودعم انفصال جنوب السودان، والتدخل التنصيري الغربي بدول إفريقيا المسلمة؟!

إن الاتهام المطلق الذي نصّت عليه وثيقة الأزهر ضد كل التيارات الإسلامية بالتطرف -مع غياب أي دور مشهود للمؤسسة الأزهرية خلال الستة عقود الأخيرة- يذكرنا بمحاكم التفتيش الأوربية التي كانت تعاقب العلماء والمجتهدين الذين يخالفون اجتهادات الكنيسة. بينما كانت هي في الحقيقة منعزلة عن هموم شعبها ومشاكل أمتها تمامًا آنذاك.

بالطبع البون شاسع بين الأزهر كمؤسسة وبين آحاد الشيوخ الأزاهرة الأجلاء الذين علّمونا الدين وعرفونا بسُنَّة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم. لكن ما يعنينا في هذا السياق هو الأزهر كمؤسسة؛ إذ إن الوثيقة صدرت من رأس هذه المؤسسة والمتحدث باسمها. وهو شيخ الأزهر.

ب- إقرار مبدأ يتنافى بشكل أساس مع أصول أهل السنة والجماعة ومذاهبهم الفقهية الأربعة. ألا وهو مبدأ «اقتصار الشريعة على النصوص القطعية الثبوت والقطعية الدلالة فقط».

ثاني مظاهر «الإرهاب الفكري» التي طفحت بها وثيقة الأزهر هو إقرار مبدأ يتنافى بشكل أساس مع أصول أهل السنة والجماعة ومذاهبهم الفقهية الأربعة، ألا وهو مبدأ «اقتصار الشريعة على النصوص القطعية الثبوت والقطعية الدلالة فقط». ووثيقة الأزهر بإقرارها لهذا المبدأ الفاسد تفتح الباب لعدة مصائب كارثية؛ أوّلها هدم ما تبقى من حجية المذاهب الفقهية الأربعة في أنفس الناس. وثانيها انتشار الاعتزال الحداثي والمناهج الفكرية الإلحادية. أما ثالث المصائب

التي تمهّد لها الوثيقة بهذا المبدأ الفاسد هي العلمانية. فإن الباب سيفتح لإنكار كل النصوص المتعلقة بأحكام القضاء الإسلامي. وما ترتب عليها من اجتهادات لعلماء الإسلام على مر التاريخ بزعم أنها ليست قطعية الدلالة.

وهذا الإرهاب الفكري ليس غريبًا على حفنة العلمانيين الذين وضعوا تلك الوثيقة. فهم يجهرون به في الليل والنهار في وسائل الإعلام. لكن الغريب والعجيب أن يوافق على ذلك المبدأ ويقره شيخ الأزهر الذي يعتبر رجلاً عالمًا في الأصول، مفتيًا على مذهب الإمام مالك رحمه الله، ومتمكنًا من أصوله وفروعه!

تنص الوثيقة على: «من هنا نعلنُ توافقنا نحن المجتمعين على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيّرة، التي تتمثل أساسًا في عدد من القضايا الكلية، المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبّرة عن الفهم الصحيح للدين». ومعنى ذلك أن ما يُستخلص من نصٍّ غير قطعي الدلالة لا يُعتبر من الفهم الصحيح للدين!! [1]

٧- الأسئلة الانتقادية للوثيقة:

هناك مجموعة أسئلة من الممكن أن تطرح تمثل إطارًا انتقاديًا للوثيقة يمكن تركيزها في الآتي:

أ- ما هي حيثية رموز التيار العلماني المصري من أمثال جابر عصفور وجمال الغيطاني ومصطفى الفقي لتقرير «دور الإسلام» في النظام السياسي المصري؟ ولماذا تم استبعاد كل التيارات الفكرية الإسلامية، التي تمثل الصحوة الإسلامية الحقيقية في مصر، من صياغة تلك الوثيقة؟ على الرغم أن منهم علماء أفذاذًا مثل فضيلة الأستاذ الدكتور مصطفى حلمي. وفضيلة الأستاذ الدكتور أسامة عبد العظيم. وفضيلة الأستاذ الدكتور راغب السرجاني، وغيرهم الكثير من رموز الفكر والثقافة الإسلامية في مصر؟!

(١) انظر المراجع الثلاثة السابقة.

ب- نصت الوثيقة على «الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي».. ما هي هذه المنظومة؟ وما هي القيود عليها؟ وهل تتغير تلك القيود بتغير الزمن أم لا؟ إن كانت تتغير فهي غير متسقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الثابتة. وإن كانت لا تتغير فمن أين تستمد مقوماتها؟!

ج- ونصت الوثيقة على «وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة».. ما هي عناصر (منظومة قيمنا الحضارية الثابتة) يا فضيلة الشيخ..؟ هل تضمن تلك العناصر أفلام السينما الفاضحة التي سكتت المؤسسة الأزهرية عليها سكوت الشياطين طوال الستة عقود الأخيرة...؟ أم هل تتضمن تلك القيم الحضارية الثابتة المسارح والمراقص التي تعجُّ بالمجون والفسق؟ من أين نستمد (قيمنا الحضارية الثابتة) من الشريعة الإسلامية الثابتة المستقرة أم من النسق الفلسفي الحداثي يا فضيلة الشيخ؟!

د- نصت الوثيقة على «شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس للتشريع».. ما هي هذه المبادئ الكلية..؟ ولماذا أُضيفت (المبادئ الكلية) لـ(الشريعة الإسلامية)...؟ هل معنى ذلك أن كتاب الوثيقة يرون أن ثمة تعارضًا بين (المبادئ الكلية) و(الأحكام الفرعية) للشريعة...؟

و- لماذا لم تشر الوثيقة لمذهب الدولة الفقهي الرسمي وهو المذهب الشافعي؟ إن أيّ وثيقة تهدف لتحديد علاقة الإسلام بالنظام السياسي لا بُدَّ أن تشير في بدايتها للمذهب الرسمي للدولة. مثل ماليزيا وباكستان على سبيل المثال. أم أن هناك (حرجًا) من التقيد بمذهب ثابت ذي أصول معروفة موثقة وفروع محررة...؟!

ع- تتحدث الوثيقة عن علاقة الإسلام بالدولة. أليس كذلك؟ المثير للدهشة أن الوثيقة خلت تمامًا من ذكر (القرآن الكريم) أو (الأحاديث النبوية الشريفة). بينما ذكرت (الفن) و(الفنون) عدة مرات. وذكرت كلمة (الحضارة) ومشتقاتها سبع مرات! هل هناك أي تفسير لتجنب الوثيقة ذكر القرآن الكريم والسنة المطهرة ولو حتى مرة واحدة؟!

المحور الثالث: ملامح الأبعاد والتوجهات:

دلالات ظهور الوثيقة:

المتتبع للملابسات التي سبقت ظهور الوثيقة يمكن أن يستنتج عدة دلالات فيما يخص الأزهر. وفيما يخص التيار العلماني وروافده الليبرالية المختلفة؛ حيث إنها كانت لها أبعاد كثيرة: **أولها** أن ثمة تحولاً جذريًا في التيار العلماني المصري. هذا التحول يهدف لتمويه الفكر العلماني. وذلك بخلطه ببعض المبادئ والأفكار للتيار الاعتزالي الحداثي الذي مثّله محمد عبده والأفغاني وغيرهما من المذكورة أسماؤهم في الوثيقة: فلأن الشيخ محمد عبده -رحمه الله- له حظوة كبيرة عند الأزاهرة وعامَّة الشعب ممن يعرفه عمومًا. فيريد العلمانيون أن يموّهوا منهجهم الفكري بتبني بعض المبادئ التي خالف فيها محمد عبده وتلامذته من بعده جماهير علماء أهل السنة والجماعة تأثرًا بالمعتزلة وغيرهم. فلما أحس العلمانيون بالفشل في إقناع الشعب بتنحية حاكميَّة الشريعة تمامًا. تغيَّر خطابهم ولسان حالهم يقول: «لا بأس. نريد الشريعة. ولكن لا نأخذ منها إلا ما أخذ المعتزلة وأحفادهم من العقلانيين الحداثيين».

أما الدلالة الثانية لظهور هذه الوثيقة فهي أن هناك نوعًا من السيطرة الفكرية لرموز العلمانية على قيادات الأزهر. فعندما يرضى شيخ الأزهر بإبعاد كل التيارات الإسلامية عن النقاش الخاص بهذه الوثيقة، بل ويرضى بوصف هذه التيارات -بالجملة- بالتطرف والجهل. فهذا يوضح مدى الحظوة التي يتمتع بها العلمانيون عند شيخ الأزهر. ويبين بوضوح الهوَّة العميقة التي تفصل الدكتور أحمد الطيب عن كل تيارات الصحوة الإسلامية التي يتوقع تفوقها في كافة الانتخابات التي ستجرى في مصر إن شاء الله تعالى، بحسب كثير من المرقبين في الداخل والخارج.

الدلالة الثالثة والأخيرة التي تشير إليها تلك الوثيقة الأزهرية أن ثمة نوعًا من الخطاب الموجَّه للغرب من هذا التحالف الأزهري/ العلماني. هذا الخطاب مفاده: «نحن نُرضي مشاعر الشعب بالحديث عن الإسلام ولا نضرّ مصالحكم؛ لأننا مؤمنون بتفوق الحضارة الغربية، والدليل على ذلك استلهامنا لتراث المستغربين؛ ولذلك سنحول دون انتصار الصحوة الإسلامية الأصولية التي تخيفكم».

فهذا الخطاب في جوهره مستمد من الخبرة العملية للقائمين عليه، بين عضو بلجنة سياسات جمال مبارك، لوكيل وزارة فاروق حسني، لوزير سابق للأوقاف في نظام مبارك، إلى آخر (كوكبة المثقفين) الذين شاركوا في صياغة الوثيقة. فالوثيقة تنبّه الولايات المتحدة أنه لا يزال ثمة أمل في أن النظام السياسي المصري القادم سيظل محافظًا على الضياع الأيديولوجي والتخلف الفكري والتغريب الثقافي الذي كان مستقرًا في مصر طوال الستة عقود الأخيرة.[١]

(١) د. خالد صقر، وقفات مع وثيقة الأزهر، مقال بموقع المصريون، بتصرف يسير.

المبحث الرابع
سيناريوهات مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات حول مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية: بين سيطرة الاتجاهات الليبرالية، أو تلاشي دور هذه المؤسسة وظهور بديل لها. أو سيطرة الحركات الإسلامية على الأزهر. وما يتبع ذلك من مؤثرات وتفاعلات على النحو التالي:

السيناريو الأول: سيطرة الليبرالية الدينية على الأزهر وتفريغه من محتواه:

ظهرت العديد من التيارات الفكرية التي تدعو لليبرالية إسلامية. غالبًا ما تدعو للتحرر من سلطة علماء الدين، والفصل بين آراء علماء الدين الإسلامي وبين الإسلام ذاته. ويميلون لإعادة تفسير النصوص الدينية، وعدم الأخذ بتفسيرات رجال الدين القدامى للقرآن والسنة: حيث يرون أن الإسلام بعد تنقيته من هذه الآراء والتفسيرات فإنه يحقق الحرية للأفراد، خاصة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير وحرية الاعتقاد. من أشهر روّاد التوجه الإسلامي الليبرالي: فرج فودة. جمال البنا. إياد جمال الدين. سيد القمني. أحمد صبحي منصور. وغيرهم كثير..

تعريف الليبرالية الدينية وأهم مبادئها:

يشير مصطلح الدين المدني في أدبيات السياسة إلى استخدام السياسيين قيمًا ورموزًا وأعياد الدين التقليدي (بعد إفراغها من مضامينها الدينية) في خدمة مصالحهم وأهدافهم بمعنى الاستفادة من القوة الكامنة في الدين التقليدي دون التقيد حقيقة بقيمه وتعاليمه.[1]

أهم مبادئ الليبرالية الدينية:

١- نسبية الحقيقة.. (لا دين يحتكر الحقيقة) (لا يوجد شيء اسمه الحقيقة المطلقة).

(١) د. عبد الفتاح ماضي. الدين المدني. مقال بجريدة الشروق بتاريخ ٩ / ٤ / ٢٠١٢م.

٢- التعدديـــة الدينية.. (بمـــا أن الحقيقة المطلقة لا يملكهـــا دين بذاته، فإن الحقيقة يمكن أن توجد موزعة على كل الأديان).

٣- الالتزام بالشرائع الدينية غير ضروري خارج النطاق الشخصي (لأن الشرائع كلها نســـبية -في اعتقادهم- وإن كانت تكفي لإشباع الحاجة الدينية عند الإنسان على المستوى الشخصي).

٤- الإجماع الديني ليس شرطًا ضروريًا لتنظيم اجتماعي جيد.

٥- حريـــة الفكر والعقيدة لكل الناس وحرية التنقل بين الأديان أو إنكار الأديان كلية.

٦- عـــزل العقائد والشـــرائع عن نظام الحياة، وإبقاؤهـــا محصورة في الإطار الشخصي والروحي فقط.

وقد حددت النخبة الليبرالية ما تريده من الأزهر، وذلك عقب التوقيع على وثيقة الأزهر بعد ثورة يناير في النقاط التالية:

١- الأزهـــر ليس حزبًا سياســـيًا، ولا يعبر عن اتجاه سياســـي، كما أنه لم يكن يومًا مؤسســـة موازية للدولة يمكن أن تفرض عليها شيئًا أو تمنعها من شيء. وأن الأزهر تاريخيًا كان مؤسســـة من مؤسسات الدولة تعمل في اختصاص محدد وهو المجال الفقهي والعلمي، أما الدور الاجتماعي العام فقد كان الأزهر يمارســـه بناء على طلب المواطنين وسعيهم. وفي حالات كثيرة كان الضغط الجماهيري هو الذي يدفع الأزهر إلى اتخاذ مواقف محددة قد لا ترضى عنها المشـــيخة أو لا تباركها كما كان في ثورتي القاهرة في أثناء حملة بونابرت بين عامي ١٧٩٨ و١٨٠١م. وكما حدث في ثورة ١٩١٩م.

٢- الأزهر لا يحمل أي قدسية تمكّنه من منح الشرعية للحاكم، ولا يملك سلطة عزل الحاكم أو تنصيب آخر. ولا سلطة فرض اتجاه أو فكر معين على نظام الحكم. ولا يتدخل في السياســـة. بل إن الأزهر في تاريخـــه الطويل كان الحاكم هو الذي يتدخل لعزل شيخ الأزهر أو إقالته أو إغلاق الجامع الأزهر.

٣- إن وثيقة الأزهر ليســـت نصًا ولا نداء روحيًا. وليســـت تعبيرًا عن مؤسسة الأزهر ذاتها. وليســـت ملزمة للدولة ولا للأحـــزاب ولا لأي جهة أو تيار. إنما هي مجموعة مبادئ مطروحة للنقاش العام قد يسترشـــد بها من يريد ذلك. أو تسهم

في صياغة الدستور. هي مجرد اقتراح أو نداء فقط، لكنها ليست نصًا قانونيًا ولا هي مشروع دستور.

٤- ليس مطلوبًا من الأزهر أن يلعب دورًا سياسيًا. ولا أن يكون نصير الحكومة ضد مـــن يعارضها، ولا أن ينحاز إلى حزب ضد حزب آخر، فلا يجب أن يكون الأزهر طرفًا في نزاع أو عراك في الشـــأن السياســـي الداخلي أو الخارجي. وفـــي المقابل ليس مطلوبًا من الأزهر أن يبتعد عن الشـــأن الوطني العام، ولا عن الدور الذي أرادت له الأمة أن يلعبه وألزمته به. وفي بعض الأحيان فرضته عليه فرضًا.

٥- يجب أن نحذر ونناضل ضد قيام دولة دينية (ثيوقراطية) عن طريق الأزهر، أو عن طريق رجال الدين والعلماء، أو عن طريق الجماعات والحركات الإســـلامية المتطرفة أو أن تحكم هذه الدولـــة الفكرة والأيديولوجية الدينية. وبناء على ذلك يلزم أن تبقى الفكرة الدينية في ضمير المواطن فقط. (١)

قانون انتخاب شيخ الأزهر وتكريس الهيمنة الليبرالية:

تم تمرير قانون تطوير الأزهر بعد توقيع المجلس الأعلى للقوات المسلحة عليه قبل انعقاد أولى جلســـات مجلس الشعب المنتخب. وهو قانون يسمح لشيخ الأزهر الحالي للاستمرار مدى الحياة. ويعطيه حق اختيار أعضاء هيئة كبار العلماء الذين يحق لهم اختيار شـــيخ الأزهر، وقد تم اختيار وتشكيل الهيئة من مجموعة أنصار النظام السابق لمبارك، من أمثال حمدي زقزوق، وغيره من الذين أسّسوا لليبرالية الأزهـــر في عهد مبارك، وقد اعترض الكثير من العلماء وأعضاء مجلس الشـــعب على تمرير القانون، وطالبوا بتعديله وحددوا نقاط العوار فيه، وركزوها في النقاط التالية:

أولاً: لم يُشِـــر نص القانون المقترح المرسل إلى المجلس الأعلى إلى كيف سيتم التعامل مع شـــيخ الأزهر الحالي فهل سيستقيل أم سيظل إلى أن يبلغ الثمانين من عمره. مع العلم أنه يبلغ من العمر ٦٤ عامًا حاليًا.

(١) حلمي النمنم، الأزهر الشيخ والمشيخة، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، سلسلة إنسانيات، القاهرة، ٢٠١٢م (ص٢٥٦ - ٢٥٨).

وحتى في حال استقالة شيخ الأزهر الحالي بعد إقرار القانون وتعيين هيئة كبار العلماء من طرفه، فمن الطبيعي أن تختاره اللجنة مرة أخرى.

ثانيًا: يجب انتخاب هيئة كبار العلماء من كافة علماء الأزهر الذين تتوافر فيهم الشروط لينتخبوا من بينهم شيخ الأزهر. لا أن يتم تعيينها مِن قِبله. كما يجب أن يتم تحديد الفترة الزمنية لبقاء العلماء في الهيئة! ولا يُعقل أن يظلوا بها طوال حياتهم حتى الوفاة.. وهل سيتم انتخاب هذه الهيئة مرة واحدة. وكيف سيتم تجديدها بعد ذلك؟

ثالثًا: تحديد مدة هيئة كبار العلماء بخمس أو عشر سنوات. ثم يتم إعادة انتخاب الهيئة مرة أخرى لمدتين على أقصى تقدير..

ومنصب شيخ الأزهر لدى المسلمين لا يصح أن يكون مثل بابا الفاتيكان يظل موجودًا. ويرعى شؤون المسلمين مدى الحياة.

رابعًا: يجب أن تكون مدة رئاسة مشيخة الأزهر لفترات محددة، ولا يحق له الترشح بعد ذلك. وأن يكون شيخ الأزهر بالانتخاب الحقيقي من قبل هيئة تم انتخابها.

خامسًا: أن يحتوي مشروع القانون المقدم على مادة تعيد دار الإفتاء المصرية إلى مشيخة الأزهر الشريف.

سادسًا: إلغاء وزارة الأوقاف وتصبح بكل هيئاتها تابعة لمشيخة الأزهر وتحت إدارته. فضلاً عن إعادة أوقاف الأزهر إليه من خلال القانون، وأن يتم اعتماد الوقف الأهلي للأزهر حتى تتحقق استقلاليته الكاملة.

سابعًا: ويجب أن يشير قانون الأزهر إلى استقلاليته التامة عن رئيس الجمهورية بحيث لا يحق للأخير عزل شيخ الأزهر أو أي عضو من هيئة كبار العلماء.[١]

السيناريو الثاني: تلاشي دور الأزهر وظهور مؤسسة بديلة:

العمق التاريخي للأزهر الذي صمد ألف عام أو يزيد أمام الغزاة والمحتلين والمفسدين. وصمد وعلا فوق محاولات التخريب والاستهداف والتهميش والتذويب. وفشل الأعداء في القضاء عليه كلية. لكن كل ما استطاعوا أن يفعلوه هو

(١) انظر رأي دكتور صفوت حجازي، فيما نشر على موقع اليوم السابع بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٢م.

تحييده لفترات معينة. أو استهدافه وإغلاقه لفترات محددة. عاد بعدها أقوى مما كان. وتحول عن الهدف الذي أنشئ من أجله. وهو نشر المذهب الشيعي: كل هذه الأصالة التاريخية تؤكد على أن هذا السيناريو مستبعَد. وأقل ما يمكن أن يحدث هو إضعافه وانعدام الدور والوظيفة التي من المفروض أن يقوم بها.

والشاهد في هذا أن القوى الثورية التي قامت على أكتافها دعائم ثورة يناير ٢٠١١م لن تسمح بشكل أو بآخر بتنحية دور الأزهر. بل ستعمل جاهدة على إصلاحه وتقويته. والنهوض به في مصر والعالم الإسلامي. لذلك فمن الصعب تلاشي دور مؤسسة ظلت ألف عام شامخة قوية، فقد حاول الاستعمار وحاولت القوى المعادية للإسلام أن تجعله مبنى بلا معنى. وأن تميته وهو رابض على الأرض، فيصبح منزوع القوى لا يقدر على شيء، فينصرف عنه الناس تلقائيًا. لكنهم فشلوا في ذلك وخرج من الأزهر من يجدّد لهذه الأمة أمر دينها. ويبعث فيها نهضة عظيمة كل حين بإذن الله تعالى.

هذا السيناريو احتمالاته بعيدة جدًا للأسباب الآتية:

أولاً: بروز التيارات الإسلامية ومشاركتها في الحكم والسياسة. واختيار غالبية الشعب لهم كنواب في البرلمان. وفي الرئاسة: كل هذا سيكون له أكبر الأثر في وقف محاولات تنحية الأزهر عن دوره، أو إضعافه أو تشويهه.

ثانيًا: أن الوضع السياسي والاجتماعي الحالي في المرحلة الانتقالية لا يوجد به ما يمكن أن يمثل بديلاً مناسبًا لمؤسسة دينية كبيرة مثل الأزهر، والبديل الجاهز الوحيد هو مؤسسة ليبرالية تلبس مسوح الدين. ولن تنطلي على عامة الشعب ولا نخبته الإسلامية.

ثالثًا: خريجو الأزهر الذين درسوا وتعلموا فيه سيقاتلون بكل قواهم لكي تبقى مؤسستهم وجامعتهم وجامعهم صرحًا وكيانًا قويًا لا يلين. ولا يخضع لرغبات الأعداء مهما كانت قوتهم.

رابعًا: حاجة العالم الإسلامي وحاجة مصر بعد الثورات العربية لقلعة مثل الأزهر تنافح عن الإسلام. وتحمي المسلمين. وتعلّمهم الإسلام الصحيح: هذه الحاجة التي هي أم الاختراع ستكون ساترًا حديديًا أمام محاولات التلاشي. وأمام أي مؤسسة تفكر في احتلال الدور والوظيفة المنوطة بالأزهر.

السيناريو الثالث: سيطرة الحركات الإسلامية على الأزهر:

يعتمد نجاح هذا السيناريو على عدة اعتبارات، من أهمها:

١- بزوغ نجم تيارات الإسلام السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ونجاح رموزها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ مما قد ينجم عنه هيمنة هذه التيارات بشكل أو بآخر على الأزهر، ومحاولة وضعه في الإطار الدعوي والسياسي الذي تسير عليه.

٢- عندما بدأت جامعة الأزهر في فتح أبوابها لدخول خريجي الجامعات الأخرى للدراسة في الأزهر، دخلت أعداد كبيرة من المنتسبين للتيارات الإسلامية: الإخوان، والسلفيين، والجماعة الإسلامية وغيرها، وحققوا نجاحات كبيرة، وحصلوا على شهادات أزهرية بتفوق -وكان هذا قبل الثورة في بداية التسعينيات-، وهو ما أفزع نظام مبارك، فأصدر قانونًا يغلق الدراسة لمن هم خارج الأزهر، وأصدر قرارًا آخر يمنع كل من هم ليسوا من أبناء الأزهر من الذين أتموا الدراسة بتفوق من إكمال الدراسات العليا في الأزهر، وهذا معناه تواجد أعداد ليست بالقليلة من أنصار التيارات الإسلامية في الأزهر، مما سيمكّنها مستقبلاً من السيطرة على مفاصل الأزهر، وتولي مناصب قيادية في الأزهر تسمح لأتباعهم من السيطرة وقيادة العمل الدعوي والفكري في الأزهر.

٣- وضع الأزهر في دستور ٢٠١٢م.[١]

---

(١) تم انتهاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، في يوم الجمعة الموافق ١٦ محرم ١٤٣٤ هجرية - ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢م.

وعرض الدستور على الشعب للاستفتاء على مرحلتين: الأولى في عشر محافظات، والثانية في سبع عشرة محافظة، ثم أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتيجة في ٢٥ ديسمبر، ٢٠١٢م، وكانت النتيجة أن (٦٣,٨ ٪ موافق) (٣٦,٢ ٪ غير موافق).

علمًا بأن مواد الدستور ٢٣٦ مادة، مقسمة على خمسة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول: مقومات الدولة والمجتمع، ويندرج تحته ثلاثة فصول (المقومات السياسية - المقومات الاجتماعية والأخلاقية- المقومات الاقتصادية).

الباب الثاني: الحقوق والحريات، ويندرج تحته أربعة أبواب (الحقوق الشخصية - الحقوق المدنية والسياسية- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - ضمانات حماية الحقوق والحريات).

الباب الثالث: السلطات العامة، وينقسم إلى خمسة فصول (الأول: السلطة التشريعية وبها ثلاثة فروع: أحكام مشتركة، مجلس النواب، مجلس الشورى- الثاني: السلطة التنفيذية وبها فرعين: رئيس الجمهورية، الحكومة - الثالث: السلطة القضائية - الرابع: نظام الإدارة المحلية - الخامس: الأمن القومي والدفاع).

مادة الأزهر في الدستور والمواد المتعلقة بها:

جاءت مادة الأزهر في المادة رقم (٤)، ونصها كالتالي:

«الأزهر الشـــريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شـــئونه، ويتولى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالـــم. ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشـــريف في الشـــئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

وتكفل الدولة الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه.

وشـــيخ الأزهر مســـتقل غير قابل للعزل، يحدد القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء». [١]

ترتبـــط المادة رقم (٢) والمادة رقـــم (٢١٩) بالمادة الرابعة من حيث الوظائف والأدوار المنوطة بالأزهر:

حيـــث تنص المـــادة الثانية على: «الإســـلام دين الدولة، واللغـــة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

وتنص المادة رقم (٢١٩) على أن: «مبادئ الشـــريعة الإســـلامية تشـــمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة». [٢]

هذا فيما يتعلق بالبند الخاص بأخذ رأي الأزهر- متمثلاً في هيئة كبار علمائه- في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية، وفي دوره المرتبط بالإسلام وعلومه في مصر والعالم، وكذلك في تفسير المقصود بمبادئ الشريعة الإسلامية.

= الباب الرابع: الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية: وينقسم إلى خمسة فصول (الأول: أحكام مشتركة - الثاني: الأجهزة الرقابية - الثالث: المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الرابع: المفوضية الوطنية للانتخابات - الخامس الهيئات المستقلة).

الباب الخامس: أحكام ختامية وانتقالية، وينقسم إلى ثلاثة فصول (الأول: تعديل الدستور - الثاني أحكام عامة - الثالث: أحكام انتقالية).

(١) مركز معلومات مجلس الشورى، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٥.

(٢) المرجع السابق ص ١١.

أهم المميزات التي أعطيت للأزهر في الدستور:

- استقلال الأزهر وسيادته على مؤسسته.
- فك الارتباط بينه وبين الأنظمة والسلطات الحاكمة.
- وجود حصة مناسبة لدور الأزهر في الميزانية العامة للدولة.
- يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في كل ما يخص الشريعة الإسلامية، وهذا يعطيها مكانة تسبق التشريع والقضاء، على الرغم من أن رأيها استشاري.
- تحرير الوظيفة الدينية من النطاق القُطري إلى العالمية.
- إثبات الدور السياسي للأزهر من خلال وضع المادة الخاصة به في الباب الأول الخاص بمقومات الدولة والمجتمع، وفي الفصل الأول منه الخاص بالمقومات الأساسية.
- شيخ الأزهر مستقل، ويُختار من بين هيئة كبار العلماء، فلا يعينه رئيس الجمهورية، ولا يعزله.

مستقبل الأزهر بعد الدستور:

تتيح المادة ٢١٧ و٢١٨ في الباب الخامس من الدستور إمكانية تعديل بعض مواد الدستور بعد موافقة ثلثي الأعضاء في مجلس النواب، وبعد الاستفتاء على التعديل، وهو ما يسمح بتحقيق معظم المطالب التي يطالب بها الذين يعارضون بعض بنود مادة الأزهر فيما يخص عزل شيخ الأزهر وخلافه. ذلك في حالة حصول الأحزاب الإسلامية على أغلبية مقاعد مجلس النواب.

وبناء عليه يمكن أن يتحقق للأزهر -إذا ما تم تعديل بعض مواد الدستور الحالي- المزايا التالية:

- استقلال الأزهر المالي بالهيمنة على الأوقاف الخاصة به، وإدارة الشئون المالية الخاصة به بما يحقق له الاستقلال الكامل بعيدًا عن تمويل الدولة له من ميزانيتها.
- ضم دار الإفتاء إلى الأزهر، وفصلها عن الدولة: ليكون رأيها حرًا بعيدًا عن تحقيق رغبات الأنظمة الحاكمة.

- تنصيب شيخ الأزهر بالانتخاب، وهيئة كبار العلماء بالانتخاب كذلك، وتوسيع دائرة الناخبين من علماء وأساتذة جامعة الأزهر ومن شيوخ الأزهر.

- تحديد مدة زمنية لشيخ الأزهر (أربعة سنوات أو أكثر ولمدة واحدة أو اثنتين فقط)، وتحديد مدة لهيئة كبار العلماء.

- إعطاء مميزات كثيرة لشيوخ الأزهر، واستقلال الأزهر عن التربية والتعليم، وتطوير التعليم الأزهري، وعلاج المثالب الكثيرة التي خلّفتها هيمنة الأنظمة السابقة.

- تحويل رأي الأزهر من رأي استشاري إلى رأي ملزم يُؤخذ به في القضاء والتشريع.

الخاتمة

تم عرض الكتـــاب من خلال ثلاثة أبواب: الأول الأزهر عبـــر التاريخ. والثاني: استهداف الأزهر ومحاولات تخريبه. والثالث: تحولات الأزهر بعد الثورات العربية.

في نهاية الكتاب يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات. من أهمها ما يلي:

١- لا نستطيع أن نعطي عنوانًا واحدًا يعبّر عن الأزهر. ويحكم عليه. فيما يخص موقفه من الأنظمة السياســـية الحاكمة عبـــر تاريخه الطويل (ما يزيد على الألف عام)، وموقف تلك الأنظمة منه. فقد اســـتُخدم لصالح الأنظمة الحاكمة في الكثير مـــن الفترات. وعارض أنظمة أخرى في البعض الآخـــر. ووقف مدافعًا عن الدين والوطن في فترات مهمة ومفصلية من تاريخ مصر. وتم وقف نشاطه بالكامل خلال حقبة معينة تجاوزت عشرات السنين.

٢- يجب أن نفرّق بين شـــيخ الأزهر والشيوخ الرســـميين المعبرين عنه، وبين طلاب العلم والشيوخ أصحاب الآراء الحرة المستقلة المعارضة، وذلك عند الحكم على الأزهر بأحكام مطلقة. مثال ذلك: ما حدث عند احتلال نابليون لمصر. وكيف أن الشـــيوخ الرســـميين تعاونوا مع قواد الحملة. وأفتى بعضهـــم بحِل التعامل مع الفرنســـيين. في حين عارضهم الكثير من الشيوخ وطلبة العلم. وقد قُتل الجنرال كليبر على يد أحد هؤلاء الطلاب (سليمان الحلبي).

٣- البداية التي أُســـس عليها الأزهر لخدمة الشـــيعة والفقه الشيعي والنظام السياســـي والاجتماعي للأنظمة التي حكمت مصر. كان لها أكبر الأثر في نشـــر الفكر الصوفي، وغياب الفهم الصحيح للعقيدة الإسلامية.

٤- أحدثت مرحلة تحول الأزهر من خدمة الفقه الشـــيعي والنظام السياســـي الخاصة بهم إلى خدمة ونشـــر الفقه السني على يد صلاح الدين الأيوبي، أحدثت نقطـــة تحـــول وعلامة فارقة في تاريـــخ الأزهر، لكنها لم تتخلص من الرواســـب

الشـــيعية في الفكر والعقيدة. فقد اســـتمرت الدولة الفاطمية ثلاثة قرون تحكم مصر. وبالتالي عمّقت هذه الفترة من مبادئ الشيعة والتصوف والمذاهب والفرق الأخـــرى كالمعتزلة وغيرها؛ مما أدى إلى الابتعاد عن الفهم الصحيح لعقيدة أهل السنة والجماعة.

٥- أدركت معظم الأنظمة السياسية الحاكمة في مصر أن بقاء الأزهر كمؤسسة دينيـــة تقوم علـــى تدريس علوم الديـــن. وتفتي في أمور الحياة بمـــا فيها الأمور السياســـية. ســـيكون له دور عظيم؛ إما في تدعيم تلك الأنظمة أو في إسقاطها. وبالتالي سعت هذه الأنظمة إلى تخريبه وغزوه فكريًا بغرض تخريج شيوخ يفهمون الدين فهمًا يجعلهم أكثر ســـلبية في التعامل مع الحكام والأنظمة السياسية. وأكثر انصياعًا لأوامرهم وتصوراتهم.

٦- لم يختلف موقف الأجانب (غير المصريين) الذين حكموا مصر من الأزهر. عـــن الوطنيين (المصريين) الذين حكموا مصر. بل في رأيي أن فئة المصريين قد برعوا في عمليـــات التخريب ومحاولات الإضعاف، فمنذ ثورة يوليو ١٩٥٢م بدايةً من حكم عبد الناصر ومرورًا بالسادات وحتى فترة الرئيس المخلوع مبارك. وضع كلّ منهـــم معاول الهدم والتخريب في الأزهر. كلّ على طريقته الخاصة منذ قانون تطويـــر الأزهر في الســـتينيات، إلى قانون وضع الأزهر تحت إمرة وزير لشـــئون الأزهر في عهد الســـادات، إلى وضع الأزهر تحت إمـــرة رئيس الوزراء في عهد المخلوع مبارك.

٧- تجاوز الأزهر الدور العالمي في الدفاع عن الإســـلام والمسلمين في فترات كثيرة. أهمها وأخطرها وآخرها ما قام به شـــيخ الأزهر الســـابق ســـيد طنطاوي في عهد المخلوع مبارك من التصريح لوزير الداخلية الفرنســـي بشرعية وحِلّ أن يفرض قوانين على المسلمين في فرنسا تمنع ارتداء المسلمات للنقاب.

٨- فـــي غالب الفترات التاريخية كان الأزهر يســـير مع الأنظمة الحاكمة أينما ســـارت، ويبرر لهـــا تصرفاتها وقراراتها بفتاوى وأحكام يُضفي عليها الشـــرعية، خصوصًا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م. فعندما كان التوجه السياسي لعبد الناصر معاديًا لإســـرائيل ولليهود. ظهرت الفتاوى والآيات والأحاديث التي تُعلي من شأن الجهاد

وقتال اليهود. وعندما كانت السمة الغالبة على فترة حكم السادات هي السلام، خرجت فتاوى السلام مع اليهود لتُضفي الشرعية على قرارات السادات. وعندما شرع المخلوع مبارك في إغراق مصر في التطبيع مع إسرائيل والخضوع لها، خرجت الفتاوى التي تؤيد ذلك، ولم تخرج أي اعتراضات على هذه الممارسات من قِبَل الأزهر، وتقابل شيخ الأزهر (سيد طنطاوي) مع أحد كبار الحاخامات اليهود في إسرائيل في باحة الأزهر لأول مرة في تاريخه.

٩- لا بد أن يتغير سمت الأزهر ودوره ووظيفته في عصر الحريات وعصر الثورات العربية وعصر إرادة الشعوب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر التي أسقطت الطاغية ونظامه الفاسد.. هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الأزهر ينبغي أن يتحول فيها من مؤسسة تقوم على خدمة الأنظمة السياسية الحاكمة. ولا تخرج عن الإطار الذي وضعته لها، إلى مؤسسة تدافع عن الإسلام وتحمي المسلمين في بقاع العالم، وتكون منارة لنشر العلم الشرعي بكل فروعه، علمًا خالصًا ينشر عقيدة أهل السنة والجماعة، ويحمي القرآن والسنة، ويزود عن المسلمين المستضعفين، وينشر دعوة الإسلام في كل مكان.

١٠- الدعوة إلى وضع نظام إداري حر للأزهر يتم فيه انتخاب شيخ الأزهر من قبل هيئة كبار العلماء وأساتذة العلوم الشرعية في جامعة الأزهر وشيوخ الأزهر كافة، ويتم تحديد صلاحياته وفترة توليه المنصب، وشرط عزله إذا حاد عن الطريق. ويتم فيه اختيار هيئة كبار العلماء بالانتخاب أيضًا. وانتخاب عمداء الكليات الشرعية، والتوسيع من صلاحيات الأزهر لتتعدى مصر إلى العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع، ويتم فيه تطوير المناهج التعليمية والنهوض بالمعلمين والشيوخ. ويكون للأزهر أكثر من فضائية. وأكثر من جريدة باللغات المختلفة؛ وهذا المجهود كله لا يتأتى إلا من خلال هيمنة الأزهر على الأوقاف والاستقلال في إدارتها لتغطية أنشطتها المحلية والعالمية.

وأن يتحرر الأزهر من خضوعه للأنظمة السياسية، ويكون هيئة مستقلة بالفعل، تمثل رمزًا للدفاع عن الإسلام والمسلمين، فإذا كانت الفاتيكان تعتبر دولة مستقلة

تقوم على شئون المسيحيين (الكاثوليك) في العالم. وإسرائيل دولة تقوم على شئون اليهود فـــي العالم، فإن الأزهر من الممكن أن يكون هـــو الملجأ والملاذ والمنارة للإسلام والمسلمين في العالم.

فالمطلوب في عصر الحريات والثورات والتأسيس للدساتير، أن تتكاتف وتتعاون كل الحركات والتيارات والجماعات الإســـلامية علـــى اختلاف توجهاتها في وضع الأزهر في هذه الصورة العالمية.

الفهرس

مقدمة التحرير ٥
مقدمة المؤلف ٧

الباب الأول: الأزهر عبر التاريخ ١١

الفصل الأول: مكانة الأزهر في العصور المختلفة ١٣
الفصل الثاني: دور الأزهر وشيوخه في الكفاح الوطني وتأثيرهم السياسي والاجتماعي ٢٧

الباب الثاني: استهداف الأزهر ومحاولات تخريبه ٣٩

مراحل استهداف الأزهر ٤٤

الباب الثالث: تحولات الأزهر في عصر الربيع العربي ٧٩

المبحث الأول: موقف الأزهر من ثورة ٢٥ يناير ٨٢
المبحث الثاني: موقف الأزهر من الثورات العربية ٨٤
المبحث الثالث: تطور موقف الأزهر من تطبيق الشريعة (بين دستور ١٩٧٧م ووثيقة ٢٠١١م) ٩٧
المبحث الرابع: سيناريوهات مستقبل الأزهر بعد الثورات العربية ١١١

الخاتمة ١٢١